مصرف قطر المركزي
Qatar Central Bank
State of Qatar • دولـــة قطـــر

تقرير الاستقرار المالي 2023

صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

تمهيد

سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني
المحافظ

يقدّم تقرير الاستقرار المالي تقييماً لنقاط الضعف والمرونة في النظام المالي، كما يقدّم لمحة عامة حول التدابير الاحترازية التي تم تطبيقها خلال العام للحدّ من نقاط الضعف الناشئة. يتمتع مصرف قطر المركزي بالصلاحيات التي تضمن استقرار وسلامة النظام المالي في دولة قطر. ويُعرّف مصرف قطر المركزي الاستقرار المالي على أنه "الحالة التي يكون فيها النظام المالي، الذي يتألف من مؤسسات مالية وأسواق وبُنى تحتية للسوق، قادراً على تحمّل الصدمات وأداء جميع وظائفه الأساسية بسلاسة وبشكل مستمر وفعال، ويحظى بثقة مستخدميه والجمهور." ومن أجل ضمان نظام مالي مستقر، يقوم مصرف قطر المركزي بتطبيق اللوائح التنظيمية والرقابة الاحترازية الكليّة الفعالة وضمان العمل المنظّم للأسواق المالية، وسلامة وكفاءة نظم الدفع والتسويات والتنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى في قطاع الخدمات المالية.

انتهى عام 2023 بمشاعر إيجابية، حيث كانت التوقّعات بأنّ التضخّم العالمي قد وصل إلى ذروته، وزاد التفاؤل بشأن الهبوط السلس للاقتصاد العالمي، تاركاً حالة من عدم اليقين من مخاوف ارتفاع الضغط المصرفي في الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، لا تزال نقاط الضعف الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول قائمة، وإذا لم يتم إدارتها بشكل فعّال، فقد تتضاءل قدرة القطاع العائلي وقطاع الشركات على السداد. واختلفت بيئة الاقتصاد الكلي بسبب التباين بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة. حافظت بعض اقتصادات الأسواق الناشئة الرئيسية على المرونة وقدرتها على التكيّف مع الزيادة في أسعار الفائدة في ظل النمو الاقتصادي في هذه الاقتصادات بمعدّل أسرع مما كان متوقعاً. وأظهرت أسعار السلع الأساسية، لاسيما أسعار الطاقة، تقلّبات نتيجة لتقلّب الطلب العالمي واضطرابات في سلسلة التوريد مع استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة. ومع ذلك فإنّ التقلّبات في فئات الموجودات الرئيسية انخفضت قرب نهاية العام مدعومة بزيادة الثقة في استعادة الاقتصاد العالمي نشاطه.

عاد النمو الاقتصادي في دولة قطر إلى المستويات الطبيعية خلال عام 2023، ويرجع ذلك جزئياً إلى اكتمال مشروعات البنية التحتية. وعلى الرغم من بقاء التضخّم منخفضاً، حافظ مصرف قطر المركزي على موقف مشدّد في السياسة النقدية بغرض تثبيت سعر الصرف ليبقى القطاع المالي في دولة قطر محصّناً إلى حدّ كبير من حالات عدم اليقين في الاقتصادات العالمية بفضل التدابير والسياسات الحكيمة. حافظ القطاع المصرفي في الدولة على مرونته مع زيادة رأس المال وهوامش تغطية السيولة. وحافظت التدابير الاحترازية الكلية المناسبة على الاستقرار المالي بما في ذلك الحدّ من نقاط الضعف ذات الصلة بالميزانية العمومية للقطاع المصرفي، بينما سجّل القطاع تحسّناً في هيكل التمويل بمزيد من التركيز المحلي. ولا يزال القطاع المالي غير المصرفي سليماً ومتيناً مع وجود تشابكات محدودة مع القطاع المصرفي. تشير نتائج اختبار الضغط في هذا التقرير إلى قدرة البنوك على تحمل ظروف الضغط الشديدة. وبالمضي قدماً، ستعزّز استراتيجية القطاع المالي الثالثة التطورات في القطاع المالي في دولة قطر. حيث استندت الاستراتيجية على أربع ركائز شملت الخدمات المصرفية والتأمين والتمويل الرقمي وأسواق رأس المال. وتدعم هذه الركائز خمسة محاور: الحوكمة والرقابة التنظيمية، والتمويل الإسلامي، والابتكار الرقمي والتقنيات المتقدمة، واستدامة حوكمة الممارسات البيئية والاجتماعية، وإدارة المواهب والقدرات.

يتضمن هذا التقرير تقييماً سنوياً موجّهاً لقطاع عريض من الجمهور. ويسُرّ مصرف قطر المركزي الإعلان عن إصدار تقرير الاستقرار المالي لعام 2023 وهو الإصدار الخامس عشر في هذه السلسلة. ومن المؤكد أنّ تعود المرئيّات والتحليلات القيّمة الواردة في هذا التقرير بالفائدة على كافة أصحاب المصلحة. تم تنظيم هذا التقرير على النحو التالي؛ يتضمّن الفصل الأول التطوّرات المالية الكلية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، ويناقش الفصل الثاني التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي، ويسلّط الفصل الثالث من التقرير الضوء على التطوّرات في المؤسسات المالية الأخرى في دولة قطر بما في ذلك أنشطة المؤسسات المالية والأسواق المالية الخاضعة لتنظيم هيئة تنظيم مركز قطر للمال. ويتناول الفصل الرابع والأخير التطوّرات في البنية التحتية المالية في دولة قطر، وجدير بالذكر أنّ هذا التحليل يستند إلى بيانات السنة المالية حتى نهاية عام 2023، مالم يُذكر خلاف ذلك.

يتوجّه مصرف قطر المركزي في هذا الشأن بالشكر والامتنان لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وإلى صاحب السمو الشيخ عبد الله بن حمد آل ثاني نائب الأمير، وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، وإلى سعادة وزير الداخلية الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني. والشكر والتقدير موصولان إلى الجهات الحكومية والهيئات التنظيمية الأخرى مثل هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في دولة قطر، والتي ساهمت من خلال توفير المعلومات والبيانات التي ساعدت في إعداد هذا التقرير.

مجلس إدارة المصرف

سعادة الدكتور/ صالح النابت
عضواً

سعادة الدكتور/ إبراهيم الإبراهيم
عضواً

سعادة السيد/ خلف أحمد المناعي
ممثل وزارة المالية - عضواً

سعادة السيد/ سلطان راشد الخاطر
ممثل وزارة التجارة والصناعة - عضواً

الدكتور/ طامي أحمد البنعلي
عضواً

* يشمل هذا التقرير أعضاء مجلس الإدارة للفترة قيد المراجعة لعام 2023

مصرف قطر المركزي
Qatar Central Bank
State of Qatar • دولـــة قطـــر

الفهـــرس

تمهيد 4
الملخّص التنفيذي 10

الفصـــل 1

التطورات الاقتصادية الكلية والمالية 12
1.1 التطوّرات العالمية 14
1.1.1 تطوّرات الاقتصاد الكلي 14
1.1.2 تطوّرات السياسة النقدية والأسواق المالية 15
1.1.3 تطوّرات أسعار السلع الأساسية 19
1.2 التطوّرات الإقليمية 20
1.2.1 تطوّرات الاقتصاد الكلي 20
1.2.2 تطوّرات الأسواق المالية 22
1.3 التطوّرات المحلية 23
1.3.1 النمو 24
1.3.2 التضخّم 25
1.3.3 التطوّرات في سوق العقارات 27
1.3.4 التطوّرات في سوق الأسهم 28
1.3.5 التطوّرات النقدية 28
1.3.6 إدارة السيولة 30
1.4 الملاحظات الختامية 35

الفصـــل 2

التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي 36
2.1 التطوّرات في القطاع المصرفي 39
2.1.1 هيكل الموجودات والمطلوبات 40
2.1.2 التطوّرات في الائتمان 41
2.1.3 التوزيع القطاعي للودائع 49
2.1.4 التطوّرات في الأنشطة خارج الميزانية العمومية 50
2.1.5 الانكشافات خارج قطر 51
2.1.6 الدخل والمصروفات 52
2.2 تقييم المخاطر ونقاط الضعف 53
2.2.1 مؤشّر الاستقرار المصرفي 55
2.2.2 تحليل مخاطر الائتمان واختبارات الضغط 59
2.2.3 مخاطر السيولة واختبارات الضغط 61
2.2.4 مخاطر أسعار الفائدة 63
2.2.5 مخاطر السوق 65
2.2.6 مخاطر الترابط 67
2.3 الملاحظات الختامية 70

الفصـــل 3

التطوّرات في المؤسّسات المالية الأخرى 72
3.1 المؤسّسات المالية غير المصرفية الخاضعة لتنظيم مصرف قطر المركزي 75
3.1.1 التطوّرات في قطاع التأمين 75
3.1.2 بنك قطر للتنمية 79
3.1.3 التطوّرات في شركات التمويل 80
3.1.4 التطوّرات في شركات الاستثمار 82
3.1.5 التطوّرات في محال الصرافة 83
3.2 التطوّرات في المؤسّسات المالية المصرّح لها من هيئة تنظيم مركز قطر للمال 87
3.2.1 التطوّرات في بنوك الشركات 88
3.2.2 التطوّرات في بنوك الاستثمار وشركات إدارة الاستثمار 91
3.2.3 التطوّرات في الشركات الاستشارية 92
3.2.4 التطوّرات في شركات التأمين ووسطاء التأمين 92
3.2.5 تقييم المخاطر وارتباط المؤسّسات المصرّح لها من هيئة تنظيم مركز قطر للمال 96
3.3 الملاحظات الختامية 97

الفصـــل 4

التطوّرات في البنية التحتية المالية بدولة قطر 98
4.1 البنية التحتية لنظم الدفع والتسويات 100
4.1.1 التطوّرات في نظم الدفع 100
4.1.2 أنشطة نظم الدفع والتسويات 101
4.1.3 تقييم المخاطر في نظم الدفع والتسويات 104
4.1.4 أمن المعلومات 105
4.2 اللوائح التنظيمية وإدارة المخاطر في مجال التكنولوجيا المالية 106
4.3 الأُطر التنظيمية والبنية التحتية ذات الصلة 109
4.3.1 التطوّرات في التعليمات الإشرافية لمصرف قطر المركزي 109
4.3.2 التطوّرات في التعليمات الإشرافية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال 109
4.3.3 التطوّرات في التعليمات الإشرافية لهيئة قطر للأسواق المالية 110
4.4 الملاحظات الختامية 110

قائمة المصطلحات 112

الملخّص التنفيذي

كان على صنّاع السياسات في جميع أنحاء العالم التحلّي بالحيطة والحذر خلال عام 2023، حيث أنّ التعافي من آثار الجائحة ظلّ متفاوتاً عبر البلدان، كما أنّ ارتفاع التضخّم استدعى تشديد أسعار الفائدة الرسمية بشكل متزامن. وقد ساهمت سياسة "ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول" في زيادة الضغوط على القطاع المصرفي، والتي أثارت -إلى جانب نقاط الضعف في القطاع - أزمات لدى عدد من البنوك في الاقتصادات المتقدمة، مما أدى إلى إبراز المخاوف المتعلقة بالاستقرار المالي مجدّداً، حيث أنّ التوتّرات الجيوسياسية واحتمالات انقطاع سلاسل الإمداد والسلع الأساسية، فضلاً عن الضغوط الناشئة عن تدفّقات رأس المال إلى الخارج في الأسواق الناشئة، قد زادت من الحاجة إلى تكثيف مراقبة القطاعات المالية وتعزيز أُطر العمل الاحترازية ذات الصلة.

على المستوى المحلي، توسّعت الأنشطة الاقتصادية في قطر في عام 2023 وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ؛ حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.2% في عام 2023.[1] وعلى صعيد التضخّم، شهدت قطر انخفاضاً تدريجياً في معدّلات التضخّم لديها خلال العام بعد أن سجّل مستويات مرتفعة في عام 2022. كان لسياسة الحكومة في دولة قطر دور أساسي في توجيه الأنشطة الاقتصادية، حيث ساهم الإنفاق العام بشكل كبير في تعزيز مشاركة القطاع الخاص، مما عزّز الاقتصاد المحلي. وقد انعكست الأُسس الراسخة العامة للاقتصاد القطري، إلى جانب الفوائض المزدوجة وزيادة ثقة المشاركين في السوق المالية، في التصنيفات السيادية لدولة قطر. ومع مراعاة العوامل المحلية والخارجية في عام 2023، قامت وكالة فيتش بتعديل نظرتها المستقبلية لدولة قطر إلى نظرة إيجابية بعد أن كانت مستقرة مع الإبقاء على التصنيف عند (-AA).

على الرغم من حالات عدم اليقين العالمية وتباطؤ النمو الاقتصادي، سجّل القطاع المصرفي في قطر أداءً مالياً متميزاً خلال عام 2023. حيث بلغ نمو الموجودات 3.4% على أساس سنوي مدعوماً بنمو الائتمان بنسبة 2.5%. لقد تمكّن القطاع من الحفاظ على مستويات عالية من رأس المال والسيولة والربحية، حيث ظلّت نسب كفاية رأس المال لدى البنوك الوطنية أعلى بكثير من الحدّ الأدنى المطلوب من قبل مصرف قطر المركزي حتى بعد تخصيص هوامش احتياطية إضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية وبموجب متطلبات عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP). كما تجاوزت نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي الموارد المستقرة (NSFR) لدى البنوك الوطنية السقوف التي حدّدها مصرف قطر المركزي. ويُعدّ تحسّن مستويات الربحية مؤشّراً على قدرة البنوك على مواجهة التحديات المالية العالمية غير المواتية، وانعكست قوة النظام المالي في النظرة المستقبلية الإيجابية من قبل وكالات التصنيف الائتماني. وقد ساهمت العديد من تدابير الاحتراز الكلي وغيرها من التدابير التنظيمية التي اتّخذها مصرف قطر المركزي في هذا التحسّن. وفي هذا السياق، لوحظ انخفاض صافي المطلوبات الخارجية بشكل كبير مصحوباً بزيادة ملحوظة في الاعتماد على مصادر الأموال المحلية. وعلى الرغم من أنّ أسعار الفائدة المرتفعة قد قيّدت تمديد هياكل آجال الاستحقاق، إلا أنه لا زالت هناك مؤشّرات واعدة بالتحسّن خلال العام. وأشارت نتائج اختبارات الضغط أيضاً إلى مرونة البنوك وقدرتها على تحمّل الصدمات الناجمة عن زيادة القروض غير المنتظمة أو تدفّقات الودائع إلى الخارج وذلك لتوفّر احتياطي كافٍ من رأس المال واحتفاظها بمخزون كافٍ من الموجودات السائلة. كما أنّ الأسلوب الجديد للإشراف القائم على المخاطر المتّبع لدى مصرف قطر المركزي كان كفيلاً بضمان تقييم المخاطر الناشئة في القطاع المصرفي بشكل أسرع والتدخّل المبكّر لمعالجتها، وساهم كذلك في تعزيز الممارسات الداخلية لإدارة المخاطر لدى البنوك وضمان امتثالها للقواعد والإرشادات التنظيمية.

ومن بين المؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لتنظيم مصرف قطر المركزي، سجّل بنك قطر للتنمية نمواً جيداً خلال عام 2023، تلته شركات الاستثمار وشركات التمويل. وحافظت شركات التأمين على قوة ملاءتها المالية، حيث تجاوزت الملاءة المالية بكثير نسبة 200%، سواء على المستوى الفردي أو المجمّع. إلى جانب ذلك، ارتفعت نسب الاحتفاظ بشكل حاد في عامي 2022 و2023، مما يعكس تحسّن كفاءة شركات التأمين. كما حافظت شركات الاستثمار والتمويل ومحال الصرافة على مستويات عالية من رأس المال والموجودات السائلة، مما يشير إلى مرونتها وقدرتها على توسيع نطاق أنشطتها. وأما بالنسبة للمؤسسات المالية المصرّح لها من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال، فقد ظلّ إجمالي انكشافها على الاقتصاد المحلي معتدلاً بنحو 31.4 مليار ريال قطري بنهاية عام 2023. وقد تحسّنت معدّلات كفاية رأس المال نتيجة لنمو الدخل المحتفظ به لدى كافة الشركات. كما ظلّت السيولة لدى البنوك المسجّلة في هيئة تنظيم مركز قطر للمال قوية نتيجة احتفاظها بإيداعات مصرفية كبيرة.

تتمثّل إحدى الوظائف الأساسية لمصرف قطر المركزي في إدارة العمليات المعقّدة بين مختلف نظم الدفع والتسويات المترابطة وعلاقاتها باستقرار النظام المالي على نطاق أوسع. ومن خلال مراقبته المستمرة، أجرى مصرف قطر المركزي إصلاحات على البنية التحتية المالية وعمل على تطويرها بشكل أكبر. وفي هذا السياق، أطلق مصرف قطر المركزي استراتيجية التكنولوجيا المالية لمدة خمس سنوات والتي ارتكزت على أربعة محاور وأكثر من 20 مبادرة وتضمّنت صياغة العديد من الإرشادات لنماذج الأعمال والتقنيات الناشئة. واستجابةً لاحتياجات وتوقّعات العصر الرقمي المتزايدة ولتقديم خدمات دفع فعّالة وميسّرة، تم إطلاق بطاقة "هميان" الوطنية في مارس 2023 مع ميّزات إضافية تشمل الأمان وتكلفة أقلّ للعمليات. إضافةً إلى ذلك، أدى الاستخدام المتزايد لوسائل الدفع الإلكترونية إلى زيادة حجم المعاملات. كما استمر تطوير البنية التحتية التنظيمية من خلال اتخاذ السياسات الملائمة في الوقت المناسب بالتعاون مع هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية لضمان تحقيق الاستقرار المالي الشامل في قطر.

يُتوقّع في عام 2024 استمرار اعتدال الطلب على الائتمان في ضوء ارتفاع أسعار الفائدة وإكمال مشروعات البنية التحتية الرئيسية. إلا أنه مع انخفاض أسعار الفائدة، من المتوقّع تراجع وتيرة تشديد شروط الإقراض المصرفي على المدى القريب إلى المتوسط. ومن المتوقّع أيضاً أن يُسهم مشروع توسعة حقل غاز الشمال واستقرار ارتفاع أسعار النفط في تحفيز النمو على المدى المتوسط. وقد يُساهم تنويع الاقتصاد في تسريع الطلب على الائتمان من القطاع الخاص؛ لاسيما من قطاعات السياحة والاستهلاك والتجارة والضيافة. ويُتوقّع كذلك أن توفّر الاستراتيجية الثالثة للتنمية الوطنية والاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي الدعم اللازم لتحقيق نمو مستدام.

1 يتناول هذا التقرير بيانات الناتج المحلي الإجمالي الصادرة حتى سبتمبر 2024

الفصل الأول:

التطوّرات الاقتصادية الكليّة والمالية

الفصل الأول: التطوّرات الاقتصادية الكليّة والمالية

1.1 التطوّرات العالمية

ظلّ النشاط الاقتصادي العالمي خلال عام 2023 مستقراً في ظل التخفيف من حدّة التضخّم حتى مع ارتفاع أسعار الفائدة. وفي الولايات المتحدة، كان الدخل الثابت إلى جانب الإنفاق الحكومي والاستهلاك العائلي، يدعم الطلب. غير أنّ النمو العالمي تعثّر بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض وأثر الجائحة والتوتّرات الجيوسياسية المستمرة. كما أثر كل من الانكماش الاقتصادي في الصين والصعوبات في القطاع العقاري على النمو لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين. وفي وقت مبكر من العام، كان الاستقرار مهدّداً في ظل تعثّر البنوك في الولايات المتحدة، لكن الإجراءات المنسّقة التي اتّخذتها السلطات هدّأت المخاوف من انتقال العدوى. خفّضت وكالة التصنيف فيتش التصنيف الائتماني لديون الحكومة الأمريكية إلى "AA+" في شهر أغسطس (وهو نفس تصنيف وكالة ستاندرد أند بورز) بسبب مخاوف تتعلق بالعجز والحوكمة، في حين اختارت وكالة موديز الحفاظ على التصنيف عند "Aaa" لكنها عدّلت النظرة المستقبلية إلى "سلبية" في شهر نوفمبر. كذلك استفادت اقتصادات مجلس التعاون الخليجي من استمرار أسعار النفط وانتعاش القطاعات غير الهيدروكربونية. وتسبّب تشديد السياسات النقدية للحدّ من التضخّم في ضائقة مالية على مستوى القطاع العائلي مع ارتفاع معدّلات الرهن العقاري. ومع ذلك، أدى انخفاض التضخّم إلى زيادة الآمال في خفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية، مما أدى إلى انتعاش البيئة المواتية للمخاطر مع ارتفاع أسواق الأسهم.

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2024، سيستمر النمو العالمي في عام 2024 بنفس الوتيرة كما في عام 2023 والتي تُقدّر بنحو 3.2%. وفي تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر في أبريل 2024، حذّر صندوق النقد الدولي من أنّ الأسواق الناشئة قد تواجه ضغوط انخفاض قيمة العملة وتدفّقات رؤوس الأموال إلى الخارج في ظل زيادة الضغوط على الأوضاع المالية.

1.1.1 تطوّرات الاقتصاد الكلي

اعتدل النمو الاقتصادي العالمي في عام 2023، وشهدت الاقتصادات المتقدّمة انخفاضاً في نمو إجمالي الناتج المحلي بخلاف الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية حيث ارتفع النمو، وانخفضت نسبة التضخّم من ذروتها في عام 2023 في الاقتصادات المتقدّمة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية حيث رفعت البنوك المركزية أسعار الفائدة تباعاً منذ العام السابق. وكان النمو مدعوماً بالاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة في ظل انكماش أسواق العمل، كما ظلّت منطقة اليورو ضعيفة نسبياً مع ضعف ثقة المستهلكين والآثار المستمرة لارتفاع أسعار الطاقة.

رسم بياني 1-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتوسط التضخّم

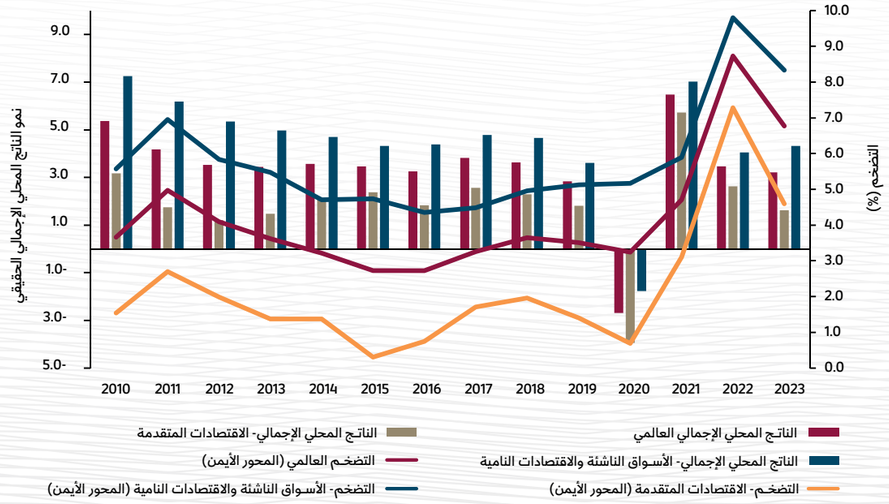

المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل 2024.

تباطأ النمو الاقتصادي العالمي من 3.5%في عام 2022 إلى 3.2%في عام 2023، مع تراجع النمو في الاقتصادات المتقدّمة من 2.6%في عام 2022 إلى 1.6% في عام 2023 مقابل تسارع هامشي في النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من 4.1% في عام 2022 إلى 4.3% في عام 2023 (رسم بياني 1-1). ووفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل 2024، فإنّ توقّعات صندوق النقد الدولي للنمو العالمي في عامي 2024 و2025 أقل من المتوسط السنوي التاريخي البالغ 3.8%، وذلك بسبب تشديد السياسات النقدية وترشيد الدعم المالي، حيث من المتوقّع أن يرتفع النمو في الاقتصادات المتقدمة من 1.6% في عام 2023 إلى 1.7% في عام 2024 و1.8% في عام 2025. وفي حين أنّ التشديد المالي التدريجي وتراجع سوق العمل من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الطلب الكلي في الولايات المتحدة، فإنّ النمو في منطقة اليورو قد يتعافى مع ارتفاع نسبة الاستهلاك في القطاع العائلي المدفوع بنمو الدخل الحقيقي نتيجة لانخفاض التضخّم.

من المتوقّع أن ينخفض التضخّم في الاقتصادات المتقدّمة من 4.6% في عام 2023 إلى 2.6% في عام 2024، أما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، يُتوقّع أن يستقر التضخّم عند 8.3% بعد انخفاضه من ذروته البالغة 9.8% في عام 2022، وسيعود انخفاض التضخّم إلى استمرار تشديد السياسات النقدية وتراجع أسواق العمل والآثار الأطول أجلاً للانخفاض السابق في أسعار الطاقة.

2.1.1 تطوّرات السياسة النقدية والأسواق المالية

بدأ التضخّم في الارتفاع بحلول منتصف عام 2021 في أعقاب الوباء بسبب انقطاع الإمدادات والتحول في الطلب نحو الاستهلاك القائم على السلع الأساسية بكثافة. وبحلول أواخر عام 2021، ومع تسارع وتيرة زيادة أسعار السلع الأساسية وعلى نطاق أوسع من المعايير التاريخية، ارتفعت أسعار النفط والغاز الطبيعي والكهرباء والمواد الغذائية بشكل حاد. كما نتج عن الحرب في أوكرانيا ارتفاع أسعار الكثير من السلع والخدمات، مما أدى إلى انتقال آثارها أسرع إلى التضخّم الأساسي. ومع تفاقم التضخّم بشكل أكبر بسبب تقييد أسواق العمل والإنفاق الاستهلاكي المدعوم بالسحب من مدّخرات فترة الوباء، اضطرّت البنوك المركزية إلى الاستمرار في سياساتها النقدية المتشدّدة. خلال عام 2023، رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة -السعر المستهدف على الأموال الفيدرالية-أربع مرات بإجمالي 100 نقطة أساس من 4.5% إلى 5.5%، وتم رفعه على مراحل بمقدار 25 نقطة أساس في فبراير ومارس ومايو ويوليو (رسم بياني 1-2). وصل السعر المستهدف على الأموال الفيدرالية الأمريكية إلى أعلى مستوى له منذ 22 عاماً بحلول الربع الثالث من عام 2023، وحدّد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مساراً للتخفيض التدريجي لحيازته من سندات الخزانة والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري خلال الربع الأول من العام.

رسم بياني 1-2: أسعار الفائدة الرسمية القياسية في مجموعة من الاقتصادات المتقدّمة

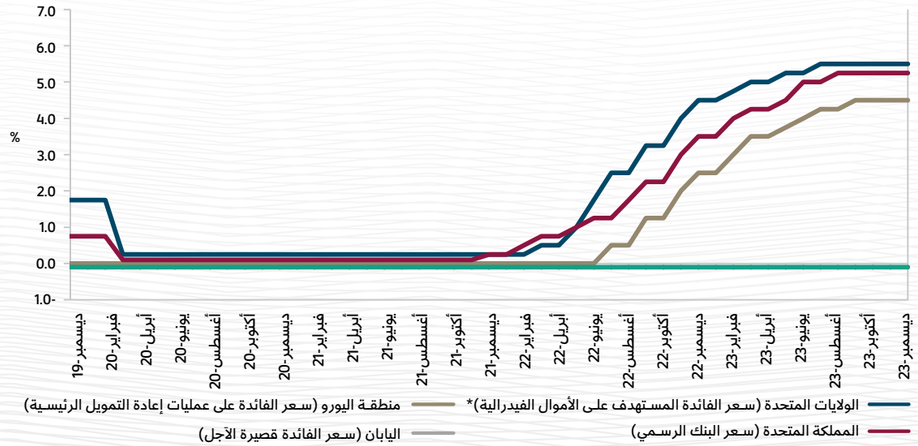

* الحد الأعلى من النطاق المستهدف

المصدر: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية المعنية.

الفصل الأول: التطوّرات الاقتصادية الكليّة والمالية

في عام 2023، رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة الرسمية-سعر الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية -عدة مرّات بإجمالي 200 نقطة أساس من 2.5%إلى 4.5%بحلول نهاية العام، حيث تم رفعها على مراحل بمقدار 50 نقطة أساس في فبراير، و50 نقطة أساس في مارس، و25 نقطة أساس في مايو، و25 نقطة أساس في يونيو، و25 نقطة أساس في يوليو، و25 نقطة أساس في سبتمبر (رسم بياني 1-2). خلال اجتماع لجنة السياسة النقدية في ديسمبر 2023، ذكر البنك المركزي الأوروبي أنه سيُواصل إعادة استثمار المدفوعات الرئيسية بالكامل من الأوراق المالية المستحقّة المشتراة بموجب برنامج الشراء الطارئ لمواجهة الجائحة (PEPP) خلال النصف الأول من عام 2024، ويعتزم خلال النصف الثاني من العام خفض محفظة البرنامج بمقدار 7.5 مليار يورو شهرياً في المتوسط. كما يعتزم المجلس الحاكم وقف عمليات إعادة الاستثمار في إطار هذا البرنامج في نهاية عام 2024.

رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة الرئيسية -سعر البنك الرسمي-بإجمالي 175 نقطة أساس من 3.5%في ديسمبر 2022 إلى 5.25% في ديسمبر 2023، حيث تم رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في فبراير، و25 نقطة أساس في مارس، و25 نقطة أساس في مايو، و50 نقطة أساس في يونيو، و25 نقطة أساس في أغسطس (رسم بياني 1-2). وفي اجتماعها في سبتمبر 2023، صوّتت لجنة السياسة النقدية لبنك إنجلترا على خفض مخزون السندات الحكومية المحتفظ بها تحت تسهيلات شراء الموجودات بمقدار 100 مليار جنيه إسترليني خلال فترة 12 شهراً من أكتوبر 2023 إلى سبتمبر 2024، والتي تشمل كلاً من السندات الحكومية المستحقّة والمبيعات.

واصل بنك اليابان سياسته النقدية الميسّرة في عام 2023، حيث اختار أن ينتظر المزيد من الأدلة حول ما إذا كانت الأجور والأسعار سترتفع بما يكفي لتبرير التحوّل بعيداً عن التحفيز النقدي القوي، كما واصل الإبقاء على سعر الفائدة قصير الأجل (سعر الفائدة على الحسابات الجارية التي تحتفظ بها المؤسسات المالية في بنك اليابان عند -0.1%، على الرغم من أنّ اليابان شهدت تضخّماً تجاوز 2.0% لأكثر من عام (رسم بياني 1-2).

ومن بين الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الرئيسية، رفعت جنوب أفريقيا سعر الفائدة بمقدار 125 نقطة أساس على ثلاث مراحل خلال النصف الأول من عام 2023، في حين رفعت روسيا سعر الفائدة بمقدار 850 نقطة أساس على أربع دفعات خلال النصف الثاني من العام، ورفعت الهند هذا السعر مرة واحدة فقط خلال العام بمقدار 25 نقطة أساس. في المقابل، خفّضت الصين سعر الفائدة بمقدار 20 نقطة أساس وذلك لدعم اقتصادها المحلي الذي شابته الاضطرابات في قطاع العقارات، في حين خفّضت البرازيل سعر الإقراض لليلة واحدة بمقدار 200 نقطة أساس خلال العام في إطار تحسّن توقّعات التضخّم (رسم بياني 1-3). وفي دول مجلس التعاون الخليجي، ونظراً لربط العملة بالدولار الأمريكي، رفعت البنوك المركزية أسعار الفائدة الرسمية بالتوازي مع رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

رسم بياني 1-3: أسعار الفائدة الرسمية القياسية في مجموعة من اقتصادات الأسواق الناشئة

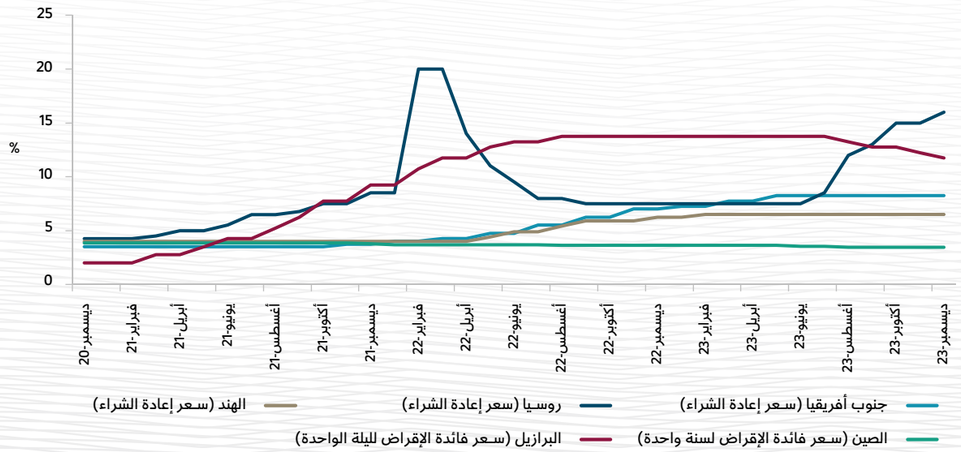

المصدر: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية المعنية (مايو 2024).

نتج عن اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة (FOMC) في نهاية ديسمبر 2023 توقّعات لخفض أسعار الفائدة في القريب العاجل، مع انخفاض التضخّم نتيجة لضعف أسعار الطاقة وانخفاض نمو الأجور، وبالتالي، اختتم العام بتحول توجه المستثمرين من أسعار الفائدة "الأعلى لفترة أطول" إلى توقّعات خفض أسعار الفائدة في أوائل عام 2024. كما أغلقت أسواق الأسهم العالمية بمكاسب باستثناء المؤشّرات الصينية، كذلك انتهى العام بتحقيق مكاسب في سوق السندات، حيث ارتفع مؤشّر بلومبيرغ للسندات العالمية المجمّعة بنحو 6.0% بسبب فترة الارتفاع المستمرة في نهاية العام.

نتيجة لمسار التضخّم المواتي وعدم تغيير سعر الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ظلّ الفرق بين عائد سندات الخزانة الأمريكية للفترات ما بين عامين إلى عشرة أعوام معكوساً على مدار العام، وأصبح هذا التعاكس أعمق في مارس 2023 وسط مخاوف البنوك الإقليمية الأمريكية. كما انخفضت سندات الخزانة الأمريكية-للفترة عشرة أعوام -والتي بلغت 3.88% في بداية العام إلى 3.31% في أبريل نظراً لانهيار بنك (Silicon Valley) وبنك (Signature Bank). وبالمضي قُدُماً في العام، أدت البيانات الاقتصادية المرنة وإمدادات الخزانة إلى ارتفاع كبير في أسعار الفائدة، حيث ارتفع عائد السندات للفترة عشرة أعوام بمقدار 168 نقطة أساس، وبلغ ذروته في منتصف أكتوبر عند 4.99%، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2007، لكن لم تدم المعدّلات المرتفعة طويلاً حيث انخفض هذا العائد بمقدار 111 نقطة أساس ليصل عند نهاية العام إلى 3.88%، وهو نفس العائد الذي بدأ به العام. ومع اختتام العام بنظرة أكثر تشاؤماً بشأن أسعار الفائدة، ارتفعت السندات الحكومية، خاصة في المملكة المتحدة، والذي حقّق عائدات عالية جداً تجاوزت 8.0% للربع الأخير (رسم بياني 1-4).

رسم بياني 1-4: معدّلات عائد السندات الحكومية لفترة عشرة أعوام

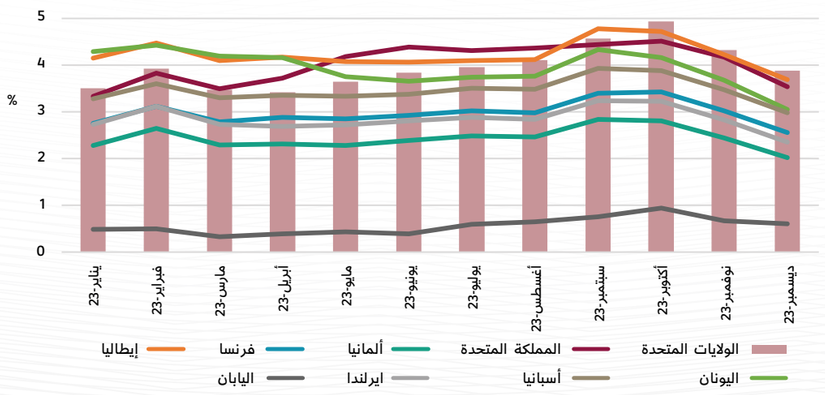

المصدر: Refinitiv Eikon.

الفصل الأول: التطوّرات الاقتصادية الكليّة والمالية

شهدت الأسهم العالمية انتعاشاً، حيث ارتفع المؤشّر العالمي الشامل للبلدان لشركة مورغان ستانلي الدولية لرأس المال بنسبة حوالي 22% وسط التوترات الجيوسياسية. بينما في أوروبا، ارتفع مؤشّر الأسهم الألماني DAX بنسبة 20.3%، وارتفع مؤشّر CAC 40 الفرنسي بنسبة 16.5%، وارتفع مؤشّر الأسهم البريطانية FTSE100 بنسبة 3.8% خلال العام. أما اليابان فأنهت عقوداً من الأداء الضعيف بعد أن سجّلت عائداً بنسبة 28.1%. وبرزت مؤشّرات الأسهم في السوق الأمريكية في مكاسبها، وخاصة ناسداك ومؤشّر Rusell 2000. كذلك أفاد كل من ازدهار الاقتصاد الأمريكي وتوقّعات انخفاض أسعار الفائدة شركات التكنولوجيا، وأدى ظهور الذكاء الاصطناعي إلى إحراز تقدّم في أسهم التكنولوجيا. في هذا الإطار، انتهى العام بمكاسب واسعة النطاق في مؤشّرات سوق الأسهم الرئيسية، في كل من الأسواق الناشئة والمتقدّمة، في حين كان أداء الأسهم الصينية ضعيفاً، حيث انخفض مؤشّر شنغهاي CSI 300 ومؤشّر Hang Seng في هونغ كونغ بشكل ملحوظ (رسم بياني 1-5).

رسم بياني 1-5: أداء سوق الأسهم العالمية

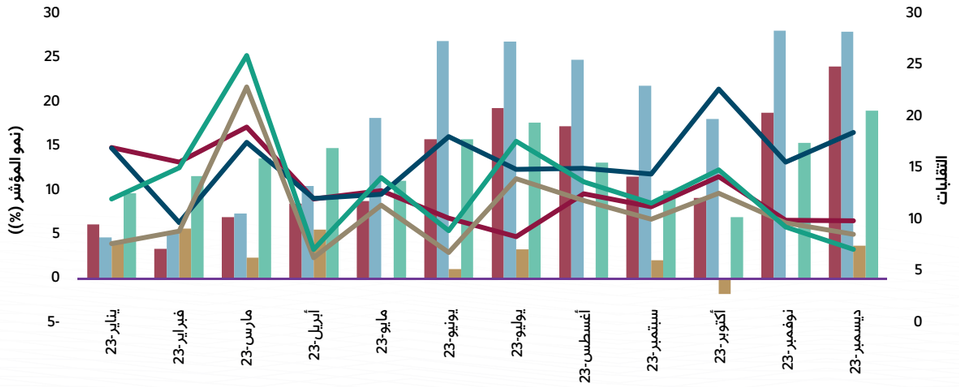

المصدر: بلومبيرغ.

3.1.1 تطوّرات أسعار السلع الأساسية

بشكل عام، انخفضت أسعار السلع الأساسية خلال عام 2023 حيث أغلقت معظم المكوّنات على انخفاض في نهاية العام باستثناء المواد الخام الزراعية، كما انخفضت أسعار الطاقة خلال العام، حيث انخفضت أسعار خام برنت بنسبة 10.3%إلى 77.0 دولارا أمريكياً للبرميل من 85.9 دولاراً أمريكياً العام الماضي. وعلى الرغم من تراجع اضطرابات سلسلة الإمدادات العالمية خلال العام، إلا أنّ أسواق السلع الأساسية واجهت تحديات كبيرة بسبب التوتّرات الجيوسياسية، وإعادة فتح اقتصاد الصين بشكل أضعف من المتوقّع، وتشديد السياسة النقدية، وارتفاع الدولار الأمريكي، وخفض إمدادات النفط من قبل دول أوبك+. وفي سلة السلع الأساسية، وصل الذهب إلى أعلى مستوى له في التاريخ بمعدل 2150 دولاراً أمريكياً للأونصة في ديسمبر نتيجة لتراجع قيمة الدولار الأمريكي بسبب توقّعات خفض سعر الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في عام 2024 (رسم بياني 1-6).

رسم بياني 1-6: أسعار السلع الأساسية الأولية العالمية (النمو على أساس سنوي)

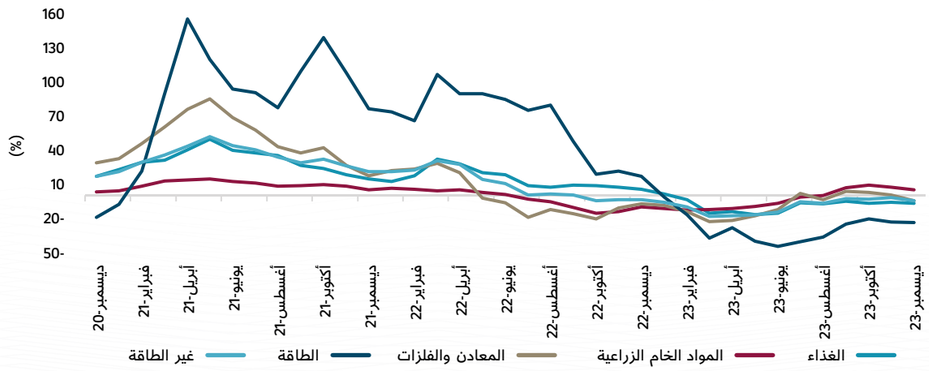

المصدر: ورقة البنك الدولي الوردية.

شملت العوامل التي أثّرت على المكوّنات المختلفة في سلة السلع الأساسية نمو إمدادات النفط في الأمريكتين الذي خفّف إلى حدّ ما أثر التوتّرات الجيوسياسية، وأثّرت ظاهرة النينيو على المحاصيل الاستوائية مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والطلب على خام الحديد بسبب ارتفاع إنتاج الفولاذ في الصين وجاذبية الملاذ الآمن في ظل ضعف الدولار مما أدى إلى ارتفاع أسعار الذهب (رسم بياني 1-6).

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2024، من المتوقّع أن تنخفض أسعار السلع الأساسية من الوقود، بينما يُتوقّع أن تبقى أسعار السلع الأساسية (غير الوقود) مستقرة بشكل عام في عام 2024، كما أنه من المتوقّع أن تنخفض أسعار المعادن الأساسية بنسبة 1.8% بسبب ضعف النشاط الصناعي في أوروبا والصين، وأن تنخفض كذلك أسعار المواد الغذائية بنسبة 2.2% في عام 2024.

الفصل الأول: التطوّرات الاقتصادية الكليّة والمالية

2.1 التطورات الإقليمية

شـهد النمـو فـي النشـاط الاقتصـادي تباطـؤاً فـي عـام 2023 بعـد انتعـاش قـوي خـلال العـام السـابق. وكان الأداء الضعيـف لاقتصـادات دول مجلـس التعـاون الخليجـي فـي عـام 2023 ناتجـاً أساسـاً عـن تراجـع أنشـطة القطـاع الهيدروكربونـي، ممـا يعكـس الانخفـاض المسـتمر فـي الإنتـاج مـن قبـل دول أوبـك+ بالإضافـة إلـى التباطـؤ الاقتصـادي العالمـي. ومـع ذلـك، فـإنّ أداء القطـاع غيـر الهيدروكربونـي، بفضـل اسـتراتيجيات التنويـع الاقتصـادي، عـوّض الانخفـاض الناتـج عـن التطـوّرات فـي القطـاع الهيدروكربونـي تعويضـاً جزئيـاً. وفـي القطـاع المصرفـي، اسـتمرت القـروض الإجماليـة المقدّمـة مـن بنـوك مجلـس التعـاون الخليجـي فـي النمـو علـى نطـاق واسـع. علـى الرغـم مـن ذلـك، فـإنّ مؤشّـرات سـوق الأسـهم فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي أنهـت العـام بمكاسـب سـنوية قليلـة نسـبياً. وبقيـت أسـعار القطـاع الهيدروكربونـي متقلّبـة خـلال العـام. ووفقـاً لتقريـر آفـاق الاقتصـاد الإقليمـي الصـادر عـن صنـدوق النقـد الدولـي فـي أبريـل 2024، فـإنّ المرونـة فـي الاقتصـاد العالمـي وتخفيـف حـدّة الضغـوط التضخميـة العالميـة تُعـدّ تطـوّرات إيجابيـة للاقتصـادات فـي الشـرق الأوسـط، حيـث مـن المتوقّـع أن يتحسّـن النمـو الإجمالـي فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا ليصـل إلـى 2.7% فـي عـام 2024 (مـن 1.9% فـي عـام 2023) و4.2% فـي عـام 2025.

1.2.1 تطوّرات الاقتصاد الكلي

بعـد الارتفـاع فـي نمـو الناتـج المحلـي الإجمالـي الحقيقـي فـي جميـع دول مجلـس التعـاون الخليجـي فـي عـام 2022، انخفـض النمـو فـي جميـع اقتصـادات دول المجلـس فـي عـام 2023، مـع تسـجيل انكمـاش حـاد فـي الكويـت والمملكـة العربيـة السـعودية بسـبب انخفـاض أنشـطة القطـاع الهيدروكربونـي. ووفقـاً لتقديـرات صنـدوق النقـد الدولـي فـي تقريـر آفـاق الاقتصـاد العالمـي الصـادر فـي أبريـل 2024، سـجّلت الإمـارات أعلـى معـدل نمـو للناتـج المحلـي الإجمالـي الحقيقـي بنسـبة 3.4%، فـي حيـن انخفـض نمـو الناتـج المحلـي الإجمالـي الحقيقـي بنسـبة 2.2% فـي الكويـت فـي عـام 2023 (رسـم بيانـي 1-7 (أ)).

فيمـا يتعلـق بالتضخّـم، شـهدت دول مجلـس التعـاون الخليجـي عمومـاً اتّجاهـاً مشـابهاً لمـا شـهدته الأسـواق العالميـة. بينمـا كان معـدّل التضخّـم السـنوي الأعلـى فـي الكويـت بنسـبة 3.6%، وكان الأدنـى فـي البحريـن بنسـبة 0.1% فـي عـام 2023. حيـث شـهدت البحريـن أسـرع وتيـرة تباطـؤ فـي معـدّل التضخّـم السـنوي تليهـا الإمـارات. وسـجّلت قطـر تباطـؤاً فـي التضخّـم مـن 5.0% فـي عـام 2022 إلـى 3.0% فـي عـام 2023 (رسـم بيانـي 1-7(ب)).

رسم بياني 1-7 (أ) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي

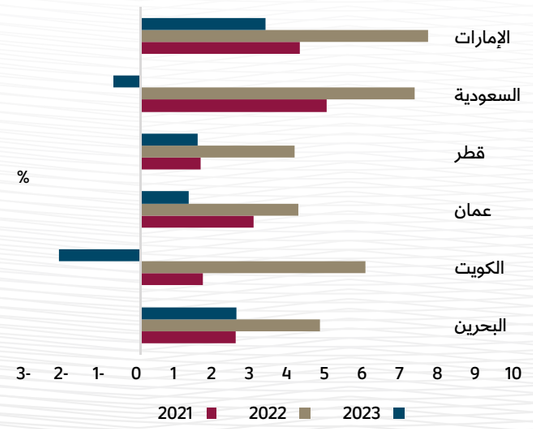

رسم بياني 1-7 (ب): متوسط التضخّم في دول مجلس التعاون الخليجي

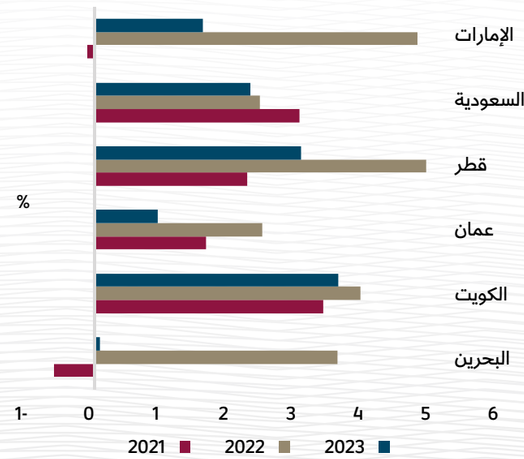

المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2024.

ومـع اتّجـاه دول أوبـك+ نحـو الخفـض الطوعـي لإنتـاج النفـط، شـهدت دول مجلـس التعـاون الخليجـي تباطـؤاً فـي نمـو القطـاع الهيدروكربونـي حتـى فـي ظـل دعـم نمـو القطـاع غيـر الهيدروكربونـي مـن خـلال التنويـع الاقتصـادي والطلـب المحلـي وتدفّقـات رأس المـال الإجماليـة. ووفقـاً لتقريـر التوقّعـات الاقتصاديـة الإقليميـة الصـادر عـن صنـدوق النقـد الدولـي لعـام 2024، تحسّـنت حصـة الأرصـدة الأساسـية للقطـاع غيـر الهيدروكربونـي فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي للقطـاع فـي البحريـن وعمـان وقطـر، بينمـا تراجعـت فـي الكويـت والمملكـة العربيـة السـعودية والإمـارات. تدهـورت الأرصـدة الماليـة العامـة بشـكل عـام فـي عـام 2023 لمعظـم اقتصـادات مجلـس التعـاون الخليجـي بسـبب انخفـاض إيـرادات النفـط عقـب خفـض إنتـاج النفـط. ومـن بيـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي، مـن المتوقّـع أن تظـل الأنشـطة غيـر الهيدروكربونيـة المسـاهم الرئيسـي فـي النمـو فـي السـنوات المقبلـة (رسـم بيانـي 1-8).

رسم بياني (1-8): المؤشّرات الخارجية والمالية لدول مجلس التعاون الخليجي، وأسعار القطاع الهيدروكربوني

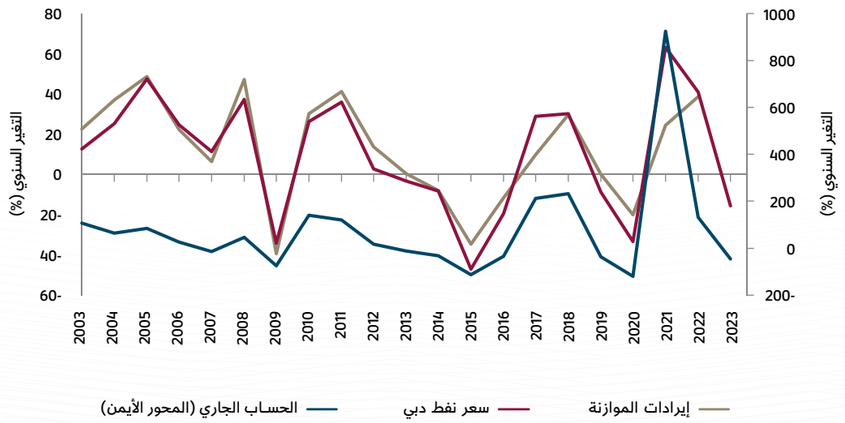

المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل 2024 ومنظمة التجارة العالمية.

2.2.1 تطوّرات الأسواق المالية

رغـم إغـلاق الأسـواق العالميـة للأسـهم فـي نهايـة عـام 2023 عنـد مسـتويات قريبـة مـن أعلـى مسـتوياتها علـى الإطـلاق بعـد تسـجيل مكاسـب مسـتمرة خـلال الشـهرين الأخيريـن فـي انتظـار خفـض أسـعار الفائـدة المتوقّـع فـي بدايـة عـام 2024، سـجّلت مؤشّـرات أسـواق الأسـهم فـي منطقـة دول مجلـس التعـاون الخليجـي مكاسـب ضئيلـة فـي عـام 2023. ومـن بيـن البورصـات السـبع، أغلقـت بعـض البورصـات علـى ارتفـاع فيمـا أغلقـت الأخـرى علـى انخفـاض. وقـد سـجّلت دبـي أفضـل أداء فـي المنطقـة. وقـد سـاهم تدفّـق رؤوس الأمـوال الدوليـة بفضـل طلـب المسـتثمرين فـي المشـاركة فـي الاكتتابـات العامـة الأوليـة (IPO) للشـركات فـي الحفـاظ علـى مرونـة السـوق، حيـث شـهدت أسـواق الأسـهم فـي المملكـة العربيـة السـعودية ودبـي اكتتابـات عامـة لبعـض مـن الشـركات الرئيسـية فـي المنطقـة. أمـا سـوق الأسـهم فـي قطـر فقـد حافـظ علـى نشـاطه بشـكل ملحـوظ خـلال العـام، حيـث شـهدت بورصـة قطـر ثلاثـة إدراجـات جديـدة خـلال العـام، وهـي بنـك دخـان فـي قطـاع البنـوك، وشـركة "الضمـان" للتأميـن الإسـلامي فـي قطـاع التأميـن، وشـركة "ميـزة" فـي قطـاع السـلع والخدمـات الاسـتهلاكية (رسـم بيانـي 1-9).

رسم بياني (1-9): مؤشّرات أسواق الأسهم بدول مجلس التعاون 2022 – 2023
(سنة الأساس يناير 2022=100)

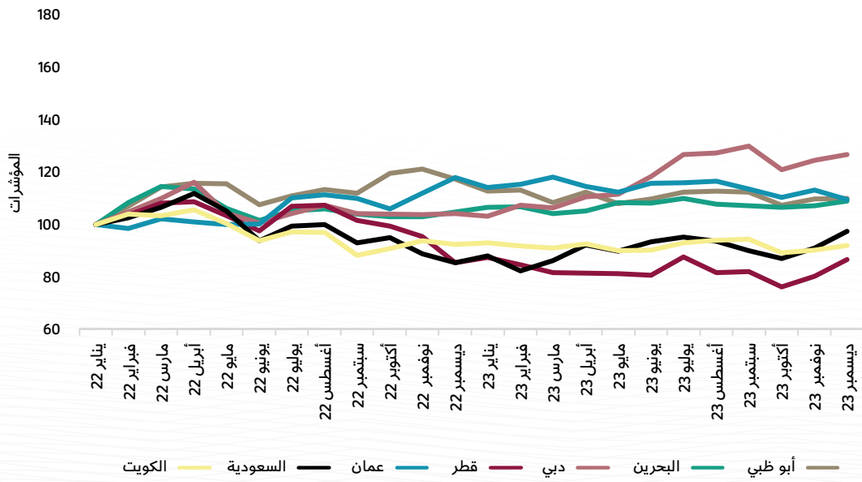

المصدر: بلومبيرغ.

على الرغـم مـن أسـعار الفائـدة المرتفعـة، اسـتمرت التسـهيلات الائتمانيـة التـي تقدّمهـا البنـوك فـي منطقـة دول مجلـس التعـاون الخليجـي فـي النمـو خـلال عـام 2023 بفضـل النمـو الواسـع فـي جميـع الأسـواق فـي المنطقـة. وقـد شـهد إجمالـي ودائـع العمـلاء التـي أعلنـت عنهـا قائمـة البنـوك المدرجـة فـي مجلـس التعـاون الخليجـي نمـواً، بينمـا فيمـا يتعلـق بالسـيولة فـي القطـاع المصرفـي، خاصـة فـي ظـل النظـرة المسـتقبلية الطموحـة لنمـو الائتمـان، كان مـن المتوقّـع أن تلجـأ البنـوك بشـكل متزايـد إلـى الأسـواق الدوليـة للسـندات والصكـوك (رسـم بيانـي 1-10 (أ)). شـهد العائـد الإجمالـي علـى حقـوق الملكيـة (RoE) لقطـاع الخدمـات المصرفيـة فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي تحسّـناً، بينمـا ارتفعـت الربحيـة لهـذا القطـاع إلـى مسـتويات قياسـية جديـدة خـلال عـام 2023، حيـث سـجّلت جميـع دول مجلـس التعـاون الخليجـي نمـواً سـنوياً علـى نطـاق واسـع. ونمـت موجـودات البنـوك التجاريـة فـي جميـع الأسـواق السـتة بوتيـرة متفاوتـة علـى مـدى السـنوات الثلاثـة الماضيـة (رسـم بيانـي 1-10 (ب)).

رسم بياني 1-10 (أ): الائتمان والودائع بالنظام المصرفي لدول مجلس التعاون

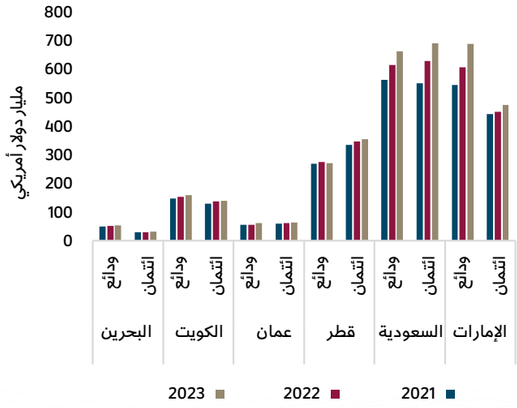

رسم بياني 1-10 (ب): موجودات البنوك التجارية بدول مجلس التعاون الخليجي

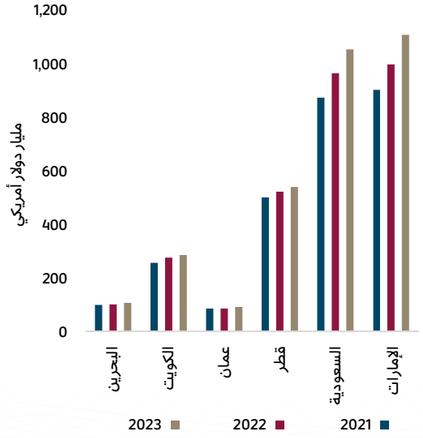

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنوك المركزية لدول مجلس التعاون.

3.1 التطوّرات المحلية

توسّـعت الأنشـطة الاقتصاديـة فـي دولـة قطـر فـي عـام 2023، وإن كان ذلـك بوتيـرة أبطـأ فـي ظل عـودة السياسـة النقديـة إلـى مسـتوياتها الطبيعية. تُعـدّ سياسـة الحكومـة فـي دولـة قطـر أساسـية فـي تشـكيل الأنشـطة الاقتصاديـة، حيـث يـؤدي الإنفـاق العـام دوراً حاسـماً في دفـع مشـاركة القطاع الخـاص، وبالتالـي تعزيـز الاقتصـاد المحلـي. وخـلال عـام 2023، كان الفائـض الإجمالـي لميـزان المدفوعـات فـي الدولـة مدفوعـاً بفائـض الحسـاب الجـاري، بمـا يتماشـى مـع الاتجـاه التاريخـي. ولا يـزال القطـاع الخارجـي قويـاً، وهـو مـا تـم تسـليط الضـوء عليـه فـي تقاريـر مشـاورات المـادة الرابعـة لصنـدوق النقـد الدولـي (إطـار 1-1). اسـتمر إطـار السياسـة النقديـة لمصـرف قطـر المركـزي فـي عـام 2023 فـي تطبيـق سياسـة ربـط سـعر الصـرف الثابـت للريـال القطـري بالـدولار الأمريكـي، وفـي عـام 2023، رفـع مصـرف قطـر المركـزي أسـعار الفائـدة ثـلاث مـرات لمواكبـة رفـع أسـعار الفائـدة مـن قبـل الاحتياطـي الفيدرالـي الأمريكـي. وعـلاوة علـى ذلـك، فـإنّ إدارة المصـرف للسـيولة ضمنـت توفّـر السـيولة الكافيـة بيـن البنـوك مـن خـلال امتصـاص الفائـض مـن أجـل انتقـال آثـار السياسـة النقديـة بشـكل أفضـل. وقـد انعكسـت الأسـس الراسـخة العامـة للاقتصـاد القطـري والفائـض المـزدوج وزيـادة ثقـة المشـاركين فـي السـوق الماليـة فـي التصنيفـات السـيادية لدولـة قطـر. وبالنظـر إلـى كل مـن العوامـل الداخليـة والخارجيـة، قامـت وكالـة فيتـش فـي عـام 2023 بتعديـل نظرتهـا المسـتقبلية لدولـة قطـر إلـى نظـرة إيجابيـة بعـد أن كانـت مسـتقرة مـع الإبقـاء علـى التصنيـف عنـد (-AA).

الفصل الأول: التطوّرات الاقتصادية الكليّة والمالية

إطار 1-1: مشاورات صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد القطري

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 مع دولة قطر وتم نشر التقرير في فبراير 2024. يلخّص هذا الإطار الملاحظات الرئيسية التي تم مناقشتها في التقرير بشأن النمو والتضخّم والقطاع المالي والإصلاحات.

- أشار تقرير المادة الرابعة، أنّ دولة قطر ظلّت مرنة في وجه الصدمات العالمية الأخيرة، ولا تزال تطلّعاتها الاقتصادية مواتية. وعلاوة على ذلك، عملت سياسات دولة قطر على تنويع الاقتصاد نتيجة لاستضافة فعاليات كأس العالم لكرة القدم 2022 التي حقّقتها بنجاح، ومن المرجّح أن تستمر في تعزيز قطاع السياحة.
- توقّع التقرير أن يبلغ متوسّط النمو على المدى المتوسّط في قطر حوالي 5.5%، وذلك نتيجة الاعتماد بشكل كبير على إنتاج الغاز الطبيعي المسال. من المتوقّع أن توجّه استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التحوّل لاقتصاد يعتمد على القطاع الخاص، قائم على المعرفة والتنوّع.
- أشار التقرير إلى أنّه مع انخفاض أسعار السلع الأساسية وعودة الطلب المحلي إلى ما كان عليه، فإنه من المرجّح أن يتراجع التضخّم الكُلّي ويظل حوالي 2% على المدى المتوسّط.
- وفيما يتعلق بالقطاع المالي، أشار التقرير إلى أنّ البنوك لاتزال تتمتّع برأس مال جيد وسيولة وربحية حيث كانت البنوك مرنة في مواجهة اضطرابات الأسواق المالية من الاقتصادات المتقدّمة في مطلع عام 2023.
- وأشار تقرير المادة الرابعة إلى أنه من المرجّح أن يحتفظ كل من الحساب الجاري والحساب المالي بفائض كبير نتيجة لارتفاع مستوى أسعار القطاع الهيدروكربوني، وإن كان بوتيرة أبطأ، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال، وزيادة الطلب من آسيا وأوروبا.

المصدر: صندوق النقد الدولي (2024)، مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 مع دولة قطر، تقرير صندوق النقد الدولي رقم 43/24

1.3.1 النمو

توسّع الاقتصاد المحلي في عام 2023 إلى حد ما، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.2% في عام 2023، بينما نما القطاع الهيدروكربوني بنسبة 1.4%، أما القطاع غير الهيدروكربوني فقد نما بنسبة 1.1% (رسم بياني 1-11). ومن حيث النمو القطاعي، من أهم مكوّنات القطاع غير الهيدروكربوني التي نمت بشكل ملحوظ خلال عام 2023 هي "خدمات الإقامة والطعام" و"النقل والتخزين" و"الإدارة العامة والدفاع" و"الفنون والترفيه"، و"التعليم"، و"الصحة والعمل الاجتماعي"، و"الأنشطة العقارية". وتتمثّل إحدى العناصر الرئيسية للسياسة العامة في دولة قطر في تعزيز التنويع الذي يقلّل من اعتماد الدولة على القطاع الهيدروكربوني مع تعزيز دور القطاع الخاص. وفي هذا السياق، فإنّ حصة القطاع غير الهيدروكربوني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي تبلغ حوالي 63.0% تتماشى مع هدف الدولة المتمثّل في التنويع من خلال القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وتكوين بيئة مواتية للمستثمرين والأعمال.

رسم بياني 1-11: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

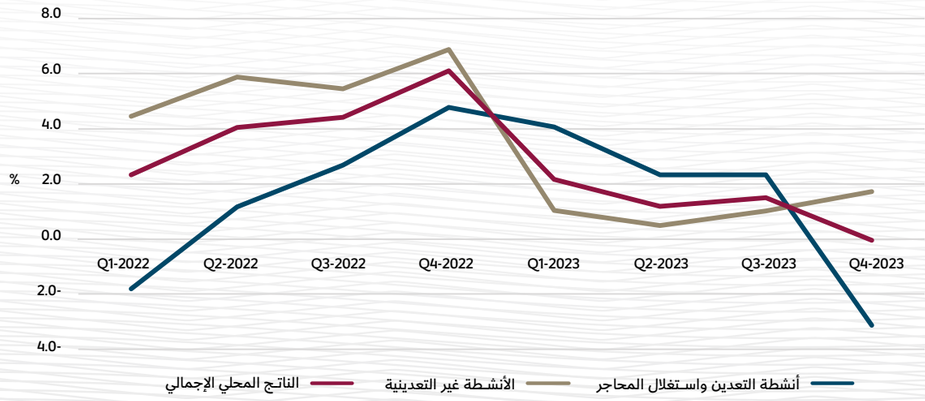

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر.

2.3.1 التضخّم

شهدت دولة قطر انخفاضاً تدريجياً في معدّل التضخّم في عام 2023 بعد أن سجّلت ارتفاعاً في التضخّم في عام 2022، ويعزى هذا الانخفاض بصورة أولية إلى تباطؤ الطلب المحلي الزائد، وانخفاض الأسعار الدولية للسلع الأساسية، وتنفيذ سياسات نقدية مشدّدة لدى الشركاء التجاريين، مما ساعد على خفض التضخّم المستورد. وعلى أساس المتوسط السنوي، ارتفع مؤشّر أسعار المستهلك (CPI) من 103.7 في عام 2022 إلى 106.9 في عام 2023، وهو ما يمثّل زيادة بنسبة 3.0% مقارنة بالزيادة المسجّلة في العام السابق والتي بلغت 5.0% (رسم بياني 1-12).

رسم بياني 1-12: تضخّم مؤشّر أسعار المستهلك على أساس سنوي

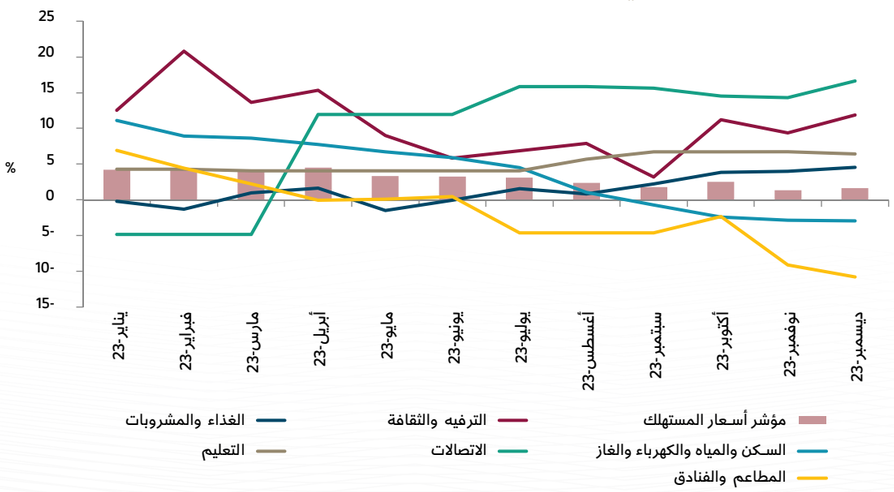

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر.

الفصل الأول: التطوّرات الاقتصادية الكليّة والمالية

أظهر التباين خلال العام أنّ تضخّم مؤشّر أسعار المستهلك (CPI) انخفض بشكل مستمر خلال عام 2023، وانخفض متوسط تضخّم مؤشّر أسعار المستهلك (على أساس سنوي) تدريجياً من 4.2%في الربع الأول إلى 3.7% و2.4%في الربعين الثاني والثالث على التوالي، وأخيراً وصل إلى 1.8%في الربع الرابع. وفيما يتعلق بالتضخّم القطاعي، كان هناك انخفاض ملحوظ في مكوّن "المطاعم والفنادق" في الربع الثالث من عام 2023، ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في العرض النسبي مقابل الطلب، أما مكوّن "الثقافة والترفيه" واصل المساهمة بشكل إيجابي في التضخّم في عام 2023، وإن كان بدرجة أقل بكثير مقارنة بعام 2022. كما شهدت الدولة زيادة طفيفة في مكوّن "الاتصالات" ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في معدّلات تعرفة الاتصالات، وبلغ متوسّط التضخّم الأساسي، الذي يستثني مكون "الإسكان والماء والكهرباء"، 2.9% في عام 2023، وهو أقل هامشياً من متوسّط التضخّم الرئيسي لمؤشّر أسعار المستهلك. وبشكل عام، تشير تحرّكات الأسعار إلى استقرار الأسعار والذي من المرجّح أن يُكمل الاستقرار المالي ويعزّزه (جدول 1-1).

جدول 1-1: توزيع التضخّم في القطاعات

القطاع	2021	2022	2023
المواد الغذائية والمشروبات	2.7	4.0	1.4
التبغ	0.6	0.0	0.0
الملابس والأحذية	2.7-	0.8	0.0
السكن والماء والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى	5.1-	6.4	3.6
الأثاث والتجهيزات المنزلية	3.0	1.1	1.2
الخدمات الصحية	0.5-	3.0-	0.8
النقل	9.9	0.9	1.2
الاتصالات	2.2	0.6-	9.5
الثقافة والترفيه	7.9	29.6	10.4
التعليم	3.0	0.6	5.1
المطاعم والفنادق	3.1	1.3	2.0-
السلع والخدمات المتنوعة	2.7	1.7	0.1
مؤشر أسعار الاستهلاك في القطاع العائلي	2.3	5.0	3.0

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر.

3.3.1 التطوّرات في سوق العقارات

تؤدي العقارات دوراً مهماً في الاقتصاد القطري بسبب مساهمتها في استقرار الأسعار والاستقرار المالي. فمن ناحية، قد تساهم الزيادة في أسعار العقارات في التضخّم، ومن ناحية أخرى، قد يكون للأسعار آثاراً على الاستقرار المالي لأنها قد تؤثّر على الميزانية العمومية للبنوك والمؤسسات المالية. بدأ عام 2023 بزيادة في مؤشّر أسعار العقارات (REPI) في يناير، وبعد ذلك، سجّل هذا المؤشّر اتّجاهاً تنازلياً من فبراير إلى سبتمبر 2023. واعتباراً من أكتوبر من نفس العام، سجّل المؤشّر اتّجاهاً تصاعدياً، وذلك بفضل الأحداث الرياضية وإقبال السيّاح في المقام الأول، وبالتالي كان المؤشّر في ديسمبر 2023 أعلى هامشياً مما كان عليه في ديسمبر العام الماضي. كما أنّ نمو الائتمان لقطاع العقارات الذي وصل إلى ذروته في نهاية عام 2022 قد شهد انخفاضاً واستقراراً في نهاية عام 2023 (رسم بياني 1-13)، ويُعزى انخفاض نمو الائتمان في الأساس بسبب الانتهاء من بعض المشروعات الكبرى. وبعد النمو الائتماني المرتفع في القطاع العقاري، يُعدّ الانخفاض في نمو الائتمان مؤشّراً على أنّ النشاط في قطاع العقارات قد عاد إلى مستوياته الطبيعية.

رسم بياني 1-13: مؤشّر أسعار العقارات ونمو الائتمان

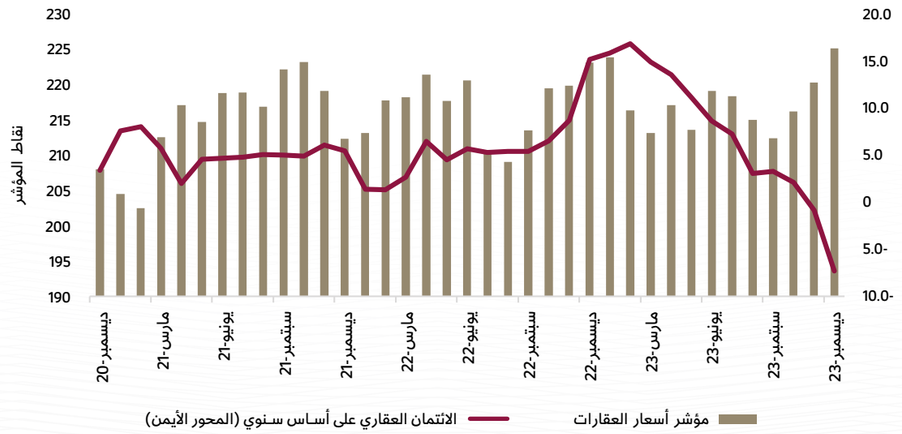

المصدر: مصرف قطر المركزي.

4.3.1 التطوّرات في سوق الأسهم

أظهر مؤشّر بورصة قطر القياسي تحرّكات ثنائية الاتجاه في حالات متعدّدة خلال عام 2023، وبالتزامن إلى حد كبير مع تشديد السياسة النقدية العالمية، هبط هذا المؤشّر في البداية ولكنه ارتفع بعد ذلك بشكل حاد في ديسمبر 2023، وبالتالي عكس بعض الخسائر المسجّلة في الأشهر الأولى، كما تحسّنت القيمة السوقية في نهاية العام. وفيما يتعلق بالأداء القطاعي خلال هذا العام، برز قطاعا الاتصالات والتأمين من حيث الأداء الأفضل بعد تحقيق مكاسب سنوية قوية. كما أنّ القطاع الصناعي والقطاع المصرفي وقطاع الخدمات المالية حقّقت جميعها مكاسب كذلك في العام نفسه (رسم بياني 1-14). ويشير سعر الصرف الخارجي وهامش مبادلة مخاطر الائتمان (CDS) إلى زيادة الثقة في البيئة المالية الكُلّية في دولة قطر.

رسم بياني 1-14: أداء المؤشر العام لبورصة قطر

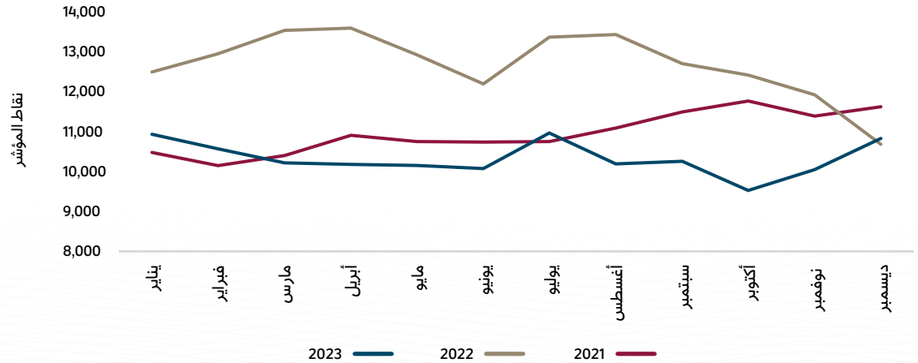

المصدر: بورصة قطر.

5.3.1 التطوّرات النقدية

النقد الاحتياطي

تقلّص النقد الاحتياطي (م0) في عام 2023 علاوةً على الانكماش المسجّل في عام 2022 (جدول 1-2)، ويُعزى ذلك إلى الانخفاض الحاد في النقد المُصدر بنسبة 24.2%، حيث قام مصرف قطر المركزي بسحب النقد الإضافي الذي تم ضخّه في الاقتصاد في العام السابق لتسهيل المعاملات النقدية. ومن ناحية أخرى، ارتفع إجمالي الاحتياطيات بسبب الزيادة في الاحتياطي الإلزامي في أعقاب فرض المزيد من متطلبات الاحتياطي على الفجوة بين المطلوبات والموجودات الأجنبية لدى البنوك الوطنية. كما زادت ودائع سوق النقد القطري (QMR) في المقام الأول بسبب ارتفاع السقوف.

جدول 1-2: مكوّنات النقد الاحتياطي (مليون ريال قطري)

	حتى نهاية ديسمبر 2023	2022/2021		2023/2022	
		القيمة	%	القيمة	%
(1) النقد المصدر	19,674	1,352	5.5	6,269-	24.2-
(2) إجمالي الاحتياطيات (أ +ب)	59,740	645	1.1	1,362	2.3
أ. الاحتياطي الإلزامي	56,894	7,326	16.8	5,956	11.7
ب. الاحتياطيات الفائضة	2,846	6,681-	47.3-	4,594-	61.7-
(3) ودائع سوق النقد القطري	15,206	9,613-	39.8-	637	4.4
(4) النقد الاحتياطي م0 [(1)+(2)+(3)]	94,620	7,616-	7.2-	4,270-	4.3-

المصدر: مصرف قطر المركزي.

ومن جانب مصادر النقد الاحتياطي، ارتفع صافي الموجودات الأجنبية (NFA) لمصرف قطر المركزي بشكل كبير بمقدار 29.3 مليار ريال قطري في عام 2023، علاوةً على الزيادة التي بلغت 19.2 مليار ريال قطري في عام 2022 (رسم بياني 1-15)، لكن قابل هذه الزيادة انخفاضاً في صافي الموجودات المحلية (NDA) بمقدار 33.6 مليار ريال قطري.

رسم بياني 1-15: العوامل المحرّكة للنقد الاحتياطي

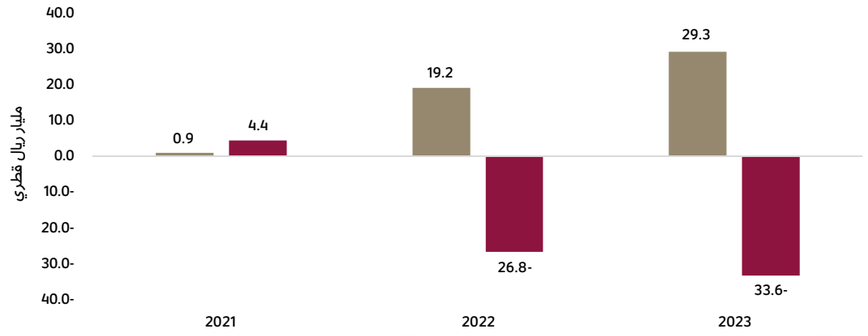

المصدر: مصرف قطر المركزي.

واصلت احتياطيات مصرف قطر المركزي من العملات الأجنبية ارتفاعها من مستواها المنخفض في عام 2017، وفي نهاية عام 2023، بلغ صافي الاحتياطيات الدولية للمصرف 187.1 مليار ريال قطري، بزيادة قدرها 15.0 مليار ريال قطري عن نهاية عام 2022. ونتيجة لذلك، بقيت مراكز الاحتياطيات الدولية لمصرف قطر المركزي في نهاية عام 2023 عند مستوى مستقر للغاية من حيث جميع المعايير القياسية لكفاية الاحتياطيات (جدول 1-3).

جدول 1-3: مؤشّرات كفاية الاحتياطيات

المؤشر	2020	2021	2022	2023
الاحتياطيات/ النقد الاحتياطي (م0) (%)	146.9	143.8	174.0	197.7
الاحتياطيات/النقد (%)	565.8	622.6	663.4	950.9
الاحتياطيات/عرض النقد (م2) (%)	24.8	25.2	24.1	25.9
الاحتياطيات/الناتج المحلي الإجمالي (%)	28.3	23.4	20.1	24.1
الاحتياطيات/ واردات السلع والخدمات (بالأشهر)	8.3	8.2	7.6	8.5

المصدر: مصرف قطر المركزي.

انخفض عرض النقد بالمفهوم الضيق (م1) خلال عام 2023 بشكل كبير إلى 139.3 مليار ريال قطري مع انكماش كل من النقد المتداول والودائع تحت الطلب. حيث عكس انخفاض النقد المتداول قيام مصرف قطر المركزي بسحب المزيد من النقد المُصدر في العام السابق، كما أنّ انخفاض الودائع تحت الطلب كان أكثر حدّة من انخفاض النقد المتداول وشكّل 97.5% من انخفاض عرض النقد بالمفهوم الضيق (م1).

على الرغم من انخفاض عرض النقد بالمفهوم الضيق (م1)، ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (م2) ليصل إلى 722.7 مليار ريال قطري في نهاية عام 2023 بسبب الزيادة في شبه النقد، ويمكن أن يكون التحوّل في الودائع من الودائع تحت الطلب إلى الودائع الادّخارية والودائع لأجل نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة عاملاً مهماً لزيادة شبه النقد. وزادت مكوّنات شبه النقد، وهي الودائع لأجل والودائع بالعملات الأجنبية، حيث تجاوزت الأخيرة الودائع لأجل إلى حد كبير.

6.3.1 إدارة السيولة

لم يشهد إطار إدارة السيولة في مصرف قطر المركزي أي تغيير في عام 2023. وهناك ثلاث أدوات رئيسية للسياسة يتم من خلالها امتصاص السيولة وضخّها:

أولاً، هناك تسهيلات تعديل السيولة الثلاثة بموجب نظام سوق النقد القطري (QMR) الذي يُديره مصرف قطر المركزي بأسعار الفائدة المقابلة لها؛ وهي سعر المصرف للإيداع (QCBDR)، وسعر المصرف للإقراض (QCBLR)، وسعر المصرف لإعادة الشراء (QCBRR)، ونظراً لربط العملة مع الدولار الأمريكي كعملة ثابتة، استجابت هذه الأسعار لتحرّكات أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وفي عام 2023، رفع مصرف قطر المركزي أسعار الفائدة الرسمية ثلاث مرات للمحافظة على ربط العملة استجابة لرفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للتخفيف من حدّة التضخّم في الولايات المتحدة، وبشكل عام، رفع المصرف جميع أسعار الفائدة الرسمية الثلاثة بمقدار 75 نقطة أساس لكل منها؛ حيث تم رفع سعر المصرف للإيداع إلى 5.75%، وسعر المصرف لإعادة الشراء إلى 6.00%، وسعر المصرف للإقراض إلى 6.25%.

ثانياً، تتم إدارة السيولة قصيرة الأجل من خلال إصدار واسترداد أذونات مصرف قطر المركزي. وبالإضافة إلى أذونات مصرف قطر المركزي لمدة 7 أيام و28 يوماً و91 يوماً و182 يوماً و273 يوماً، تم طرح أذونات مصرف قطر المركزي لمدة 364 يوماً في عام 2023.

ثالثاً، تُدار السيولة الهيكلية أيضاً من خلال نسبة الاحتياطي الإلزامي المحدّدة. وفي عام 2023، ظلّت النسبة دون تغيير عند 4.5% للودائع المحلية، في عام 2023، تم إعادة متطلبات الاحتياطي الإضافية بالعملة الأجنبية على المكوّنات قصيرة ومتوسطة الأجل لودائع غير المقيمين في عام 2022 إلى احتياطيات إلزامية موحّدة لجميع الودائع. وفي المقابل تم فرض متطلّبات احتياطي إضافية على الفجوة السالبة بين صافي الموجودات والمطلوبات الأجنبية عن فترات الاستحقاق المتبقية قصيرة ومتوسّطة المدى للبنوك الوطنية.

تطوّرات السيولة

استمرت العوامل التقليدية الثلاثة؛ وهي (1) تدفّقات النقد الأجنبي، (2) الإنفاق الحكومي، (3) نمو الودائع والائتمان، في التأثير على ظروف السيولة المحلية في عام 2023. سجّل رصيد الحساب الجاري وميزان المدفوعات فائضاً إجمالياً في عام 2023، وإن كان أقل من عام 2022، بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط. وبالتالي، قام مصرف قطر المركزي بتجميع صافي موجودات أجنبية كبيرة عوّضت جزئياً الانخفاض في النقد الاحتياطي بسبب الانكماش في صافي الموجودات المحلية، والذي يعود جزئياً إلى المطالبات على البنوك. كما تقلّص إجمالي الودائع بنسبة 1.3% على أساس سنوي حتى نهاية ديسمبر 2023، وفي حين انخفضت ودائع القطاع العام والذي يُعزى جزئياً إلى تراجع أسعار القطاع الهيدروكربوني، زادت ودائع القطاع الخاص مع ارتفاع أسعار الفائدة، وعوّضت إلى حد كبير عن الانخفاض في ودائع القطاع العام. ونتيجة لذلك، استمرت الودائع المحلية في التوسّع في عام 2023، وواصلت ودائع غير المقيمين (NRD) في الانخفاض في عام 2023، وأدت بالتالي إلى انخفاض إجمالي الودائع.

استمر الائتمان المحلي في النمو في عام 2023، وإن كان بوتيرة أبطأ في ظل عودة النشاط الاقتصادي إلى مستوياته الطبيعية وارتفاع أسعار الفائدة التي تؤثّر على الطلب على الائتمان. ومن أهم أسباب تباطؤ الائتمان هو انكماش ائتمان القطاع العام، ومع ذلك، يمكن أن يُعزى هذا الانكماش إلى قيام الحكومة بتخفيض السحب على المكشوف من البنوك بسبب تحسّن مركزها المالي، حيث بقيت أسعار القطاع الهيدروكربوني مرتفعة على الرغم من الانخفاض. من ناحية أخرى، نما الائتمان المصرفي للمؤسسات شبه الحكومية بوتيرة قوية للغاية بلغت 23.9%.

وفي هذا الصدد، أجرى مصرف قطر المركزي عمليات إدارة السيولة في عام 2023، بهدف مواصلة الحفاظ على السيولة في النظام المالي عند المستوى المطلوب لضمان انتقال آثار السياسة النقدية بشكل فعّال إلى أسعار السوق، في حين كان موقف السياسة النقدية واضحاً من خلال تغيير أسعار الفائدة.

ارتفعت السيولة الأولية في النظام المصرفي بشكل ملحوظ خلال الربع الأول لتصل إلى 33.2 مليار ريال قطري في ظل ارتفاع ودائع سوق النقد القطري (QMR)، وانخفضت بعد ذلك لكنها كانت متقلّبة من شهر لآخر قبل أن تنخفض على نحو ثابت خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر. ومن أهم أسباب هذا الانخفاض هو زيادة حجم صافي إصدارات أذونات مصرف قطر المركزي في النصف الثاني من عام 2023. في حين بلغ متوسط الرصيد القائم لأذونات مصرف قطر المركزي نحو 15.7 مليار ريال قطري في النصف الأول من عام 2023، وبلغ متوسّطها 22.0 مليار ريال قطري في النصف الثاني من العام، الأمر الذي انعكس في الانخفاض في كل من أرصدة الاحتياطيات الفائضة وودائع QMR، والتي بلغ متوسّط قيمتها 3.9 مليار ريال قطري و22.1 مليار ريال قطري على التوالي في النصف الأول من العام، أي أعلى من 1.8 مليار ريال قطري و19.5 مليار ريال قطري في النصف الثاني من العام (جدول 1-4).

جدول 1-4: مؤشّرات السيولة (مليون ريال قطري)

الرصيد القائم في نهاية العام	صافي أرصدة سوق النقد القطري	أذونات مصرف قطر المركزي	الاحتياطيات الفائضة
	1	2	3
2021	24,032	3,000	14,122
2022	14,569	17,200	7,441
2023	15,206	21,300	2,846

المصدر: مصرف قطر المركزي.

ينعكس تطوّر السيولة بشكل عام في نمط متوسّط عمليات الإيداع والإقراض في سوق النقد القطري (QMR). وبشكل عام، ارتفع المتوسّط اليومي لعمليات ودائع QMR في عام 2023 بشكل كبير خلال الفترة من مارس إلى أغسطس عن الفترة من يناير إلى فبراير، مما يعكس إلى حدّ ما زيادة إجمالي السيولة الأولية. وعلى الرغم من امتصاص السيولة، إلا أنّ المتوسّط اليومي لعمليات ودائع QMR في الربع الرابع لم ينخفض كثيراً عن الفترة من مارس إلى أغسطس. ومن ناحية أخرى، شهد المتوسّط اليومي لعمليات الإقراض في سوق النقد القطري ارتفاعات متقطعة خلال الفترة من مارس إلى يوليو، ثم لم تكن هناك أي عمليات إقراض في النظام من أغسطس إلى ديسمبر. كان المتوسّط اليومي الإجمالي لعمليات الإيداع في سوق النقد القطري البالغ قيمتها حوالي 4.6 مليار ريال قطري في عام 2023 أعلى إلى حد ما من المتوسط المقابل لها في عام 2022 والبالغ حوالي 4.2 مليار ريال قطري. في المقابل، كان متوسّط عمليات الإقراض اليومي للبنوك عبر النظام في عام 2023 (بما في ذلك قروض المقاصّة التلقائية) أقل ممّا كان عليه في عام 2022 (رسم بياني 1-16).

رسم بياني 1-16: المتوسط اليومي لعمليات سوق النقد القطري (QMR)

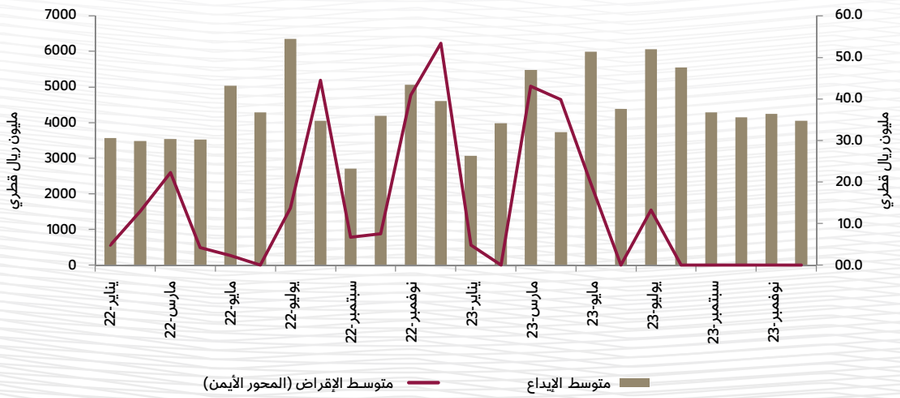

المصدر: مصرف قطر المركزي.

الفصل الأول: التطوّرات الاقتصادية الكليّة والمالية

ارتفعت نسبة امتصاص السيولة بموجب آلية سوق النقد القطري (QMR)، حيث كان صافي ودائع QMR في نهاية عام 2023 أعلى من نهاية عام 2022، وقد انعكست هذه الزيادة على انخفاض امتصاص السيولة من خلال صافي الإصدارات الجديدة لأذونات مصرف قطر المركزي بقيمة 4.1 مليار ريال قطري في عام 2023 مقارنة ب 14.2 مليار ريال قطري في عام 2022. كما تم حجز مبلغ إضافي بقيمة 6.0 مليار ريال قطري من خلال متطلّبات الاحتياطيات الإضافية في عام 2023، ويرجع ذلك أساساً إلى الاحتياطي الإلزامي الإضافي للفجوة السالبة بين صافي الموجودات والمطلوبات الأجنبية لآجال الاستحقاق قصيرة ومتوسّطة الأجل لدى البنوك الوطنية. ونتيجة لذلك، بلغ صافي امتصاص السيولة بشكل عام 10.7 مليار ريال قطري في عام 2023، أي أقل من 12.1 مليار ريال قطري في عام 2022 (جدول 1-5).

جدول 1-5: إدارة السيولة من قبل مصرف قطر المركزي (مليون ريال قطري)

الفترة	صافي امتصاص (-) /ضخ (+) من خلال			
	سوق النقد القطري (QMR)	أذونات مصرف قطر المركزي	الاحتياطي الإلزامي	المجموع
2021	152	0	3,343-	3,191-
2022	9,463	14,200-	7,326-	12,063-
2023	637-	4,100-	5,956-	10,693-

المصدر: مصرف قطر المركزي.

أسعار الفائدة

استند تطوّر أسعار الفائدة في عام 2023 إلى ارتفاع أسعار الفائدة بما يتماشى مع رفع الأسعار من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فضلاً عن عمليات إدارة السيولة التي قام بها مصرف قطر المركزي. وبالتالي، مع انتقال آثار الزيادات السابقة والإضافية في أسعار الفائدة في عام 2023، ارتفعت أسعار الفائدة في أسواق المال بشكل أكبر. وعلاوة على ذلك، ومع استمرار امتصاص السيولة من خلال صافي الإصدارات الجديدة لأذونات مصرف قطر المركزي، ظل متوسّط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (AOIR) متماشياً مع سعر المصرف للإيداع (QCBDR) خلال عام 2023، وعلى وجه الخصوص، واعتباراً من أغسطس 2023، تجاوز متوسّط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة سعر المصرف للإيداع (رسم بياني 1-17).

رسم بياني 1-17: أسعار الفائدة الرسمية وسعر الفائدة على القروض لليلة واحدة

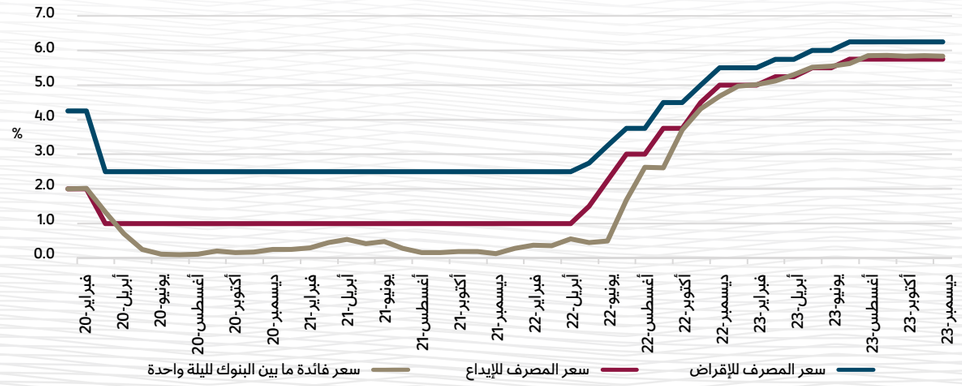

المصدر: مصرف قطر المركزي.

بشكل عام، بلغ متوسّط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (AOIR) في عام 2023 نحو 5.53% وتراوح بين 4.97% و5.86% مقارنة بمتوسّط 1.84% في عام 2022 حيث تراوح بين 0.28% و4.68%. انخفض التقلّب في متوسّط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة في عام 2023 بشكل كبير بسبب رفع أسعار الفائدة على ثلاث مراحل، مقابل عدّة زيادات في أسعار الفائدة في العام السابق. وبالمثل، ارتفع سعر الفائدة بين البنوك عبر جميع آجال الاستحقاق في عام 2023 بسبب انتقال أفضل لآثار الزيادات في سعر المصرف للإيداع (QCBDR). ومع ذلك، كان نطاقها الذي تراوح بين 4.97% و6.23% عبر آجال الاستحقاق المختلفة أضيق بكثير من نطاقها الذي تراوح بين 0.28% و5.75% في عام 2022 (جدول 1-6).

جدول 1-6: مؤشّرات سوق المعاملات بين البنوك (متوسط الأشهر)

المؤشر	2022	2023
متوسط سعر فائدة ما بين البنوك لليلة واحدة (%)	1.84	5.53
نطاق متوسط سعر فائدة ما بين البنوك لليلة واحدة (%)	4.68-0.28	5.86-4.97
التقلب في متوسط سعر فائدة ما بين البنوك لليلة واحدة*	91.1	6.2
نطاق سعر الفائدة بين البنوك (%)	5.75-0.28	6.23-4.97

*معامل التغير.

المصدر: مصرف قطر المركزي.

منذ أكتوبر 2022، قام مصرف قطر المركزي بمعايرة عائدات أذونات مصرف قطر المركزي من خلال رفعها أعلى من سعر المصرف للإيداع (QCBDR) وأقل من سعر السقف المتمثّل في سعر المصرف لإعادة الشراء (QCBRR). ونتيجة لرفع أسعار الفائدة، زادت عائدات أذونات مصرف قطر المركزي كذلك، وتراوحت في الربع الرابع بين 5.90% و6% (رسم بياني 1-18).

رسم بياني 1-18: العائد الضمني على أذونات مصرف قطر المركزي

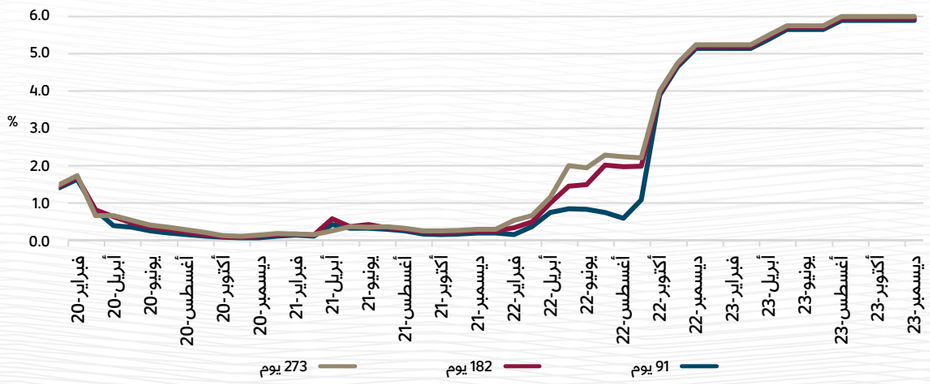

المصدر: مصرف قطر المركزي.

الفصل الأول: التطوّرات الاقتصادية الكليّة والمالية

أطلق المصرف المركزي مؤشّر قطر لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك (QIBOR) في مايو 2012 بهدف توفير دور إرشادي للبنوك في تحديد أسعار الفائدة بين البنوك. وقد تباعد مؤشّر قطر لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك (QIBOR) ومتوسّط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (AOIR) بشكل كبير خلال الفترة من أبريل 2020 إلى يوليو 2022، حيث انخفض سعر فائدة AOIR إلى أقل من سعر فائدة QIBOR بسبب ظروف السيولة المفرطة، لكنهما أصبحا متقاربين بعد امتصاص فائض السيولة الأولية وبقيا متزامنين في حركتهما خلال عام 2023 (رسم بياني 1-19).

رسم بياني 1-19: سعر الفائدة بين البنوك ومؤشّر قطر لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك "QIBOR" (لليلة واحدة)

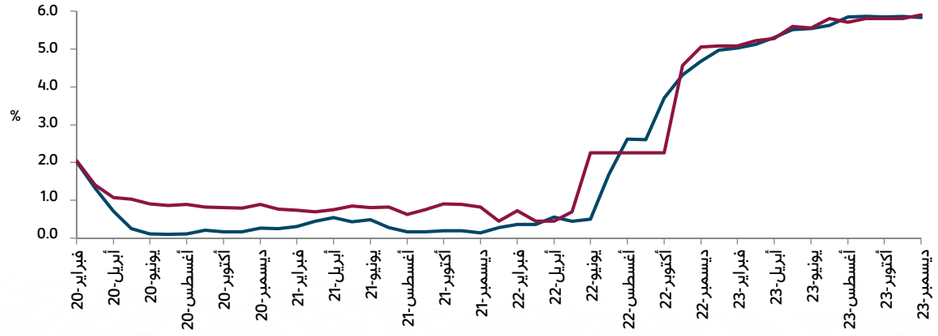

المصدر: بلومبيرغ ومصرف قطر المركزي.

استرشدت عمليات إدارة السيولة في مصرف قطر المركزي بالهدف الذي يرمي إلى ضمان انتقال آثار السياسة النقدية بشكل فعال. واستمر انتقال آثار رفع أسعار الفائدة الرسمية في عام 2023 إلى أسعار الفائدة على الودائع في البنوك، وارتفع المتوسّط المرجّح لأسعار الفائدة على الودائع بنطاق يتراوح بين 75 و216 نقطة أساس عبر آجال الاستحقاق في نهاية عام 2023 مقارنة بنهاية عام 2022. (جدول 1-7).

جدول 1-7: المتوسّط المرجّح لأسعار الفائدة على ودائع العملاء (%)

الفترة	استحقاقات الودائع لأجل				
	شهر	ثلاثة شهور	ستة شهور	سنة	أكثر من سنة
ديسمبر 2021	1.66	1.19	1.53	1.92	1.87
ديسمبر 2022	3.62	4.47	4.88	3.72	3.43
ديسمبر 2023	4.64	5.91	5.63	4.74	5.59
التغير خلال عام 2022	1.97	3.29	3.36	1.81	1.56
التغير خلال عام 2023	1.01	1.43	0.75	1.01	2.16

المصدر: مصرف قطر المركزي.

وبالمثل، استمر انتقال آثار رفع أسعار الفائدة إلى أسعار الإقراض عبر التسهيلات الائتمانية/ آجال الاستحقاق في عام 2023. وارتفع متوسّط السعر المرجّح عبر آجال الاستحقاق المختلفة للتسهيلات الائتمانية بنطاق يتراوح بين 46-103 نقطة أساس في نهاية عام 2023 مقارنة بالمستويات المقابلة في نهاية عام 2022 (جدول 1-8). ومع ذلك، في نهاية عام 2023، تباطأ معدّل انتقال الآثار إلى كل من أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض بشكل كبير.

جدول 1-8: المتوسّط المرجّح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%)

الفترة	فئات القروض حسب آجال الاستحقاق		
	أقل من سنة	من سنة لأقل من 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
ديسمبر 2021	3.99	3.65	4.11
ديسمبر 2022	6.11	6.50	6.50
ديسمبر 2023	6.59	7.54	6.96
التغير خلال عام 2022	2.12	2.86	2.39
التغير خلال عام 2023	0.48	1.03	0.46

المصدر: مصرف قطر المركزي.

4.1 الملاحظات الختامية

تباطأ الاقتصاد العالمي بشكل أكبر مع انتقال آثار تشديد أسعار الفائدة بشكل متزامن مما أدى إلى الحدّ من الطلب الكلي والأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك، من المتوقّع أن يستقر النمو العالمي في المستقبل وأن يشهد تحسّناً طفيفاً في الاقتصادات المتقدمة والعكس صحيح في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ورغم اعتدال التضخّم بشكل ملحوظ في الاقتصادات المتقدّمة والذي من المتوقّع أن يتراجع بشكل أكبر، يُتوقّع أن يظل التضخّم مرتفعاً في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية على المدى القصير. ستبقى الأوضاع المالية العالمية مقيّدة لبعض الوقت بسبب حدوث تطوّرات غير مواتية مثل التوتّرات الجيوسياسية والاضطرابات في السلع الأساسية وسلسلة الإمدادات، والضغوط على تدفّقات رأس المال في الأسواق الناشئة، والضغوط المحتملة على انخفاض قيمة العملات والموجودات الأخرى.

وعلى الصعيد المحلي، عاد النمو الاقتصادي إلى مستوياته الطبيعية، على الرغم من انحسار الضغوط التضخّمية. وفي الختام، أشار تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2024 إلى أنه يجب على السلطات التنظيمية المالية اتّخاذ خطوات لضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على مواجهة حالات التعثّر والمخاطر الأخرى، باستخدام اختبارات الضغط والإجراءات التصحيحية المبكّرة والأدوات الرقابية الأخرى.

الفصل الثاني:

التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

لقد أدى استمرار تشديد شروط السياسة النقدية وما صاحبه من زيادة في أسعار الفائدة على مستوى العالم إلى خلق بيئة تشغيلية مليئة بالتحدّيات أمام القطاع المصرفي. ومن عناصر المخاطر الرئيسية التي تصدّى لها الاقتصاد العالمي في عام 2023 هي المخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة، واستمرار الضغوط التضخّمية، والتوتّرات الجيوسياسية، وتشديد شروط التمويل، وتراجع الطلب الأجنبي وتراجع ثقة المستهلك. وأدى عودة النمو المحلي إلى مستوياته الطبيعية بالتزامن مع استكمال مشروعات البنية التحتية الكبرى إلى خفض الطلب على الائتمان في القطاع المصرفي بدولة قطر. شهد القطاع المصرفي اعتدالاً في الموجودات نتيجة لانخفاض نمو الائتمان. في خضمّ كل هذه التحدّيات، ظل القطاع المصرفي راسخاً ومرناً خلال عام 2023، مدعوماً بزيادة هامش رأس المال التحوّطي والتحسينات التي طرأت على السيولة وتنوّع هيكل التمويل. وفي ظل الزيادة الملحوظة في أسعار الفائدة، تحسّنت ربحية القطاع المصرفي كما يتّضح من ارتفاع العائد على الموجودات. كما ساعد النمو في صافي الدخل من غير الفائدة البنوك في الحفاظ على نسب الربحية. وقد أدت تدابير الاحتراز الكلي والتدابير التنظيمية الأخرى التي اتخذها مصرف قطر المركزي خلال العام إلى تحسين مرونة القطاع المصرفي على وجه التحديد. وقد شهد صافي المطلوبات الخارجية انخفاضاً ملحوظاً مصحوباً بزيادة ملحوظة في الاعتماد على مصادر الأموال المحلية. وعلى الرغم من العمل في بيئة أسعار فائدة مرتفعة، والتي أدت إلى تقييد تمديد هياكل آجال الاستحقاق، إلا أنه كانت هناك مؤشّرات واعدة بالتحسّن خلال العام.

على الرغم من اعتدال نمو الائتمان، ظل التدهور في جودة الائتمان محدوداً وبقيت معدّلات التعثّر في السداد ضمن نفس النطاق. وفي حين دعم الطلب على الائتمان من القطاع الخاص نمو الائتمان، ظل الطلب على الائتمان من القطاع العام والقطاع الخارجي ضعيفاً. كما ساهم الطلب من قطاع الخدمات في تعزيز نمو الائتمان تماشياً مع استراتيجية التنويع الاقتصادي لدولة قطر. ومن ناحية التمويل، انخفض نمو الودائع خلال العام، حيث ساهم الانخفاض الكبير في ودائع غير المقيمين على النحو المقصود في التدابير التنظيمية في انخفاض الودائع بشكل عام.

وفي إطار التحسينات المستمرة في التعليمات الإشرافية لمواكبة الاتجاهات الجديدة الناشئة واتباع أفضل الممارسات العالمية، أصدر مصرف قطر المركزي عدّة تعليمات تنظيمية خلال العام (إطار 2-1). وقد تبنّى مصرف قطر المركزي أسلوب الإشراف القائم على المخاطر لتقييم المخاطر الناشئة في القطاع المصرفي بشكل أسرع والتدخّل المبكّر لمعالجتها، والذي ساهم بدوره في إدخال التحسينات على ممارسات إدارة المخاطر الداخلية لدى البنوك والالتزام بالقواعد والتوجيهات التنظيمية.

في هذا الفصل، تتم مناقشة تطوّرات قطاع البنوك التجارية خلال عام 2023 ويقدّم تقييماً للمخاطر الناجمة عن عملياتها في الاقتصاد المحلي. ويشمل التحليل جميع البنوك التجارية الخمسة عشر والتي تتألف من أربعة بنوك تقليدية، وأربعة بنوك إسلامية، وسبعة فروع لبنوك أجنبية.

إطار 2-1: أهم التدابير التنظيمية لمصرف قطر المركزي عام 2023

اتّخذ مصرف قطر المركزي العديد من التدابير الاستباقية على المستويين الرقابي والإشرافي لتعزيز الاستقرار في النظام المالي في دولة قطر خلال عام 2023. وتشمل بعض التعليمات التنظيمية الرئيسية ما يلي:

- من أجل تعزيز الشفافية والانضباط وفق آليات السوق وحماية العملاء، وجّه مصرف قطر المركزي البنوك بالإفصاح عن أسعار الفائدة (معدّل الربح المتوقّع للبنوك الإسلامية) على ودائع العملاء بشفافية وفقاً للمبلغ أو المدة أو نوع العملاء على موقعهم الإلكتروني وتطبيقات الهاتف الجوّال أو عبر أي وسائل يمكن الوصول إليها بسهولة. كما تم توجيهها بالإفصاح عن سعر الفائدة/ معدّل الربح على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء. وتم توجيه البنوك بإدراج فئة العملاء ونوع التسهيلات الائتمانية وأجل استحقاق القروض والضمانات والكفالات والرسوم/العمولات وأي مصروفات أخرى وما إلى ذلك في اتفاقية القروض عند منح أي تسهيلات ائتمانية للعملاء.
- تم مراجعة التعليمات المتعلّقة بالحوكمة في البنوك في إطار التوجيهات بتشكيل مجالس إدارات البنوك الوطنية بتعيين مدراء مستقلين وغير مستقلين والإفصاح عن حوكمة الممارسات البيئية والاجتماعية بما يتماشى مع مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS) فيما يتعلق بهذه المسائل. وقد وجّه مصرف قطر المركزي البنوك بموجب اللوائح التنظيمية تعليمات الحوكمة المعدّلة بربط مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمؤشّرات تقييم الأداء الرئيسية (KPIs).
- تم إطلاق أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمعالجة تحدّيات إدارة السيولة التي تواجهها البنوك الإسلامية وتحسين انتقال آثار السياسة النقدية وضمان إتاحة فرص متكافئة.
- لم تبرز الاضطرابات التي شهدها القطاع المصرفي في البلدان المتقدّمة خلال مارس-أبريل 2023 أهمية إدارة تركّز الموجودات في الميزانية العمومية للبنوك فحسب، بل أبرزت أيضاً أهمية إدارة تركّز المطلوبات. ومع أخذ هذه التطوّرات العالمية في الاعتبار، أكّد مصرف قطر المركزي على أهمية مخاطر تركّزات التمويل من خلال إصدار تعاميم بشأن مخاطر تركّزات التمويل والالتزام بسقوف التركّزات المقرّرة من مصرف قطر المركزي، علاوة على ذلك، قدّمت هذه التعليمات سقوفاً إشرافية على تركّز المطلوبات على مستوى العميل (لطرف مقابل واحد أو لمجموعة مرتبطة من الأطراف المقابلة) بنسبة 3% وعلى مستوى البلد الواحد نسبة 5%.
- بالنظر إلى اعتماد القطاع المصرفي الكبير على مصادر الأموال الخارجية وبهدف إدارة نقاط الضعف الناشئة عن هذا التعرّض، قام مصرف قطر المركزي بتطبيق متطلبات احتياطي إضافية على صافي فجوة الموجودات والمطلوبات الخارجية لدى البنوك الوطنية. وفي ضوء هذه الأداة الجديدة لسياسة الاحتراز الكلي، تم مطالبة البنوك بالاحتفاظ باحتياطي إضافي بالعملات الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي بناء على صافي فجوة المطلوبات الخارجية (الفجوة السالبة بين الموجودات والمطلوبات الخارجية). يتم تصنيف المتطلب الجديد للاحتياطي الإلزامي على أساس المدة، 5% على الفجوة السالبة لفترة الاستحقاق المتبقي (0 سنوات-سنة)، و3% على الفجوة السالبة لفترة الاستحقاق (سنة-سنتين)، ولا يوجد أي متطلبات احتياطي إضافية للفجوة السالبة للفترات التي تزيد عن سنتين.

1.2 التطوّرات في القطاع المصرفي

بلغ معدّل نمو الموجودات في القطاع المصرفي 3.4% في نهاية ديسمبر 2023 مقارنة بنحو 4.2% في العام الماضي، ويعود السبب الرئيسي لهذا التباين إلى تباطؤ وتيرة نمو الائتمان بنسبة 2.5% وظل نمو الموجودات ضمن نطاق محدود لجميع الأشهر خلال العام. وعلى الرغم من زيادة وتيرة النمو في الربع الثالث، إلا أنّ القطاع لم يتمكّن من الحفاظ على زخم النمو حتى نهاية العام (رسم بياني 2-1). فقد سجّلت مجموعة البنوك التقليدية والإسلامية نمواً إيجابياً في الموجودات، في حين تراجع نموها لدى مجموعة البنوك الأجنبية. ومقارنة بالعام الماضي، سجّلت وتيرة نمو الموجودات لدى مجموعة البنوك التقليدية ارتفاعاً بينما انخفضت لدى مجموعة البنوك الإسلامية (رسم بياني 2-2). ويعود انخفاض وتيرة النمو الإجمالي في الموجودات بشكل رئيسي إلى تباطؤ النمو في موجودات البنوك الثلاثة الرئيسية.

رسم بياني 2-1: تطوّرات الميزانية العمومية (النمو على أساس سنوي)

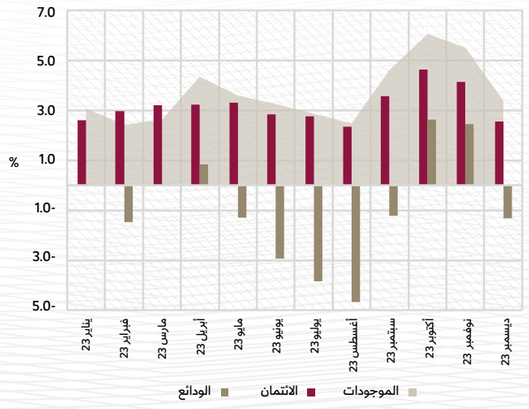

المصدر: مصرف قطر المركزي.

رسم بياني 2-2: نمو الموجودات على مستوى مجموعات البنوك (%)

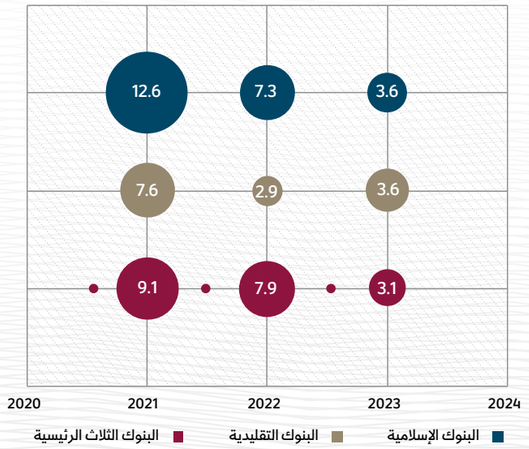

المصدر: مصرف قطر المركزي.

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

أظهر توزيع نمو الموجودات خلال عام 2023 أنّ غالبية البنوك سجّلت انخفاضاً في موجوداتها، بينما سجّل أكثر من ثلثي البنوك نمواً أعلى من المتوسّط (رسم بياني 2-3). وقد سجّل بنكان من البنوك الثلاثة الرئيسية معدّل نمو أقل من المتوسط، بينما سجّل البنك الثالث نمواً أعلى بكثير، وعليه انخفض تركّز الموجودات بشكل طفيف. وعلى الرغم من تراجع نمو الموجودات، فقد زادت نسبة تغلغل الخدمات المصرفية التي يتم قياسها من خلال نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي (رسم بياني 2-4) وارتفعت نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي إلى166.1% (146.4% في عام 2022)، وارتفعت نسبة الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 127.2% (116.5% في عام 2022).

رسم بياني 2-3: التوزيع التكراري لنمو الموجودات

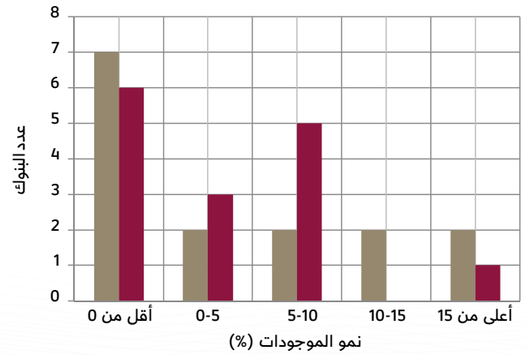

المصدر: مصرف قطر المركزي.

رسم بياني 2-4: عمق ووساطة الجهاز المصرفي (%)

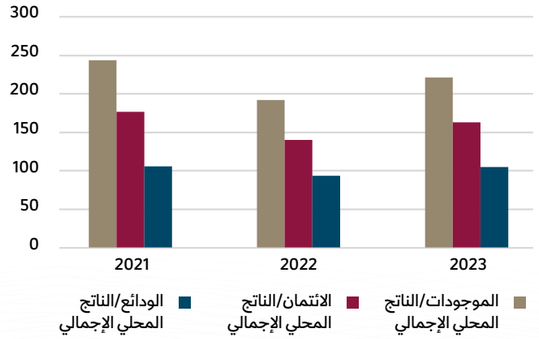

المصدر: مصرف قطر المركزي، جهاز التخطيط والإحصاء

1.1.2 هيكل الموجودات والمطلوبات

ظل هيكل موجودات القطاع المصرفي إلى حدّ كبير على نفس الوضع كما في العام السابق، مع استحواذ موجودات الائتمان والاستثمار في أذونات مصرف قطر المركزي/السندات الحكومية المحلية على النصيب الأكبر. وعلى الرغم من ذلك، انخفضت حصّة هذه الفئات خلال العام بشكل طفيف. وفي نفس الوقت، ارتفعت "الاستثمارات الأخرى"[1] التي بلغت حصتها 7.4% بمقدار 0.66 نقطة مئوية، بينما ارتفعت الموجودات لدى المؤسسات المالية المحلية بمقدار 1.19 نقطة مئوية. في حين انخفضت الموجودات لدى البنوك الأجنبية[2] بمقدار 1.06 نقطة مئوية (رسم بياني 2-5). وانخفض الائتمان الذي يُشكّل 65.4% من موجودات القطاع المصرفي بمقدار 0.54 نقطة مئوية خلال العام.

أما فيما يتعلق بالمطلوبات، فقد انخفضت الودائع التي تتجاوز حصّتها 50% بمقدار 2.4 نقطة مئوية (رسم بياني 2-6). وانخفضت كذلك حصّة ثاني أكبر مطلوبات ممولة، وهي المطلوبات للمؤسسات المالية الأجنبية، بشكل طفيف بنسبة 0.5 نقطة مئوية. وقابل انخفاض هاتين الفئتين من المطلوبات زيادة حصّة المؤسسات المالية المحلية بالإضافة إلى المطلوبات للمكاتب الرئيسية/ الفروع. في نهاية ديسمبر 2023، ارتفعت المطلوبات للمؤسسات المالية الأجنبية بمقدار 1.7 نقطة مئوية، بينما زادت حصة المكاتب الرئيسية/ الفروع بمقدار 0.32 نقطة مئوية.

رسم بياني 2-5: هيكل موجودات القطاع المصرفي

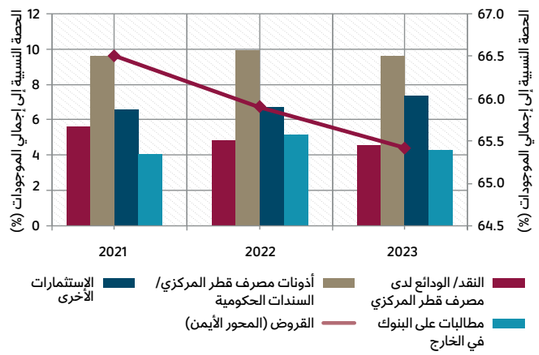

المصدر: مصرف قطر المركزي.

رسم بياني 2-6: هيكل مطلوبات القطاع المصرفي

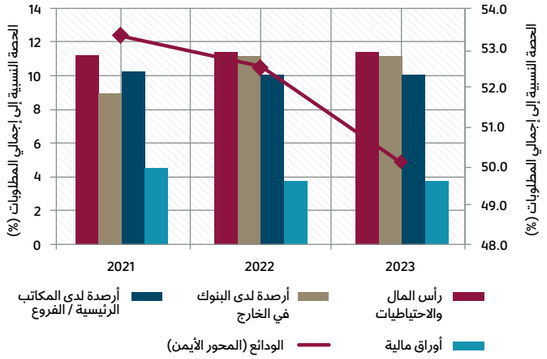

المصدر: مصرف قطر المركزي.

1 التي تستثني أوراق الدين والصكوك الحكومية لدولة قطر ولكن تتضمّن جميع الاستثمارات الأخرى مثل المشاركة في الأسهم وصناديق الاستثمار والاستثمار في الشركات التابعة والزميلة والاستثمار في العقارات.

2 لا تشمل المكاتب الرئيسية/ الفروع

2.1.2 التطوّرات في الائتمان

اعتدل مستوى الطلب على الائتمان في عام 2023 مع تباطؤ وتيرة نمو ائتمان القطاع الخاص، بينما انخفض الطلب على الائتمان من القطاع العام بشكل ملحوظ (جدول 2-1). حيث انخفض ائتمان القطاع العام بنسبة 1.6% عام 2023، علاوة على الانخفاض المسجّل في العام الماضي والبالغ 1.4%. وخلال العام أدى استكمال مشروعات البنية التحتية الرئيسية وضعف بيئة الاستثمار العالمية إلى انخفاض الطلب على الائتمان من القطاع العام. وفي ظل استمرار ارتفاع أسعار الفائدة، ارتفع الطلب على الائتمان من القطاع الخاص بنسبة 4.9%، على الرغم من انخفاض وتيرة نموه بمقدار 2.5 نقطة مئوية عن العام الماضي. وقد وفّر قطاع الخدمات والتجارة العامة والقطاع الاستهلاكي الزخم المطلوب لنمو ائتمان القطاع الخاص. حيث يتوافق النمو في ائتمان قطاع الخدمات مع استراتيجية التنويع الاقتصادي، في حين أنّ نمو الائتمان في قطاع "التجارة العامة" والقطاع الاستهلاكي يكمل كل منهما الآخر، ويتماشيان مع استمرار زيادة طلب المستهلكين بعد الجائحة. كما ساهم الطلب المتزايد من قطاع السياحة والترفيه في الزيادة التي سجّلها قطاع الاستهلاك.

انخفضت حصّة ائتمان القطاع العام بمقدار 1.2 نقطة مئوية، بينما تحسّنت حصّة ائتمان القطاع الخاص بمقدار 1.5 نقطة مئوية. وانخفض الائتمان الممنوح لغير المقيمين أكثر بنسبة 3.9%، علاوة على الانخفاض المسجّل في عام 2022 والبالغ 16.7%. وتراجعت حصّة ائتمان القطاع العقاري والتي تبلغ 13.3% بنسبة 7.3% خلال العام، في حين انخفض الائتمان الممنوح للمقاولين أيضاً بنسبة 6.7% في عام 2023. وفي نفس الوقت، تحسّن الائتمان الممنوح لقطاع الاستهلاك بشكل ملحوظ بنسبة 9.3% مقارنة بالنمو المنخفض البالغ 1.8% في العام الماضي. وقد استمر انخفاض الرصيد القائم لائتمان قطاع العقارات طوال العام (رسم بياني 2-7)، في حين زاد الرصيد القائم لائتمان قطاع الاستهلاك في جميع الأشهر تقريباً (رسم بياني 2-8). ويمكن أن يُعزى انخفاض الطلب على الائتمان في قطاع العقارات إلى توقع انخفاض الطلب على الممتلكات العقارية ووفرة المخزون في سوق العقارات.

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

جدول 2-1: توزيع الائتمان وفقاً للقطاعات الاقتصادية

	ديسمبر 2022		ديسمبر 2023	
	النمو (%)	الحصة النسبية (%)	النمو (%)	الحصة النسبية (%)
القطاع العام	1.4-	29.8	1.6-	28.6
الحكومة	18.4-	9.2	8.5-	8.2
المؤسسات الحكومية	9.7	19.1	0.2-	18.6
المؤسسات شبه الحكومية	2.3-	1.5	23.9	1.8
القطاع الخاص	7.4	65.6	4.9	67.1
الصناعة	9.5-	1.4	10.3-	1.2
التجارة العامة	3.5	13.4	8.6	14.2
الخدمات	11.3	19.3	12.3	21.1
المقاولون	0.8-	3.3	6.7-	3.0
العقارات	15.2	14.8	7.3-	13.3
الاستهلاك	1.8	13.0	9.3	13.8
أخرى	47.7	0.3	23.6-	0.3
خارج قطر	16.7-	4.6	3.9-	4.3

المصدر: مصرف قطر المركزي.

ونظراً إلى أنّ الائتمان العقاري يستحوذ على حصّة نسبية كبيرة من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، يراقب مصرف قطر المركزي عن كثب تطوّرات القطاع للكشف عن أي تراكم لنقاط الضعف فيه. وتحقيقاً لهذا الهدف، يقوم مصرف قطر المركزي بدراسة التطوّرات في سوق العقارات بالتفصيل بناءً على مؤشّر أسعار العقارات (REPI) بشكل ربع سنوي. إضافةً إلى ذلك، يتم دراسة التطوّرات على مستوى مجموعة من المؤشّرات في جانب الطلب (حركة أسعار الإيجارات) وفي جانب العرض (شهادات إتمام البناء وتراخيص البناء) وأداء الشركات العقارية المدرجة وما إلى ذلك لاستخلاص النتائج واتخاذ التدابير السياسية الملائمة (إطار 2-2). وبالنظر إلى تطوّر السوق العقاري ولدعم المبادرات الحكومية في هذا القطاع، قام مصرف قطر المركزي بمراجعة تعليماته بشأن التمويل العقاري (إطار 2-3).

رسم بياني 2-7: التطوّرات في الائتمان العقاري

المصدر: مصرف قطر المركزي.

رسم بياني 2-8: التطوّرات في الائتمان الاستهلاكي

المصدر: مصرف قطر المركزي.

أظهر توزيع الائتمان حسب العملة استقرار الطلب على الائتمان بالعملات الأجنبية خلال النصف الأول من العام، والذي انخفض بشكل ملحوظ في الربع الثالث، لكنه ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً في الربع الأخير من العام بسبب ارتفاع الطلب على الائتمان بالعملات الأجنبية من القطاع الخاص (رسم بياني 2-9). ولم يشهد منح الائتمان بالعملات الأجنبية للقطاع العام أي تغيّر ملحوظ وسجّل نمواً هامشياً بنسبة 0.9% في نهاية ديسمبر 2023. حيث من المرجّح أنّ إتمام المشروعات الرئيسية وبالتالي انخفاض المدفوعات بالعملات الأجنبية قد أدّى إلى انخفاض الطلب على الائتمان بالعملات الأجنبية للقطاع العام. ومن جانب آخر، ارتفع الائتمان بالعملات الأجنبية للقطاع الخاص بنسبة 6.5%. وقد يكون نمو الائتمان الممنوح لقطاع الاستهلاك وقطاع الخدمات له دور في زيادة الطلب على الائتمان بالعملات الأجنبية. وعلى العكس من ذلك، واصل الائتمان الممنوح لغير المقيمين بالعملات الأجنبية تراجعه خلال العام مسجّلاً نمواً سالباً بنسبة -5.8% بحلول نهاية ديسمبر 2023.

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

ارتفع الائتمان بالعملة المحلية بنسبة 2.3% مقارنة بالعام الماضي. وقد ساهم الطلب على الائتمان من القطاع الخاص والذي نما بنسبة 4.1% في النمو الإجمالي (رسم بياني 2-10). انخفض منح الائتمان للقطاع العام بالعملة المحلية بنسبة 6.2% علاوة على الانخفاض المسجّل في العام الماضي والبالغ 13.8%. وفي معظم الأشهر تقريباً، ظل منح الائتمان بالعملة المحلية دون تغيير عند مستوى أقل مقارنة بديسمبر 2022. ومع ذلك، استمر منح الائتمان بالعملة المحلية للقطاع الخاص في النمو باتّجاه خطي.

رسم بياني 2-9: اتجاه الائتمان بالعملات الأجنبية على مستوى القطاعات

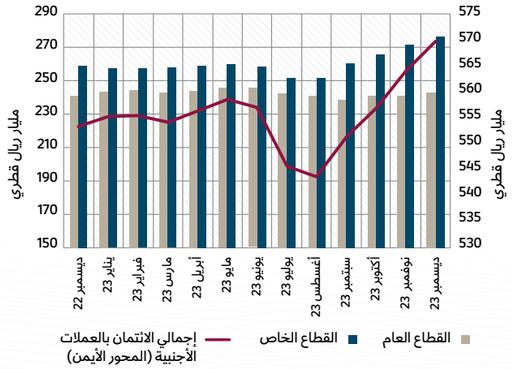

المصدر: مصرف قطر المركزي.

رسم بياني 2-10: اتجاه الائتمان بالريال القطري على مستوى القطاعات

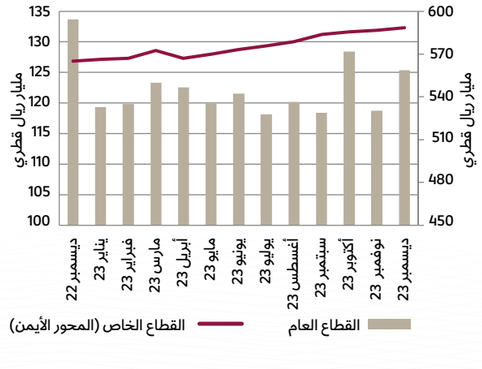

المصدر: مصرف قطر المركزي.

إطار 2-2: موجز عن القطاع العقاري – 2023

كشف تقييم القطاع العقاري من منظور الاستقرار المالي خلال عام 2023 أنّ المخاطر ظلّت متوازنة في إطار الاقتصاد الكلي، حيث ظل المصرف المركزي متيقّظاً في رصد نقاط الضعف الناشئة، واتّخذت الحكومة الإجراءات لتعزيز هذا القطاع. وفي إطار النظام المصرفي المحلي، شكّل الائتمان الممنوح للقطاع العقاري 22.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 (21.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022). علاوة على ذلك، بلغت حصة الائتمان العقاري في إجمالي ائتمان القطاع الخاص المحلي في النظام المصرفي نحو 19.9% في نهاية ديسمبر 2023 (22.5% في عام 2022). ويعكس انخفاض حصّة الائتمان الممنوح للقطاع العقاري اعتدال الطلب ووجود عرض كاف في سوق العقارات. بالتالي، من المتوقع أن يؤدي تصحيح نمو الائتمان إلى الحدّ من نقاط الضعف في القطاع المصرفي الناشئة من قطاع العقارات.

انخفض مؤشّر أسعار الإيجارات، والذي يُعتبر مؤشّراً رئيسياً لأسعار العقارات، خلال النصف الأول من العام واستقر في النصف الثاني منه. وعليه انخفض أيضاً مؤشّر أسعار العقارات (REPI) في بداية العام وظل ضمن هذا النطاق حتى الربع الأخير من العام. وبعد استقرار مؤشّر أسعار الإيجارات ارتفع مؤشّر أسعار العقارات في الربع الأخير من عام 2023 (رسم بياني أ). قد تكون التعديلات المتعددة التي اتخذتها الحكومة على القوانين واللوائح التنظيمية المتعلّقة بقطاع العقارات، مثل منح الوافدين وغير المقيمين حق التملّك طويل الأجل، وإنشاء الهيئة العامة لتنظيم القطاع العقاري وغيرها، قد سهّلت انتعاش الأسعار في سوق العقارات. كما اتّخذ مصرف قطر المركزي العديد من الإجراءات من خلال إصدار التعاميم ذات الصلة بنسبة القرض إلى القيمة (LTV) ومدة التمويل وشروط السداد.

رسم بياني أ: تطوّر مؤشّر أسعار العقارات

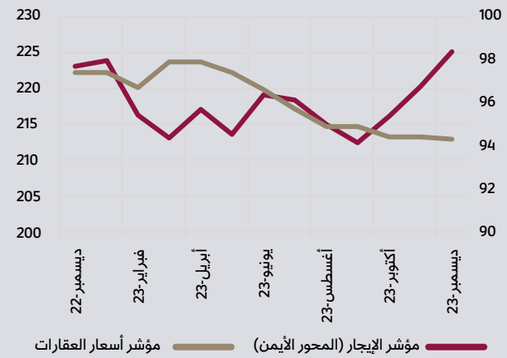

المصدر: مصرف قطر المركزي.

شهدت الأنشطة العقارية بعد الفترة التي تلت بطولة كأس العالم 2022 اعتدالاً حسب التوقّعات، والذي ظهر من خلال التراجع السنوي في حجم المعاملات بنسبة 9.1%. وقد تراجع مؤشّر العرض المحتمل والذي يُقاس من خلال تراخيص البناء بنسبة 26.8% تأتي في مقدمتها فئة المباني غير السكنية، في حين انخفض مؤشّر العرض الفعلي والذي يُقاس من خلال "شهادات إتمام البناء"بوتيرة أبطأ نسبياً بنسبة 9.3% (رسم بياني ب). وقد ساعد انكماش العرض في فئة المباني السكنية (10.7% على أساس سنوي) إلى جانب الانكماش المعتدل في فئة المباني غير السكنية (4.2% على أساس سنوي) على استقرار سوق العقارات.

رسم بياني ب: المؤشّرات الرئيسية للأنشطة العقارية

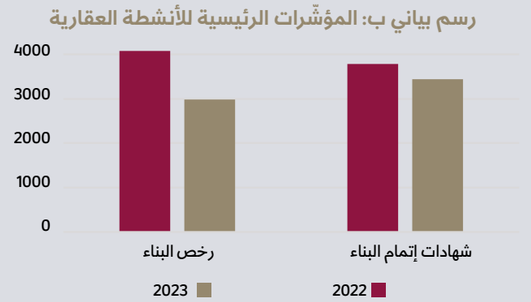

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

ومع ارتفاع أسعار الفائدة الرسمية، استمر الائتمان الممنوح للقطاع العقاري في التراجع طوال العام؛ حيث انخفض الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العقاري على أساس سنوي بنسبة 7.3% في عام 2023 (رسم بياني ج). وقد استحوذت قروض الإسكان التجاري على أكبر حصّة من الائتمان المصرفي للقروض العقارية في القطاع الخاص بنسبة 42% واستمرت في نفس الاتجاه كما في العام الماضي (رسم بياني د). وبلغت حصّة القروض الممنوحة للمطوّرين العقاريين 25%، في حين بلغت حصّة قروض الإسكان الخاص 15% من بين مكوّنات القروض العقارية الأخرى. لقد استمرت دورة ارتفاع أسعار الفائدة لعامها الثاني خلال عام 2023، حيث لم يشجّع هذا الارتفاع مقترضي الإسكان الشخصي وكذلك المطوّرين العقاريين على الاقتراض، وبالتالي انخفض الطلب على الائتمان من قبلهم بشكل ملحوظ خلال العام.

رسم بياني ج: سعر فائدة الإقراض والائتمان الممنوح للقطاع العقاري

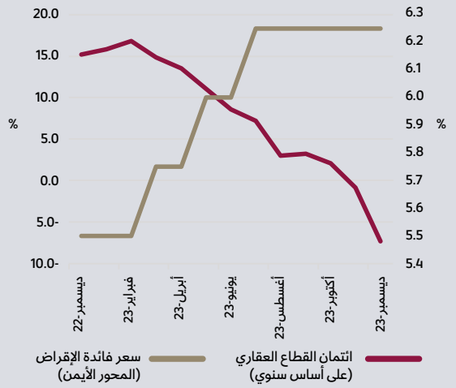

المصدر: مصرف قطر المركزي.

رسم بياني د: مكوّنات القروض العقارية للقطاع الخاص

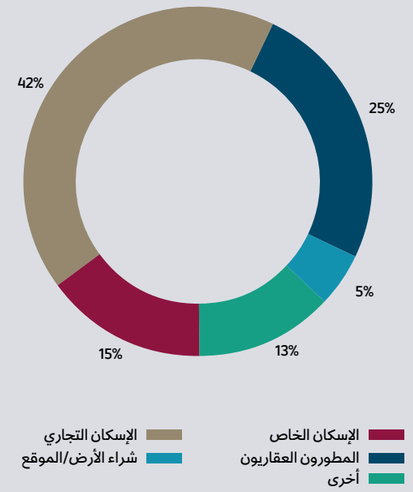

المصدر: مصرف قطر المركزي.

تم إجراء دراسة لتقييم أداء الشركات العقارية المدرجة خلال عام 2023 للكشف عن أي مواطن ضعف قد تنشأ من هذه الشركات الكبرى. وقد أنهت معظم الشركات العقارية المدرجة العام بصافي أرباح أعلى مقارنة بالعام السابق على الرغم من ارتفاع تكاليف التمويل نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة. كما ظلّت نسبة الدين إلى حقوق الملكية مستقرة في المتوسّط، في حين انخفضت نسبة تغطية الفائدة بشكل طفيف نتيجة لارتفاع تكلفة الاقتراض كما هو متوقّع عند رفع أسعار الفائدة.

أطلقت وزارة البلدية خلال العام المرحلة الأولى من المنصّة العقارية لدولة قطر التي تتضمن العديد من المؤشّرات التي تهدف إلى تحقيق الشفافية في القطاع. ومن المتوقّع أن تؤدي اللوائح التنظيمية والتعديلات التي أدخلها المصرف المركزي على تمويل القطاع العقاري إلى تحفيز تدفق رأس المال للقطاع وتشجيع الأجانب على الاستثمار فيه.

إطار 2-3: السياسات التنظيمية بشأن التمويل العقاري[3]

من أجل دعم قطاع العقارات مع ضمان مرونة القطاع وتعزيز منح التمويل العقاري للمواطنين والوافدين وغير المقيمين من قبل البنوك، مع الحفاظ على الرقابة وإدارة المخاطر، قام مصرف قطر المركزي بمراجعة التعليمات الخاصة بالتمويل العقاري على النحو التالي:

- تم تحديد سقف التمويل العقاري على أساس وضع إقامة المقترضين ونسبة القرض إلى القيمة (LTV) ومدة التمويل.
- تم تحديد النسب الاحترازية بشكل مختلف سواء لقروض الإسكان، لأغراض السكن الخاص أو الاستثمار (التجاري)، أو للعقارات الجاهزة أو تحت الإنشاء وغيرها.
- وجّه مصرف قطر المركزي البنوك أن يتم اعتبار السقوف الجديدة سقوفاً عامة تمثل الحدّ الأقصى للمتطلّبات التنظيمية. ويكون كل بنك مسؤول عن تحديد سقوف وضوابط التمويل العقاري المناسبة ضمن هذا الإطار العام، بما يتماشى مع قدرته على تحمّل المخاطر طويلة الأجل، خاصّةً فيما يتعلّق بمتطلّبات السيولة ونسبة كفاية رأس المال.

السقوف التنظيمية الجديدة هي:

1. تمويل العقارات الجاهزة وتحت الإنشاء للأفراد لأغراض السكن الخاص:

قيمة العقار الضامن	المواطنين		المقيمين	
	الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة LTV	الحد الأقصى للمدة	الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة LTV	الحد الأقصى للمدة
حتى 6 مليون ريال قطري	%80	30 سنة	%75	25 سنة
أكثر من 6 مليون ريال قطري	%75	30 سنة	%70	25 سنة

2. تمويل العقارات الجاهزة للأفراد والشركات لأغراض استثمارية وتجارية، وتعتمد في سدادها على الإيرادات العقارية بشكل أساسي:

قيمة العقار الضامن	المواطنين والشركات الوطنية		المقيمين (أفراد وشركات)		غير المقيمين	
	الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة LTV	الحد الأقصى للمدة	الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة LTV	الحد الأقصى للمدة	الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة LTV	الحد الأقصى للمدة
حتى 10 مليون ريال قطري	%75	25 سنة	%70	25 سنة	%60	20 سنة
أكثر من 10 مليون ريال قطري	%70	25 سنة	%65	25 سنة	%60	15 سنة

3. تمويل العقارات تحت الإنشاء لأغراض استثمارية وتجارية تعتمد في سدادها على الإيرادات العقارية بشكل كامل أو جزئي:

المواطنين والشركات الوطنية		المقيمين وغير المقيمين (أفراد وشركات)	
الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة LTV	الحد الأقصى للمدة	الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة LTV	الحد الأقصى للمدة
%60	20 سنة	%50	15 سنة

3 تعميم رقم (2023/7) بتاريخ 3 يوليو 2023 بشأن ضوابط التمويل العقاري

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

ظلّت شروط الإقراض المصرفي بشكل عام مشدّدة خلال عام 2023 وفقاً لردود البنوك المشاركة في المسح (إطار 2-4)، حيث تم تشديد شروط الإقراض نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة ومخاوف التضخّم وتباطؤ النشاط الاقتصادي. وظلّت هذه الشروط مشدّدة بشكل عام لجميع أنواع القروض، وبالأخصّ القروض طويلة الأجل والقروض بالعملات الأجنبية. وقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى تراجع الطلب على القروض، خاصة في القطاع العائلي. أصبحت شروط القروض بما في ذلك أسعار الفائدة والرسوم غير المرتبطة بالفائدة وخطوط الائتمان ومتطلّبات الضمانات مشدّدة أكثر لجميع منتجات القروض. ويُتوقّع في المستقبل اعتدال وتيرة التشديد، لاسيّما على قروض قطاع الشركات.

إطار 2-4: مسح الإقراض المصرفي

يُعدّ مسح الإقراض المصرفي الشهري مسحاً نوعياً يهدف إلى قياس التغيرات في معايير الائتمان[4] بما في ذلك الحالات التي قامت فيها البنوك بإصدار سياسات إقراض جديدة أو التعديل على السياسات. ويستعرض هذا المسح التطوّرات في شروط الإقراض لدى البنوك بناءً على ردود كبار مسؤولي الائتمان في جميع البنوك الخمسة عشر العاملة في دولة قطر.

يشير مؤشّر جانب العرض إلى صافي نسب البنوك التي ساهمت بشكل إيجابي في جانب العرض (القبول أو الرغبة في الإقراض) عند اعتماد القروض، وهو يعكس معايير الائتمان التي تحدّدها البنوك فيما يتعلق بمنتجات القروض. فعندما يتم تخفيف معايير الائتمان، تصبح البنوك أكثر استعداداً للإقراض. وعلى عكس ذلك، عندما يتم تشديد معايير الائتمان، تصبح البنوك أكثر حذراً. ويشير مؤشّر الطلب إلى صافي نسب البنوك التي ساهمت بشكل إيجابي في جانب الطلب عند اعتماد القروض. ويعتمد الطلب على القروض على عوامل مختلفة، بما في ذلك الظروف الاقتصادية وأسعار الفائدة وآفاق الأعمال.

كان مسح الإقراض المصرفي حتى ديسمبر 2022 يتم إعداده بشكل ربع سنوي. ومنذ يناير 2023، أصبح إعداد المسح يتم على أساس شهري باستخدام استبيان منقّح.

يبيّن الرسم البياني أهم نتائج المسح[5] خلال عام 2023.

رسم بياني 1: حركة مؤشّرات الإقراض المصرفي في عام 2023

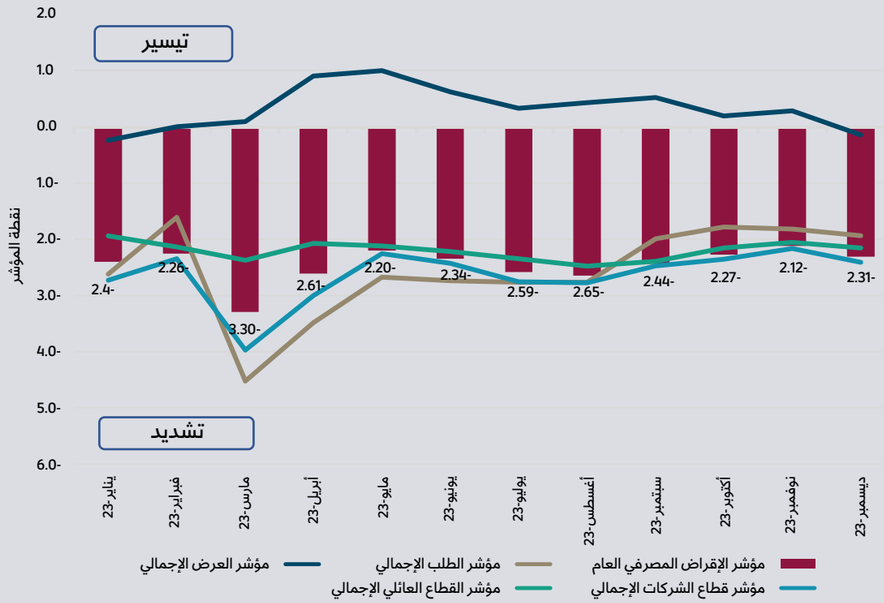

المصدر: مصرف قطر المركزي.

4 تتضمن معايير الائتمان من القواعد/ المعايير/ الإرشادات لدى كل بنك والتي تحدد نوع القروض وحجم المبالغ المقدمة والعملاء الممنوحة لهم هذه القروض.

5 يتم عرض "نتائج المسح" على شكل مؤشّرات انتشار، والتي تمثّل متوسّط النسبة الصافية لإجمالي الردود. وتتراوح مؤشّرات الإقراض المصرفي من -100 إلى +100

يسلّط الرسم البياني أعلاه الضوء على التحركات (التشديد أو التيسير) في شروط وأحكام الإقراض مقارنة بالشهر السابق. حيث تشير القيم الموجبة إلى تيسير الشروط والأحكام، بينما تشير القيم السالبة إلى تشديدها. ويُلاحظ أنّ جميع المؤشّرات تقريباً كانت مشدّدة أكثر على مدار العام، باستثناء المؤشّر العام للعرض الذي كان يتّجه اتّجاهاً موجباً في معظم الأشهر. ويُعزى التشديد العام للمؤشّرات بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار الفائدة. وسجّل مؤشّر العرض الذي يوفّر مقياساً للتغيّرات في معايير الائتمان وشروطه وأحكام منتجات القروض مثل الإقراض قصير الأجل وطويل الأجل والقروض بالعملات المحلية والأجنبية والإقراض العقاري والإقراض الاستهلاكي والإقراض عبر بطاقات الائتمان قيماً موجبة خلال الفترة من مارس إلى نوفمبر 2023، ولكن أصبحت هذه القيم مشدّدة في نهاية العام. وتدل القيم الموجبة لمؤشّر العرض على استعداد البنوك للإقراض.

وقد تم تشديد شروط الإقراض لكل من قطاع الشركات والقطاع العائلي طوال عام 2023؛ حيث ساهم ارتفاع أسعار الفائدة في انخفاض الطلب على القروض، وعليه تم تشديد مؤشّر الطلب لكل من قطاع الشركات والقطاع العائلي.

3.1.2 التوزيع القطاعي للودائع

استمرّت الجهود لتقليل اعتماد القطاع المصرفي على الأموال الخارجية خلال العام، ممّا أدى إلى خفض ودائع غير المقيمين أكثر بنسبة 7% بحلول نهاية ديسمبر 2023 (رسم بياني 2-11). وبالتالي انخفضت حصّة ودائع غير المقيمين (NRD) بمقدار 1.1نقطة مئوية خلال العام. وتفاقم انخفاض الودائع مع انخفاض ودائع القطاع العام (-1.6%)، في حين حقّقت ودائع القطاع الخاص نمواً بنسبة 1.3% بحلول نهاية العام، لذا ارتفعت حصّة ودائع القطاع الخاص بمقدار 1.2 نقطة مئوية. وبعد انخفاضها الكبير في الربع الأول من العام، ظلّت ودائع غير المقيمين مستقرّة إلى حدّ ما ضمن نفس النطاق. وبعد انخفاضها في الربع الثاني، تحسّنت ودائع القطاع العام في الربعين التاليين. كشف توزيع الودائع حسب العملة عن انخفاض الودائع بالعملات الأجنبية في الربعين الأول والثاني من العام ثم ارتفاعها بعد ذلك. استقرّت الودائع بالعملة المحلية إلى حد كبير خلال العام بعد انخفاضها في الأشهر الأولى (رسم بياني 2-12). وانخفض إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية بشكل طفيف بنسبة 0.3%، بينما انخفضت الودائع بالعملة المحلية بنسبة 2.3% في نهاية ديسمبر 2023 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

رسم بياني 2-11: التوزيع القطاعي للودائع

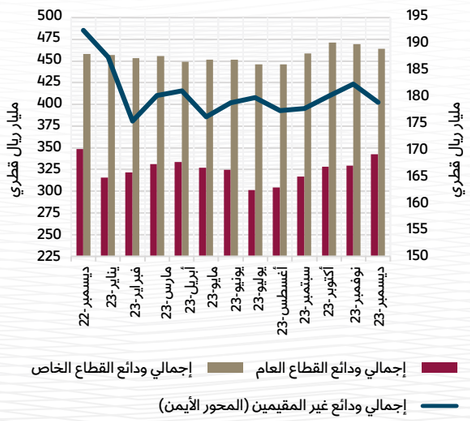

المصدر: مصرف قطر المركزي.

رسم بياني 2-12: توزيع الودائع حسب العملة

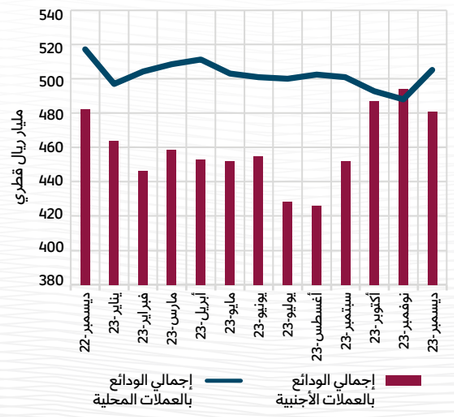

المصدر: مصرف قطر المركزي.

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

أظهر التوزيع القطاعي للودائع بالعملات الأجنبية ارتفاع ودائع القطاع بشكل ملحوظ بنسبة 10.4% بينما انخفضت ودائع غير المقيمين بنسبة 7.8%. وظلّت ودائع القطاع العام بالعملات الأجنبية مستقرّة إلى حدّ ما مع انخفاض هامشي بنسبة 0.1% (رسم بياني 2-13). وقد انخفضت الودائع بالعملة المحلية لكل من القطاعين العام والخاص بنسبة 3% و2.3% على التوالي، في حين سجّلت ودائع غير المقيمين بالعملة المحلية ارتفاعاً (رسم بياني 2-14).

رسم بياني 2-13: التوزيع القطاعي للودائع بالعملات الأجنبية

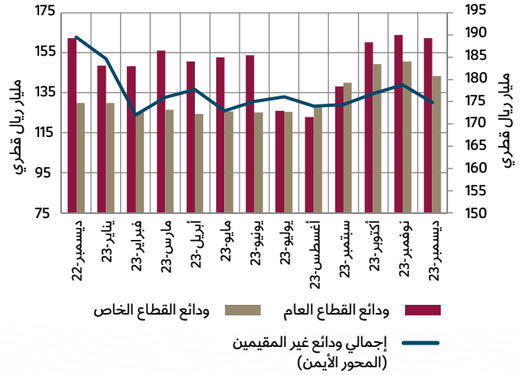

المصدر: مصرف قطر المركزي.

رسم بياني 2-14: التوزيع القطاعي للودائع بالعملات المحلية

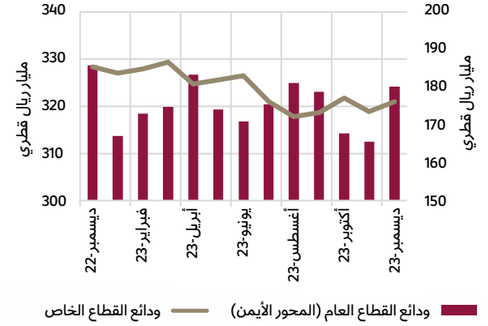

المصدر: مصرف قطر المركزي.

4.1.2 التطوّرات في الأنشطة خارج الميزانية العمومية

ظلّت الأنشطة خارج الميزانية العمومية مستقرّة إلى حدّ ما في عام 2023. حيث ارتفعت المطلوبات الطارئة التي تبلغ حصّتها النسبية حوالي 10.2% من إجمالي ميزانية الموجودات بشكل طفيف خلال العام. وفي الوقت نفسه، انخفضت "الالتزامات" التي قد يترتّب عليها زيادة مخاطر السيولة خلال فترات الضغط انخفاضاً ملحوظاً بحلول نهاية ديسمبر 2023. وسجّلت عقود المشتقات المالية التي تستحوذ على أعلى حصة نسبية من الأنشطة خارج الميزانية العمومية نمواً بنسبة 1.6%. ومن المحتمل أن يكون استمرار رفع أسعار الفائدة أحد الأسباب وراء زيادة هذه الأنشطة للتحوّط من مخاطر أسعار الفائدة المحتملة. وزادت الموجودات المدارة، والتي تُعتبر ذات ربحية إيجابية، بشكل ملحوظ خلال العام (جدول 2-2). وقامت مجموعة البنوك التقليدية بتحسين أنشطتها خارج الميزانية العمومية، بينما قامت مجموعتا البنوك الأخرى بتقليل هذه الأنشطة. كما زادت مشاركة مجموعة البنوك الإسلامية في الأنشطة التحوّطية بشكل ملحوظ، في حين انخفضت مطلوباتها والتزاماتها الطارئة بشكل كبير، مما أدى إلى تقليل مخاطر السيولة المحتملة من هذه الأنشطة. وتستمر البنوك الأجنبية بالمشاركة في نسبة كبيرة من الأنشطة خارج الميزانية العمومية مقارنة بإجمالي حجم موجوداتها.

جدول 2 – 2: نمو الأنشطة خارج الميزانية العمومية على مستوى مجموعات البنوك- نهاية ديسمبر 2023

	جميع البنوك	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	البنوك الأجنبية	جميع البنوك	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	البنوك الأجنبية
	النمو (%)				الحصة النسبية إلى إجمالي الموجودات (%)			
المطلوبات الطارئة	1.5	9.0-	8.2	4.4-	10.2	8.3	8.8	88.0
الالتزامات	8.5-	10.9-	9.0-	1.4-	4.6	5.1	3.4	39.3
الموجودات المدارة	3.4	17.2	2.3		1.1	0.3	1.5	0.0
عقود المشتقات المالية	1.6	20.6	2.1	72.2-	17.4	7.9	21.5	8.9
إجمالي الأنشطة خارج الميزانية العمومية	0.1	0.2-	2.4	16.9-	33.3	21.7	35.2	136.2

المصدر: مصرف قطر المركزي.

5.1.2 الانكشافات خارج قطر

زاد انكشاف الموجودات لغير المقيمين بشكل هامشي بحلول نهاية ديسمبر 2023، على الرغم من انخفاض الائتمان الممنوح لغير المقيمين والموجودات لدى المؤسسات المالية الأجنبية بشكل ملحوظ (جدول 2-3). تعود الزيادة في الموجودات خارج قطر بشكل رئيسي إلى الزيادة الكبيرة في الاستثمار في الخارج والموجودات لدى المكاتب الرئيسية/ الفروع. وفي نفس الوقت، انخفضت المطلوبات الخارجية بنسبة 1.6% نتيجة انخفاض ودائع غير المقيمين والأموال الواردة من البنوك الأجنبية. وانخفضت القروض الخارجية الأخرى بنسبة 1% خلال العام.

جدول 2 – 3: توزيع الموجودات خارج قطر

	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	معدل النمو السنوي 2023
	الحصة النسبية إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي			
إجمالي الموجودات خارج قطر	**13.8**	**14.3**	**13.8**	**0.2**
1. الائتمان	3.8	3.1	2.8	3.9-
2. الموجودات لدى المؤسسات المالية الأجنبية	4.1	5.2	4.1	17.7-
3. الموجودات لدى المكاتب الرئيسية/ الفروع	2.0	2.1	2.4	15.1
4. الاستثمارات	3.2	3.2	3.7	18.3
إجمالي المطلوبات خارج قطر	**39.2**	**35.1**	**33.4**	**1.6-**
1. الودائع	15.4	10.1	9.1	7.0-
2. المطلوبات للمؤسسات المالية الأجنبية	9.0	11.1	10.7	1.1-
3. المطلوبات للمكاتب الرئيسية/ الفروع	10.2	10.0	10.4	6.7
4. قروض خارجية أخرى	4.5	3.6	3.5	1.0-

المصدر: مصرف قطر المركزي.

أظهر توزيع الموجودات الخارجية المدرّة للربح[6] إلى استحواذ الدول الأوروبية على أكثر من ثلث الموجودات على الرغم من انخفاضها خلال العام (رسم بياني 2-15). وارتفعت حصّة هذه الموجودات في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 3 نقطة مئوية، وذلك في الغالب على حساب الموجودات في الدول الأوروبية. كما ارتفعت الموجودات لدى الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل طفيف. ومن بين الموجودات المدرّة للدخل، أظهر توزيع الائتمان زيادة في الائتمان الممنوح لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، في حين سجّلت دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى انخفاضاً مماثلاً في هذه الفئة. وارتفعت حصّة الموجودات الاستثمارية والموجودات لدى البنوك الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا الشمالية. وفي نفس الوقت انخفضت الموجودات لدى المؤسسات المالية في الدول الأوروبية بشكل كبير بمقدار 3.4 نقطة مئوية. وانخفضت موجودات الاستثمار لدى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى بشكل واضح بمقدار 7.2 نقطة مئوية على مدار العام. وبوجه عام، قامت البنوك بتنويع موجوداتها الخارجية كما يتّضح من انخفاض مؤشّر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) مقارنة بالعام الماضي.

6 استناداً إلى البنوك الوطنية الثمانية (8) فقط، تتألف الموجودات المدرّة للربح من الائتمان، والمطالبات على البنوك في الخارج، والمطالبات على الفروع الخارجية، والاستثمارات

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

كما هو الحال بالنسبة للموجودات، تركّزت مطلوبات مصادر الأموال الخارجية[7] أيضاً إلى حد ما في دول مجلس التعاون الخليجي (رسم بياني 2-16) حيث زادت مطلوبات مصادر الأموال الخارجية من دول مجلس التعاون الخليجي بمقدار 2.9 نقطة مئوية، وذلك على حساب الدول الأوروبية بشكل رئيسي. وعليه زادت مطلوبات مصادر الأموال الخارجية من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 21.2% خلال العام. ومن بين مطلوبات مصادر الأموال الخارجية، ارتفعت الودائع من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 10%، بينما ارتفعت المطلوبات للبنوك في المنطقة بشكل كبير بنسبة 23.3% ومن ناحية أخرى، انخفضت المطلوبات للبنوك الأوروبية بنسبة 13.5%، بينما ارتفعت الودائع من المناطق الأوروبية بنسبة 14.8%. واستحوذت الودائع من دول أمريكا الشمالية والدول الأخرى بما فيها منطقة آسيا على أكثر من 50% من إجمالي الودائع (الخارجية) خلال العام الماضي، والتي انخفضت بشكل كبير بمقدار 6.8 نقطة مئوية في عام 2023. أظهر مؤشّر التنوّع الذي يُقاس باستخدام مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) قيام البنوك بخفض التركّز على الرغم من بقائه ضمن نطاق التركّز المتوسّط.

رسم بياني 2-15: التوزيع الجغرافي للموجودات خارج قطر (الحصة النسبية)

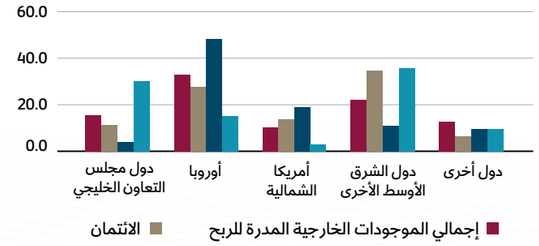

المصدر: مصرف قطر المركزي.

رسم بياني 2-16: التوزيع الجغرافي للمطلوبات خارج قطر (الحصة النسبية)

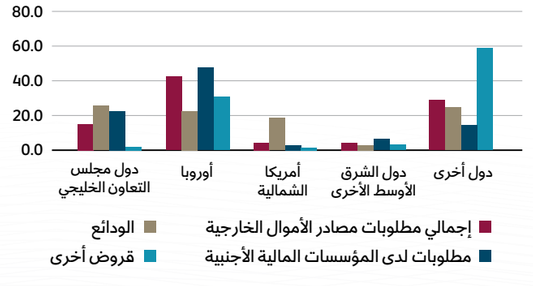

المصدر: مصرف قطر المركزي.

6.1.2 الدخل والمصروفات

ارتفع صافي دخل القطاع المصرفي بشكل ملحوظ بنسبة 13.3% خلال العام (جدول 2-4). وقد ساهم ارتفاع صافي الدخل من الفائدة إلى جانب الانخفاض الكبير في صافي مصروفات الدخل من غير الفائدة إلى تحسين أداء ربحية القطاع المصرفي. وعلى الرغم من النمو السريع في مصروفات الفائدة مقارنة بالدخل من الفائدة، فقد ارتفع صافي الدخل من الفائدة بنسبة 6.2% خلال العام. ونمت إيرادات العمولات، وهي ثاني أكبر مكوّن بين عوامل إجمالي الدخل، بشكل ملحوظ بنسبة 30.3%. كما ارتفع دخل الاستثمار بشكل ملحوظ بنسبة 79.5%، على الرغم من أنه كان عند مستوى أقل. ومع ذلك، انخفض الدخل من العملات الأجنبية والإيرادات الأخرى. وبشكل عام، نما الدخل من غير الفائدة بنسبة 16.3% خلال عام 2023.

7 تتكوّن مطلوبات مصادر الأموال الخارجية من ودائع العملاء غير المقيمين، والأرصدة للبنوك في الخارج، والأرصدة للفروع في الخارج وأوراق الدين والصكوك والقروض الأخرى

جدول 2 – 4: التطوّرات في الدخل والمصروفات

البيان	2022	2023	(2023 مقارنة بعام 2022 %)
	الحصة النسبية إلى إجمالي الدخل (%)		معدل النمو (%)
إجمالي الدخل	100.0	100.0	56.9
الدخل من الفائدة	85.5	89.3	63.8
دخل الاستثمار	1.5	1.8	79.5
الدخل من العملات الأجنبية	2.9	1.2	32.4-
العمولات المحصلة	7.8	6.5	30.3
أخرى	2.3	1.3	12.9-
	الحصة النسبية إلى إجمالي الدخل (%)		معدل النمو (%)
إجمالي المصروفات	100	100	76.8
مصروفات الفائدة	56.4	74.4	133.3
مصروفات إدارية وعمومية	12.9	8.2	11.9
المخصصات	23.0	12.7	2.0-
العمولات المدفوعة	3.0	2.6	56.1
أخرى	4.7	2.0	23.9-
صافي الدخل			13.3

المصدر: مصرف قطر المركزي.

أدت الزيادة في مصروفات الفائدة إلى نمو ملحوظ في إجمالي المصروفات خلال العام. كما ارتفعت المصروفات الإدارية والتي تستحوذ على حصّة نسبية عالية تبلغ 8.2% بنسبة مضاعفة. وارتفعت مصروفات الفائدة بنسبة 133.3% وبالتالي زادت حصّتها النسبية من إجمالي المصروفات بمقدار 18 نقطة مئوية. وعلى الرغم من ذلك، انخفضت مصروفات المخصّصات بنسبة 2.0% وعليه انخفضت حصّتها النسبية بمقدار يتجاوز 10 نقطة مئوية.

وقد أدت هذه التطوّرات في أرباح ومصروفات القطاع المصرفي إلى تحسين العائد على متوسّط الموجودات (RoAA) في القطاع إلى 1.5% من 1.4% في العام الماضي.

2.2 تقييم المخاطر ونقاط الضعف

أثّر رفع أسعار الفائدة الذي استمر لفترة طويلة على مستوى العالم إلى الضغط على الاقتصاد العالمي، ممّا كان له تأثير على القطاع المصرفي في قطر أيضاً من خلال أسعار الفائدة. ولتثبيت سعر الصرف، اتّبع مصرف قطر المركزي موقف السياسة النقدية الذي اتّخذه بنك الاحتياطي الفيدرالي خلال العام، وبناء عليه ظلّت أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة. ومع ذلك، استمرّت البنوك في تقديم الائتمان للقطاع الخاص مع مراقبة جودة الائتمان المقدّم.

وكان على القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسّطة التي انتعشت من تأثير جائحة كوفيد-19، تلبية متطلّبات التمويل بتكلفة أعلى. وبذلك، تغيّرت بيئة المخاطر بسرعة في العام الماضي ممّا أشاع حالات عدم اليقين على المدى القريب إلى المتوسّط. وفي إطار الصلاحيات المنصوص عليها في عدة مواد من قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (13) لسنة 2012، قام مصرف قطر المركزي بتحديد المخاطر ونقاط الضعف الحالية والناشئة داخل القطاع المصرفي وتقييمها ومراقبتها. كما تم إجراء مسح بين البنوك من أجل تقييم تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على نمو ائتمان القطاع الخاص وجودته في القطاع المصرفي (إطار 2-5).

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

إطار 2-5: أثر ارتفاع أسعار الفائدة على نمو الائتمان وجودته

لتقييم التأثير المحتمل لارتفاع أسعار الفائدة على نمو ائتمان القطاع الخاص وجودته في القطاع المصرفي، تم إجراء مسح بين البنوك وجمع ردودها النوعية حول نمو الائتمان وجودته.

تطلّب المسح من البنوك تقديم:

1. كيف تغيّر الطلب على الائتمان من القطاع الخاص في ظل ارتفاع أسعار الفائدة خلال الربع الأخير من عام 2023
2. كيف تغيّرت جودة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في ظل ارتفاع أسعار الفائدة

إضافةً إلى ذلك، طلب من البنوك الرد على العوامل الأكثر تأثيراً على جودة الائتمان والاختيار فيما بين العوامل التالية:

1. الجائحة فقط
2. الجائحة إلى حدّ كبير
3. الجائحة وارتفاع أسعار الفائدة على حدّ سواء
4. ارتفاع أسعار الفائدة إلى حدّ كبير
5. ارتفاع أسعار الفائدة فقط
6. عوامل أخرى

طلب المسح أيضاً من البنوك تقديم تصوّرها بشأن نمو الائتمان والقروض غير المنتظمة (NPL) في المستقبل.

وفيما يلي نستعرض الملاحظات الرئيسية من الردود على المسح:

- لاحظت البنوك أن معظم الطلبات الجديدة على الائتمان تأتي من "قطاع الاستهلاك"، يليه قطاع "الخدمات" و"التجارة العامة" في الربع الأخير من عام 2023.
- تأثّر نمو الائتمان بشكل رئيسي من ارتفاع أسعار الفائدة وفقاً لرأي معظم البنوك.
- ترى معظم البنوك أن تأثير الجائحة على جودة الائتمان لا يزال مستمراً، وأن التأثير المتساوي للجائحة وأسعار الفائدة هو السبب الرئيسي في تغير جودة الائتمان الممنوح.
- على الرغم من ذلك، أجابت معظم البنوك بأن القروض غير المنتظمة ظلّت مستقرّة خلال الربع الأخير من العام، مما يشير إلى استقرار مخاطر الائتمان.
- وعلى مستوى القطاعات، رأت أكثر من نصف البنوك المشاركة في المسح أن نمو الائتمان سيبقى مستقراً خلال عام 2024 لمعظم القطاعات باستثناء قطاع "المقاولين" و"القطاع العقاري".
- أكثر من نصف البنوك ترى أن جودة الائتمان لن تشهد مزيداً من التدهور بالنسبة لمعظم القطاعات في عام 2024.

تُقدّم الأقسام اللاحقة تحليلاً شاملاً لمستويات المخاطر داخل القطاع المصرفي.

1.2.2 مؤشّر الاستقرار المصرفي

يوضّح كل من مؤشّر الاستقرار المصرفي (BSI) وخريطة الاستقرار المصرفي مستوى المخاطر الكُليّة في القطاع المصرفي. لقد تم إنشاء مؤشر الاستقرار المصرفي على أساس خمسة عوامل رئيسية للمخاطر وهي: السلامة والهشاشة والسيولة والربحية وعدم الكفاءة في القطاع المصرفي. وانعكاساً لارتفاع مستوى المخاطر الناتج عن رفع أسعار الفائدة، كان مؤشّر الاستقرار المصرفي[8] أعلى مقارنة بالعامين الماضيين (رسم بياني 2-17). حيث أن مستويات المخاطر التي انخفضت بشكل ملحوظ منذ مارس 2022 في ظل تزايد الأنشطة الاقتصادية والبيئة المالية الكُليّة الإيجابية ظلّت عند مستويات منخفضة حتى ديسمبر 2022. وفي المتوسّط، استمر ارتفاع مستويات المخاطر منذ نهاية ديسمبر 2022 طوال عام 2023. وقد أدى استمرار ارتفاع أسعار الفائدة وتشديد الظروف المالية إلى زيادة نقاط الضعف إلى حد ما في الموجودات والمطلوبات الرئيسية في الميزانية العمومية للقطاع المصرفي.

رسم بياني 2-17: مؤشّر الاستقرار المصرفي الشهري

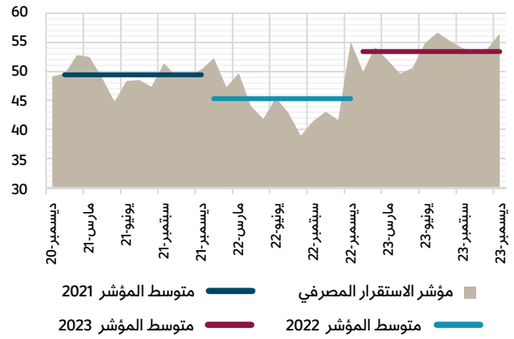

المصدر: مصرف قطر المركزي.

لتحليل ودراسة العوامل الرئيسية التي ساهمت في ارتفاع مؤشّر الاستقرار المصرفي، فقد تم من خلال خريطة الاستقرار المصرفي تقديم تحليل مُتعمّق حول العوامل المختلفة التي تساهم في تكوين مؤشّر الاستقرار المصرفي (BSI) (رسم بياني 2-18). يُعزى الارتفاع في مستوى المخاطر العام بشكل رئيسي إلى ارتفاع كل من مؤشّر الهشاشة ومؤشّر السيولة. كما ارتفع مؤشر عدم الكفاءة بشكل طفيف بحلول نهاية ديسمبر 2023 مقارنة بالعام الماضي، إلا أنه ظلّ في مستوى أقل مقارنة بعام 2021. وظلّت المخاطر الناجمة عن العوامل التي تساهم في الربحية والملاءة المالية عند مستوى منخفض مقارنة بنهاية ديسمبر 2021 و2022. وقد أدّت نسب كفاية رأس المال المرتفعة وتحسّن الأرباح في القطاع المصرفي في ظل أسعار الفائدة المرتفعة إلى انخفاض مستوى المخاطر الناتجة عن تلك العوامل.

رسم بياني 2-18: خريطة الاستقرار المصرفي

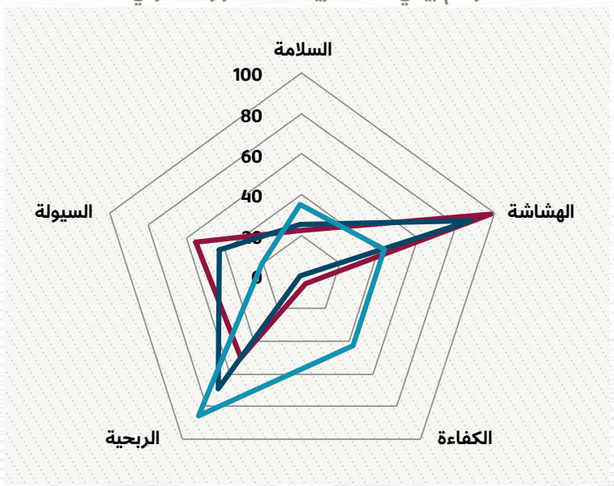

المصدر: مصرف قطر المركزي.

8 كلما ارتفع المؤشر، كلما كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى المخاطر خلال الفترة قيد المقارنة.

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

توفّر مؤشرات الاستقرار المالي (FSIs) المزيد من المعلومات حول التغيّرات في ملف المخاطر في القطاع المصرفي (جدول 2-5). باستثناء مؤشّر نسبة كفاية رأس المال (CAR)، فقد تحسّنت جميع مؤشّرات الملاءة المالية الرئيسية الأخرى بشكل طفيف مقارنة بالعام الماضي. حيث انخفض مؤشّر نسبة كفاية رأس المال (CAR) بشكل طفيف بمقدار 0.1 نقطة مئوية. وأدى ارتفاع القروض غير المنتظمة (NPL) بمقدار 0.3 نقطة مئوية إلى زيادة نسبة صافي القروض غير المنتظمة إلى قاعدة رأس المال بمقدار 0.2 نقطة مئوية. وعلى الرغم مع ذلك، تحسّنت نسبة تغطية المخصّصات للديون غير المنتظمة خلال العام. وأظهرت مؤشّرات الربحية (العائد على متوسّط الموجودات "RoAA" والعائد على حقوق الملكية "RoE") تحسّناً يشير إلى مرونة القطاع المصرفي في مواجهة ارتفاع أسعار الفائدة. وزادت النفقات الأخرى للقطاع المصرفي مما يشير إلى بعض الضغوط على مستويات الكفاءة.

علاوة على ذلك، تحسّنت مؤشرات السيولة أيضاً خلال العام. حيث ارتفعت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات بمقدار 0.6 نقطة مئوية، بينما تحسّنت نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل بشكل ملحوظ بمقدار 5 نقطة مئوية.

جدول 2-5: المؤشّرات الأساسية للاستقرار المالي[9] (%)

المؤشرات الأساسية للاستقرار المالي	2021	2022	2023
*نسبة كفاية رأس المال (CAR)	19.2	19.3	19.2
*الشريحة الأولى من رأس المال/ الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر (RWA)	18.0	18.1	18.2
* رأس المال الأساسي بالشريحة الأولى/الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر (RWA)	14.4	14.7	14.8
رأس المال/الموجودات	7.7	8.1	8.2
صافي القروض غير المنتظمة (NPL)/ قاعدة رأس المال	2.6	5.9	6.1
نسبة القروض غير المنتظمة (NPL)	2.4	3.6	3.9
مخصصات القروض غير المنتظمة/القروض غير المنتظمة	85.0	76.2	77.1
العائد على متوسط الموجودات (RoAA)	1.4	1.4	1.5
العائد على حقوق الملكية (RoE)	14.7	14.0	14.9
هامش الفائدة /الدخل الكلي	80.5	79.0	78.4
المصروفات من غير الفائدة /الدخل الكلي	21.1	20.5	22.6
الموجودات السائلة /إجمالي الموجودات	28.2	26.3	26.9
الموجودات السائلة/المطلوبات قصيرة الأجل	66.9	57.4	62.4

* للبنوك الوطنية فقط على أساس مجمّع. تشمل جميع النسب الأخرى كافة عمليات البنوك داخل قطر وبناءً عليه قد تختلف بعض النسب عن البيانات المنشورة على موقع مصرف قطر المركزي.

المصدر: مصرف قطر المركزي

9 بناء على عمليات البنوك داخل قطر

تُسهم تصوّرات القطاع المصرفي فيما يتعلق بنقاط الضعف المحتملة والتي يمكن أن تؤثّر على القطاع في صياغة سياسة الاستقرار المالي. لذا تم إجراء مسح إدراك المخاطر (RPS) بين البنوك العاملة محلياً تحت مظلة مصرف قطر المركزي في يناير 2024. وبناءً على الردود الواردة، يجمع التحليل توقّعات القطاعات المصرفية وتصوّراتها حول عوامل المخاطر في العام الماضي (2023) والعام الحالي (2024) والعام المقبل (2025). وفيما يلي أبرز نتائج هذا المسح (إطار 2-6).

إطار 2-6: مسح إدراك المخاطر – 2024

يتم إجراء مسح إدراك المخاطر (RPS) بين 16 بنكاً بما في ذلك بنك قطر للتنمية. ويجمع المسح آراء البنوك حول مستوى المخاطر لعوامل مخاطر مختلفة. يتم عرض سبعة عوامل مخاطر مدرجة تحت بند "المخاطر العالمية"، بينما يتم عرض ستة عوامل تحت بند "مخاطر الاقتصاد الكلي المحلية". كما يسعى المسح إلى الحصول على آراء البنوك حول عناصر المخاطر المختلفة لكل من "مخاطر الائتمان" و"مخاطر السيولة" و"مخاطر السوق" و"المخاطر التشغيلية". ويتم رصد مستويات المخاطر من خلال مقياس ليكرت (Likert) المكون من 5 نقاط تتراوح بين "منخفض جداً" إلى " عالٍ جداً". ويتم تحويل الإجابات الواردة على كل متغيّر من متغيّرات المخاطر إلى مؤشّر يتراوح من 0 إلى 100، حيث تمثّل درجة "صفر" مخاطر محدودة وتمثّل الدرجة "100" مخاطر عالية جداً وفقاً لآراء البنوك التي شملها المسح. ويتم عرض تصوّرات البنوك على كل متغيّر من متغيّرات المخاطر في المخططات الحرارية.

مخاطر عالمية	2023	2024	2025
تشديد الأوضاع المالية العالمية			
اضطرابات سلاسل الإمداد			
التوترات الجيوسياسية			
تقلبات أسعار الطاقة			
مخاطر الركود العالمي			
مخاطر التقنيات الناشئة			
ارتفاع التضخم			
مخاطر الاقتصاد الكلي	**2023**	**2024**	**2025**
انخفاض الطلب على الاستهلاك			
التقلبات في سوق الأسهم المحلية			
المخاطر الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة			
الآثار التي خلفتها الجائحة			
انخفاض النمو المحلي			
انخفاض أسعار العقارات السكنية/ التجارية			

مؤشر النطاق	0-20	20-30	30-40	40-45	45-50	50-55	55-60	60-65	65-70	70-75	75-80	أعلى من 80
لون الرمز												

يشير المخطّط الحراري للمخاطر العالمية إلى أن "التوتّرات الجيوسياسية" قد تم اعتبارها مخاطر عالية جداً في عام 2023، ويتوقّع المشاركون في المسح أن تظل نسبة المخاطرة عالية أيضاً في عامي 2024 و2025. وتعتبر المخاطر الناجمة عن "الركود العالمي" و"تشديد الأوضاع المالية العالمية" الثانية في الترتيب ضمن المخاطر العالمية الرئيسية التي تهدّد القطاع المالي.

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

ومن بين مخاطر الاقتصاد الكُلّي المحلية، رأى المشاركون في المسح أن "المخاطر الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة" تشكّل خطراً رئيسياً. ومن المتوقّع أن تنخفض نقاط الضعف الناشئة عن هذه المخاطر في عام 2024 وفقاً لآراء المشاركين في المسح قبل أن تتراجع بشكل كبير في عام 2025. كما يُعتبر "انخفاض أسعار العقارات السكنية/ التجارية" أيضاً من المخاطر الرئيسية في عام 2023، وإن كانت ذات أهمية أقل مقارنة بالمخاطر الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة. ووفقاً للبنوك، قد تزداد المخاطر الناتجة عن هذه الفئة في عام 2024، لكنها ستنخفض في عام 2025.

ويُعتبر "انخفاض النمو المحلي" من نقاط الضعف في عام 2023، لكن من المتوقّع أن ينخفض في عام 2024 والعام اللاحق. كما أشارت البنوك إلى أن "الآثار التي خلّفتها الجائحة" كانت ضئيلة في عام 2023. كما اعتُبرت نقاط الضعف الناتجة عن "انخفاض الطلب على الاستهلاك" و "التقلّبات في سوق الأسهم المحلية" منخفضة جداً في العام الماضي، ومن المتوقّع أن تنخفض درجة المخاطر في العام الحالي والعام المقبل وفقاً للمسح.

مخاطر الائتمان	2023	2024	2025
تعثّر المطورين العقاريين/ المقاولين			
التعثّر في القطاع العائلي (الوافدين)			
التعثّر في القطاع العائلي (المواطنين)			
التعثّر في القروض الممنوحة لكبار المقترضين			
التعثّر في القروض الممنوحة خارج دولة قطر			
التعثّر في مدفوعات بطاقات الائتمان			
التعثّر في القروض الممنوحة لقطاع البنية التحتية			
مخاطر السيولة			
سحب الودائع من قبل المودعين بالتجزئة			
سحب الودائع من قبل المودعين بالجملة			
مخاطر التدوير في الودائع تحت الطلب			
تحديات السيولة في سوق المعاملات بين البنوك المحلية			
مخاطر السحب/ التدوير من "الأرصدة للبنوك في الخارج"			
سحب الودائع من المودعين غير المقيمين			
مخاطر السوق			
صدمة سوق الأسهم المحلية			
صدمات أسواق الأسهم في الدول الأخرى			
صدمة أسعار الفائدة التي تؤدي إلى انخفاض صافي القيمة			
المخاطر السيادية/ مخاطر السمعة			
مخاطر سعر الصرف			
المخاطر التشغيلية			
المخاطر الناجمة عن عمليات الاحتيال			
المخاطر الناجمة عن العالم السيبراني			
المخاطر الناجمة عن ضعف نظم الرقابة الداخلية			
المخاطر الناجمة عن المسائل المتعلقة بالحوكمة			

رصد المسح كذلك تصوّرات البنوك حول عوامل المخاطر الرئيسية من مجموعة الأحداث المتعلّقة بمخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية. فيما يتعلق بنقاط الضعف الناتجة عن عوامل مخاطر الائتمان، تُعتبر غالبية البنوك أن "تعثّر المطوّرين العقاريين" يشكّل مخاطر عالية جداً أو عالية في عام 2023. وظلّت التصوّرات عن مستوى المخاطر المرتبطة بهذا العامل مرتفعة في عامي 2024 و2025. ومن بين عوامل المخاطر الأخرى، اعتُبرت غالبية البنوك أن "التعثّر في القروض الممنوحة لكبار المقترضين" يشكّل مخاطر عالية إلى حدّ ما. وتُعتبر نقاط الضعف الناتجة عن جميع عوامل مخاطر الائتمان الأخرى منخفضة وفقاً للبنوك التي شملها المسح.

وفيما يتعلق بنقاط الضعف الناتجة عن عناصر مخاطر السيولة، فإنه وفقاً للمسح الذي أُجري في العام الماضي، يُعتبر "سحب الودائع من قبل المودعين بالجملة" ذا مخاطر عالية أو مخاطر عالية إلى حدّ ما. كما تُعتبر "تحديات السيولة في سوق المعاملات بين البنوك المحلية" و"مخاطر التدوير من البنوك الأجنبية" ذات مخاطر معتدلة وفقاً للبنوك. أما جميع عوامل المخاطر الأخرى فهي تُعتبر منخفضة أو منخفضة جداً.

من بين عوامل مخاطر السوق، تُعتبر نقاط الضعف الناتجة عن "صدمة أسعار الفائدة التي تؤدي إلى انخفاض صافي القيمة" من عوامل المخاطر الرئيسية في عام 2023. من المتوقّع أن تنخفض حدّة هذه المخاطر في عامي 2024 و2025، لكنها ستظل تشكّل مخاطر معتدلة وفقاً للبنوك. أما جميع عوامل المخاطر الأخرى ضمن مخاطر السوق فإنها تُعتبر منخفضة أو منخفضة جداً في عامي 2024 و2025.

في حالة المخاطر التشغيلية، كما لوحظ في المسوحات السابقة، تُعتبر البنوك أن "المخاطر الناجمة عن العالم السيبراني" تشكل مخاطر عالية جداً أو عالية خلال السنوات الثلاثة. وتُعتبر نقاط الضعف بسبب "المخاطر الناجمة عن عمليات الاحتيال" من بين عوامل المخاطر العالية من وجهه نظر البنوك.

2.2.2 تحليل مخاطر الائتمان واختبارات الضغط

ارتفعت مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي والتي تم قياسها من خلال القروض غير المنتظمة (NPL) بشكل طفيف في نهاية ديسمبر 2023 مقارنة بالعام الماضي (جدول 2-6). حيث ارتفعت القروض غير المنتظمة من القطاع الخاص بمقدار 0.4 نقطة مئوية، حيث كانت القروض غير المنتظمة من قطاع الشركات أقل من متوسط القطاع. وقد أدت القروض غير المنتظمة المتراكمة من قطاع الأفراد إلى مضاعفة نسبة القروض غير المنتظمة من هذا القطاع. وكما ورد في الأقسام السابقة، فعلى الرغم من استمرار ارتفاع أسعار الفائدة خلال العام، فإن جودة الائتمان لم تتأثّر بشكل كبير عبر جميع القطاعات الاقتصادية. وعلى الرغم من انخفاض الائتمان الممنوح لقطاع غير المقيمين، انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة من هذا القطاع بشكل كبير، ممّا يشير إلى أن البنوك تتّخذ الإجراءات المناسبة للحدّ من معدّل التأخّر في السداد.

جدول 2-6: التصنيف القطاعي للقروض غير المنتظمة (الحصّة النسبية إلى الائتمان القطاعي)

القطاع	2021	2022	2023
القطاع العام	0.0	0.0	0.0
القطاع الخاص	2.7	4.8	5.2
الشركات	1.4	2.5	3.0
الأفراد	5.5	9.7	10.0
خارج قطر	11.4	8.2	7.2
الإجمالي	2.4	3.5	3.8

المصدر: مصرف قطر المركزي.

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

انخفضت نسبة الانحراف[10] والتي تمثّل أي تراكم إضافي على القروض غير المنتظمة (NPL) خلال العام من القروض المنتظمة في بداية العام إلى 0.41% في عام 2023 مقارنة بنحو 1.3% في العام السابق. كما انخفضت النسبة التراكمية للقروض غير المنتظمة -والتي تقيس التغيّر في القروض غير المنتظمة مقابل التغيّر في الائتمان على أساس تراكمي بشكل ملحوظ من 39.0% إلى 15.7% في عام 2023. ويُعتبر انخفاض نسبة الانحراف وكذلك النسبة التراكمية إلى جانب الزيادة الهامشية في نسبة القروض غير المنتظمة الكُلّيّة مؤشّراً على أن نقاط الضعف الناتجة عن مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي قد اعتدلت مقارنة بالعام الماضي. علاوة على ذلك، فإن توفّر تغطية كافية للقروض المتعثّرة من خلال تحديد المخصّصات، فضلاً عن توفّر هوامش احتياطية أعلى لوقاية رأس المال تتجاوز الحد الأدنى التنظيمي يجعل القطاع المصرفي أكثر قدرة على الصمود أمام أي صدمات سلبية.

ومع ذلك، لا يمكن استبعاد زيادة نقاط الضعف الناتجة عن الضغوط على الميزانية العمومية للقطاع العائلي وقطاع الشركات، خاصّة في ظل سيناريو رفع أسعار الفائدة. لذلك لتقييم تأثير مخاطر الائتمان المحتملة من قطاع الشركات والقطاع العائلي، تم إجراء اختبار الضغط على محفظة الائتمان للقطاع المصرفي من خلال افتراض مستويات عالية من القروض غير المنتظمة (NPL) من الائتمان المقدّم للقطاع الخاص، على اعتبار أن فترة الضغط سنة واحدة. ومن المتوقّع أن ينمو الائتمان حسب القطاع الاقتصادي بمعدّل نمو سنوي مركب (CAGR) لمدة 3 سنوات تم تعديله على أساس بيئة الاقتصاد الكلي. وبافتراض أن الائتمان المقدّم لقطاع الاستهلاك وقطاع المقاولين والقطاع العقاري سيكون أكثر تأثّراً بسبب تباطؤ الطلب وانخفاض إيرادات الإيجار، فإن سيناريوهات الضغط اعتبرت أن نسبة أعلى من القروض المنتظمة قد تحوّلت إلى قروض متعثّرة. وقد تم افتراض حالة ضغط معتدلة في جميع القطاعات الأخرى باستثناء القطاع العام[11]. وقد أظهرت نتائج اختبار الضغط انخفاض نسب رأس مال البنوك في نطاق يتراوح بين 2.4 إلى 5.3 نقطة مئوية. وتحتاج بعض البنوك بشكل فردي إلى زيادة مستوى رأس المال لديها لتلبية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

تم كذلك إجراء اختبار ضغط عكسي (الضغط إلى نقطة التعادل[12]) لتحليل حدود نطاق القروض غير المنتظمة التي يمكن للقطاع المصرفي تحمّلها دون التأثير سلباً على نسب رأس المال لتنخفض عن الحدّ الأدنى المطلوب (رسم بياني 2-19). يُشير التحليل إلى أنّه مع اعتبار أنّ نسبة 12.5% هي الحدّ الأدنى المرجعي لنسبة كفاية رأس المال (CAR) الذي يتعيّن على البنوك الاحتفاظ بها[13]، يجب أن يتحوّل ما لا يقل عن 12% من القروض المنتظمة لجميع القطاعات، باستثناء القطاع العام، اعتباراً من نهاية ديسمبر 2023 إلى قروض غير منتظمة حتى تنخفض نسبة كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب. وبالتالي، تشير نتائج اختبارات الضغط على الائتمان إلى أنه على الرغم من ملاحظة بعض آثار المخاطر على مستوى البنوك بشكل فردي، إلا أن القطاع المصرفي يُعتبر مستقراً لتوفّر رأس المال الكافي.

10 نسبة الانحراف – نسبة تغير القروض غير المنتظمة / القروض الاعتيادية في بداية العام

11 تم افتراض نسبة القروض غير المنتظمة لقطاع الاستهلاك والقطاع العقاري وقطاع المقاولين عند 15%، ولجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى عند 5% لكل منها، باستثناء القطاع العام حيث لم يتم افتراض وجود أي قروض غير منتظمة فيه.

12 لا تخضع فروع البنوك الأجنبية لاختبارات الضغط

13 إنّ الحد الأدنى المطلوب لنسبة كفاية رأس المال (CAR) الذي يتعين على البنوك الوطنية الاحتفاظ به يتفاوت بين البنوك مع الأخذ في الاعتبار متطلبات رأس المال للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية ومتطلبات عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)

رسم بياني 2-19: مخاطر الائتمان -الضغط إلى نقطة التعادل

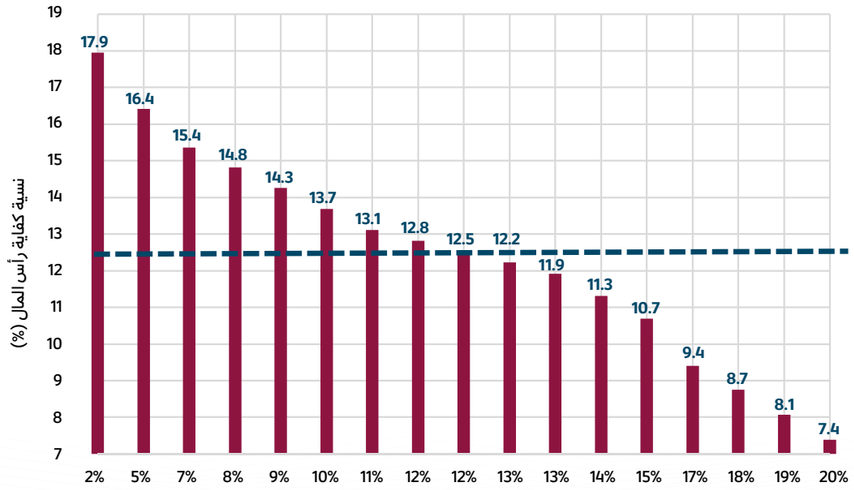

المصدر: مصرف قطر المركزي.

3.2.2 مخاطر السيولة واختبارات الضغط

تقوم البنوك بتمويل الاقتصاد الحقيقي من خلال تحويل استحقاقات الأموال عن طريق قبول الودائع والقروض قصيرة الأجل من سوق الجملة كمطلوبات لها وإنشاء قروض طويلة الأجل كموجودات لها، وبالتالي، فإنّ البنوك معرّضة بطبيعتها لمخاطر السيولة. بالنسبة للقطاع المصرفي القطري، تتمثّل المصادر الرئيسية للأموال في ودائع العملاء، والإيداعات والقروض من البنوك المحلية والأجنبية، وإصدار أوراق الدين. وللحدّ من مخاطر السيولة، يحتفظ القطاع المصرفي بجزء كبير من موجوداته على شكل موجودات سائلة. ويُعتبر الاحتياطي الإلزامي وفائض الأرصدة الاحتياطية لدى مصرف قطر المركزي وكذلك الودائع على شكل ودائع سوق النقد القطري (QMR) أموالاً شبه نقدية أو سيولة بمفهومها الضيق لدى القطاع المصرفي. إضافة إلى ذلك، تحتفظ البنوك كذلك بالأموال على هيئة أذونات مصرف قطر المركزي وسندات حكومية كضمانات لدى مصرف قطر المركزي لتغطية أي متطلّبات مفاجئة للسيولة.

يجب تقييم نقاط الضعف الناشئة عن السيولة من حيث الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية. فقد اعتدلت التدابير الخاصة بالسيولة في جانب الموجودات ومعدّل السيولة بمفهومها الضيق[14] ومعدّل السيولة بمفهومها الواسع[15] خلال العام على الرغم من أنّها ظلّت مستقرّة في نهاية ديسمبر 2023 (رسم بياني 2-20). ورغم زيادة إصدارات أذونات مصرف قطر المركزي، إلا أنّ انخفاض معدّل السيولة بمفهومها الضيق أدى إلى تراجع معدّل السيولة بمفهومها الواسع في القطاع المصرفي.

14 (الاحتياطي الإلزامي + المطالبات على المصرف المركزي) /إجمالي الموجودات

15 (السيولة بمفهومها الضيق + أذونات مصرف قطر المركزي والسندات الحكومية) /إجمالي الموجودات

رسم بياني 2-20: التدابير الخاصّة بالسيولة في جانب الموجودات

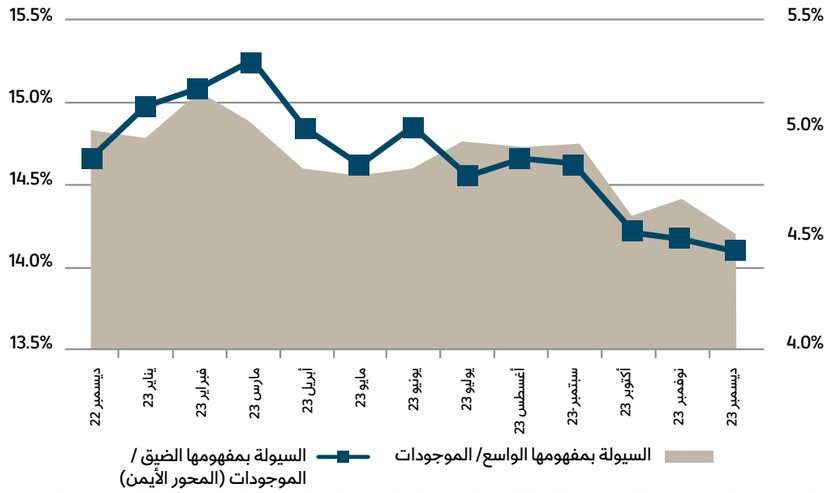

المصدر: مصرف قطر المركزي.

تهدف نسبة تغطية السيولة (LCR) المنصوص عليها في مقرّرات بازل 3 بشكل أساسي إلى تعزيز مرونة السيولة على المدى القصير. وعليه يتعيّن على البنوك الحفاظ على مخزون كافٍ من الموجودات السائلة عالية الجودة (HQLA) لتلبية متطلّبات السيولة في حال تعرّض البنوك لضغط على السيولة لمدة 30 يوماً. وقد سجّلت نسبة تغطية السيولة لدى البنوك الوطنية (على أساس مجمّع) والتي تبلغ 194.4% نسبة تتجاوز بكثير الحدّ الأدنى للمتطلّبات التنظيمية لدى مصرف قطر المركزي. كما أنّ نسبة صافي الموارد المستقرة (NSFR) لدى البنوك الوطنية (على أساس مجمّع) ظلّت عند مستوى 103.1%، الّتي تركز على الحاجة إلى مصادر أموال طويلة الأجل في مزيج المطلوبات في الميزانية العمومية، ظلّت أعلى من الحدّ الأدنى المطلوب في نهاية ديسمبر 2023.

وفيما يتعلّق بجانب المطلوبات، تعتمد التغييرات في هيكل السيولة المموّلة بشكل كبير على الفجوة بين الائتمان والودائع المحلية (رسم بياني 2-21)، والتي ظلّت مرتفعة في عام 2023، حيث نما الائتمان بنسبة 2.5% بينما ظلّت الودائع المحلية دون تغيير إلى حد كبير. ومع ذلك، استمرّت البنوك في خفض الأموال الخارجية المتقلّبة[16] خلال العام، وبالتالي انخفضت مخاطر مصادر الأموال الخارجية. كما خفّضت البنوك إجمالي مطلوبات مصادر الأموال الخارجية مع تراجع أوراق الدين والقروض الخارجية الأخرى بنحو 1% (رسم بياني 2-22).

تنشأ مخاطر السيولة في القطاع المصرفي أيضاً من التباين بين الموجودات والمطلوبات لفترات استحقاق مختلفة (جدول 2-7). وعند تحليل مقدار الفجوة في كل مجموعة من مجموعات الاستحقاق، لوحظ انخفاض الفجوة بين الموجودات والمطلوبات بالنسبة إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي للآجال القصيرة في سُلّم آجال الاستحقاق، بينما زادت بالنسبة لمجموعات الاستحقاق متوسّطة الأجل. أما على المدى الطويل، احتفظت البنوك كعادتها بالموجودات مقارنة بالمطلوبات خلال نهاية ديسمبر 2023.

جدول 2-7: فجوة الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات (الحصّة النسبية إلى إجمالي الموجودات)

	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
حتى 3 أشهر	%23.1-	%26.4-	%19.7-	%20.2-
3-6 أشهر	%2.9-	%1.9-	%2.5-	%2.1-
6 أشهر - سنة	%7.3-	%4.6-	%4.4-	%6.3-
أكثر من سنة	%44.5	%43.1	%36.6	%37.9

المصدر: مصرف قطر المركزي.

16 مجموع ودائع غير المقيمين والأموال من البنوك الأجنبية والأموال من المكاتب الرئيسية/ الفروع

لتقييم تأثير مخاطر السحب من المودعين عبر جميع القطاعات الاقتصادية إلى جانب مخاطر التدوير من المؤسسات المالية الأجنبية، تم إجراء اختبار الضغط على جانب المطلوبات في الميزانية العمومية للقطاع المصرفي. وتتفاوت الافتراضات بشأن معدّل التدفّق الخارجي عبر مستويات الاستحقاق، حيث يكون لآجال الاستحقاق الأقلّ معدّل تدفّق خارجي أعلى[17]. تشير نتائج الاختبار إلى أنّ جميع البنوك لديها سيولة كافية لتحمّل المخاطر. حيث تستطيع بعض البنوك تغطية نقص السيولة لديها في حالة صدمة السيولة المفترضة دون استخدام خيار إعادة الشراء. وتطلّب ذلك من معظم البنوك التي تحتاج إلى استخدام خيار إعادة الشراء لديها حوالي 35% إلى 50% من أذونات مصرف قطر المركزي / السندات الخاصّة بها لتغطية هذه السحوبات، على اعتبار أنه يمكن استخدام الموجودات السائلة الخارجية بخصم بنسبة 50%.

رسم بياني 2-21: فجوة التمويل ومصادر الأموال الخارجية المتقلبة

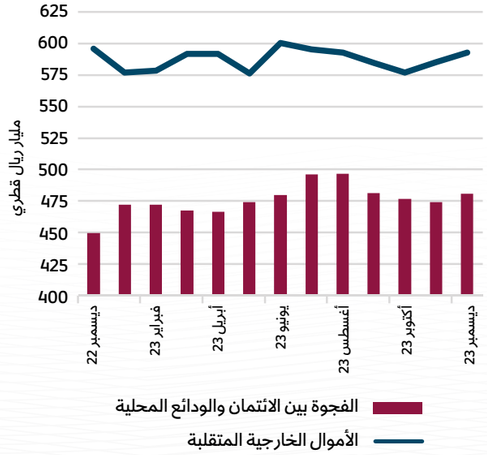

رسم بياني 2-22: توزيع مصادر الأموال الخارجية الأكثر عرضة للمخاطر

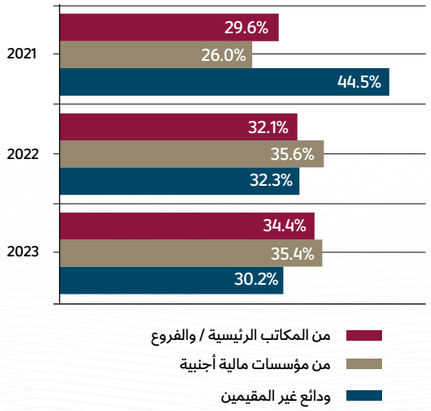

المصدر: مصرف قطر المركزي.

4.2.2 مخاطر أسعار الفائدة

مع تدهور الآفاق الاقتصادية العالمية المصحوبة بارتفاع التضخّم، اتّبعت المصارف المركزية في جميع أنحاء العالم سياسات نقدية مشدّدة في عام 2022. واستمر تشديد السياسات النقدية مع قيام الاقتصادات المتقدّمة برفع أسعار الفائدة في عام 2023 أيضاً. وحسب ما تم الإشارة إليه في الفصل الأول، قام مصرف قطر المركزي برفع سعر الفائدة المرجعي بمقدار 75 نقطة أساس. ولتدابير السياسة النقدية انعكاساتها على الاستقرار المالي من خلال أسعار الفائدة والائتمان والسيولة. ومع ذلك، كان القطاع المصرفي يتّسم بالمرونة إلى حد كبير تجاه إجراءات السياسة النقدية (إطار 2-7).

17 القطاع العام - 2% إلى 10%؛ القطاع الخاص (الشركات) – 5% إلى 20%؛ القطاع الخاص (الأفراد) 5% إلى 25%؛ المؤسسات المالية غير المصرفية 5% إلى 50%؛ المؤسسات المالية الأجنبية – 25%؛ قطاع البنوك المحلية – 50%

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

إطار 2-7: أثر إجراءات السياسة النقدية على الاستقرار المالي

الآثار المترتّبة على نمو الائتمان: قد تؤدي الزيادة في أسعار الفائدة الرسمية إلى خفض الطلب على الائتمان واستثمارات القطاع الخاص. ويظهر التحليل الاقتصادي القياسي أنّ زيادة أسعار الفائدة الرسمية بمقدار 100 نقطة أساس تؤدي إلى انخفاض نمو إجمالي الائتمان المصرفي في حدود 0.2 إلى 0.3 نقطة مئوية في المتوسّط. وبالتالي، من المتوقّع انخفاض معدّل نمو الائتمان في القطاع المصرفي مع اعتبار بقاء العوامل الأخرى دون تغيير. وفي نهاية ديسمبر 2023، انخفض نمو الائتمان على أساس سنوي إلى 2.5% من 3.3% في العام الماضي.

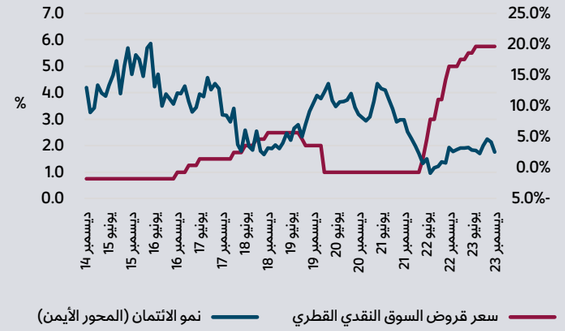

المصدر: مصرف قطر المركزي.

الآثار المترتّبة على جودة الائتمان: لاحظت الدراسات عبر البلدان أن جودة الائتمان في المتوسّط تتأثّر سلباً بزيادة أسعار الفائدة، ولكن بعد فترة زمنية تتراوح من 6 أشهر إلى سنة واحدة. وفي نهاية ديسمبر 2023، انخفض نمو القروض غير المنتظمة إلى 11.3% (على أساس سنوي) مقارنة بنسبة 53.3% في نهاية ديسمبر 2022.

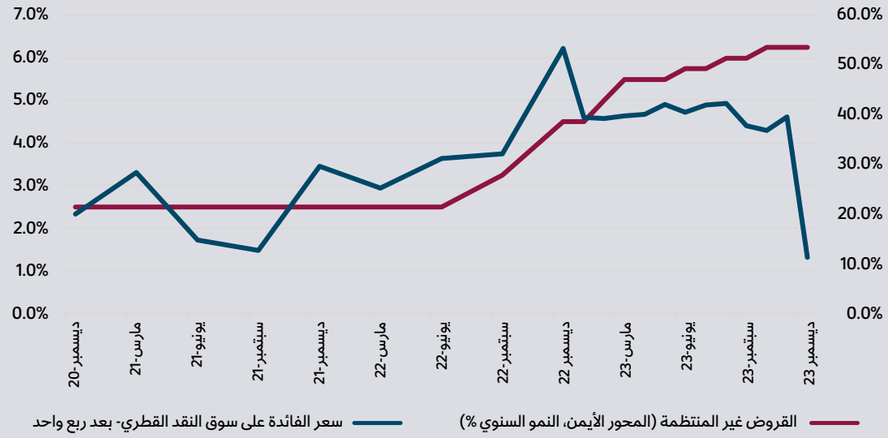

المصدر: مصرف قطر المركزي.

الآثار المترتبة على تكلفة الاقتراض

في ظل رفع أسعار الفائدة، قد تتأثّر ربحية القطاع المصرفي من خلال انخفاض الهامش في حال كانت المطلوبات الحسّاسة لسعر الفائدة أعلى على المدى القصير مقارنة بالموجودات الحسّاسة لسعر الفائدة.

وبالتزامن مع رفع أسعار الفائدة الرسمية في إطار السياسة النقدية لمصرف قطر المركزي، ارتفع سعر الفائدة على الودائع وكذلك سعر الفائدة على الائتمان (رسم بياني 2-23، 2-24). وارتفعت الودائع لأجل في جميع فترات الاستحقاق في الوقت الذي سجّلت فيه الودائع لأكثر من سنة واحدة صعوداً حاداً نسبياً. وارتفع كذلك سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية. حيث سجّل نمو أسعار الفائدة لمدة 2 إلى 3 سنوات أقصى معدّل نمو في الوقت الذي زاد فيه سعر الفائدة لجميع فترات الاستحقاق الأخرى أيضاً ولكن بوتيرة أبطأ.

رسم بياني 2-23: حركة أسعار الفائدة على الودائع

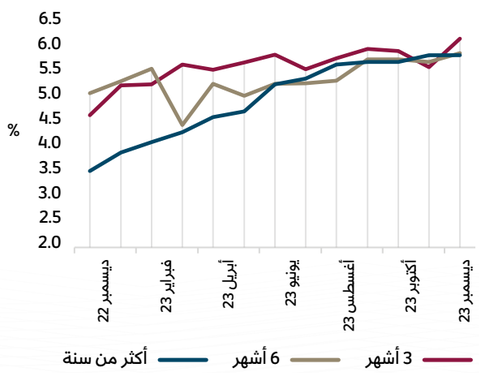

المصدر: مصرف قطر المركزي

رسم بياني 2-24: حركة أسعار الفائدة على الائتمان

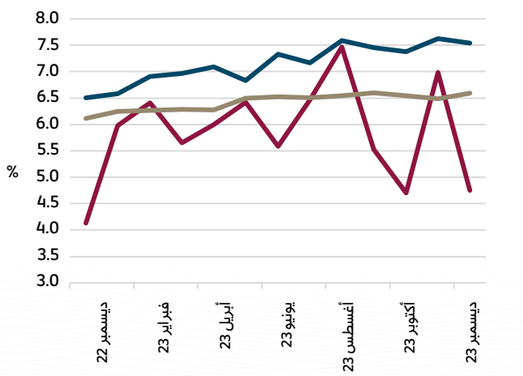

المصدر: مصرف قطر المركزي

نتيجةً لوجود فجوة تمويل سالبة في الفترات قصيرة الأجل من سُلّم آجال الاستحقاق للبنوك، من المتوقّع أن يكون لزيادة سعر الفائدة تأثير سلبي على الربحية بسبب إعادة تسعير المطلوبات بشكل أسرع مقارنة بالموجودات في حالة حدوث تغيير موازٍ في أسعار الفائدة. ومع ذلك، ونظراً إلى أن ربع إجمالي مجموع التزامات الودائع لا يتأثّر في الغالب بسعر الفائدة، يمكن للبنوك الحفاظ على صافي هامش الفائدة (NIM) بشكل أكبر. وعلى الرغم من ذلك، وبالنظر إلى الفجوة بين الائتمان والودائع المحلية ومتطلّبات القطاع المصرفي لتحسين حصة الموارد المحلية المستقرّة في مزيج التمويل الخاص بالقطاع، فقد تشجّع البنوك العملاء على تحسين قاعدة ودائعهم المحلية على المدى الطويل. وهذا بدوره قد يؤدي إلى تقليص هامش سعر الفائدة، وما يتّصل به من تأثير على الربحية.

5.2.2 مخاطر السوق

في ظل اقتصاد موجّه للسوق، فإنّ زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية وغيرها من استثمارات السوق تكون عرضة لمخاطر السوق. فقد تنخفض قيمة محفظة هذه الاستثمارات بشكل كبير في ظل استمرار ارتفاع أسعار الفائدة. ويضع القطاع المصرفي في قطر الحصّة الأكبر من استثماراته في الأوراق المالية الحكومية والتي لا تتأثّر بالشعور السائد في السوق حيث تحتفظ البنوك بهذه الأوراق المالية حتى تاريخ الاستحقاق. ومع زيادة إصدار أذونات مصرف قطر المركزي من قبل المصرف في إطار سياسته لإدارة السيولة، زادت استثمارات المحفظة للقطاع المصرفي بنسبة 6.2% في عام 2023 (رسم بياني 2-25). علاوة على ذلك، كانت الإصدارات الجديدة لأذونات مصرف قطر المركزي في الغالب قصيرة الأجل، وعليه زاد الاستثمار قصير الأجل إلى حد كبير بنسبة 87% خلال العام. ومع ذلك، انخفضت حصّة الاستثمارات الحسّاسة لأوضاع السوق "حصّة المشاركة في رأس المال" من قبل البنوك خلال العام ممّا أدى إلى الحدّ من مخاطر السوق بشكل كبير (رسم بياني 2-26). وبالقيم المطلقة، نمت الاستثمارات المؤثّرة في السوق بنسبة 34.5%، مع ذلك، ونظراً للحجم المنخفض لهذه الموجودات، فإنّ المخاطر القابلة للقياس من تقلّبات السوق تُعدّ هامشية. يُظهر اختبار الضغط الذي تم إجراؤه على استثمارات الأسهم في القطاع المصرفي أنّ البنوك المحلية قد تأثّرت بشكل محدود جداً بسبب انخفاض حصّتها في استثمارات الأسهم (يمكن الاطّلاع على المنهجية المعتمدة لاختبار الضغط في تقرير الاستقرار المالي 2022).

رسم بياني 2-25: الحركة الشهرية لاستثمارات القطاع المصرفي

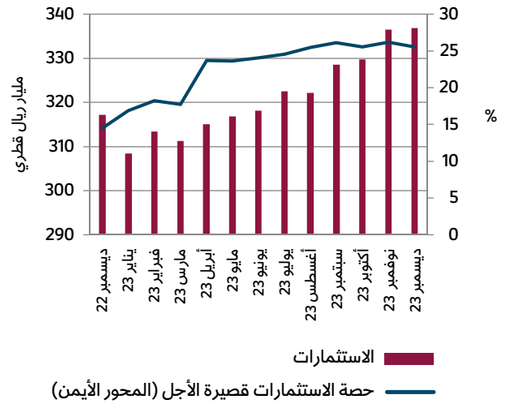

المصدر: مصرف قطر المركزي.

رسم بياني 2-26: تطوّرات الاستثمارات قصيرة الأجل

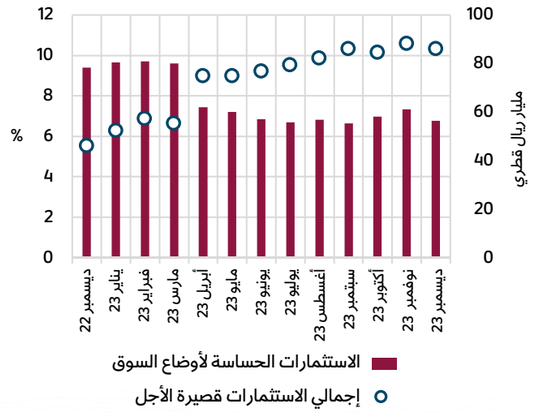

المصدر: مصرف قطر المركزي.

يمكن أن تؤثّر تقلبات أسعار الصرف على ربحية البنوك في حال كان وضع البنوك غير مواتٍ في هيكل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية لديها، حيث أنّ مطلوبات القطاع المصرفي بالعملات الأجنبية أعلى مقارنة بالموجودات بالعملات الأجنبية. ومع ذلك، سجّل القطاع زيادة في نمو الموجودات بالعملات الأجنبية مقارنة بالمطلوبات بالعملات الأجنبية، ممّا أدى إلى انخفاض الفجوة بينهما وإن كان بشكل طفيف خلال العام. وعلى الرغم من أن نمو المطلوبات بالعملات الأجنبية يؤدي إلى زيادة مخاطر السوق في حالة انخفاض قيمة الريال القطري مقابل العملات الأخرى، إلا أن معظم موجودات ومطلوبات القطاع المصرفي تكون بالدولار الأمريكي، ونظراً لربط الريال القطري بالدولار، فإن التعرّض لمخاطر السوق الناتجة عن تقلّبات أسعار الصرف يُعدّ محدوداً.

ويشير اختبار الضغط الذي تم إجراؤه بافتراض انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 25% مقابل جميع العملات الأخرى إلى أنّ التأثير محدود على القطاع المصرفي ويبلغ أقل من 0.5% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي.

6.2.2 مخاطر الترابط

ينعكس ترابط القطاع المصرفي من خلال أنشطته في سوق المعاملات بين البنوك المحلية (رسم بياني 2-27). ويعكس السوق النشط عمق سوق المعاملات بين البنوك المحلية، في حين يؤدي إلى ظهور نقاط الضعف إذا كان تعرّض واحد أو أكثر من المشاركين في السوق مرتفعاً مقارنة بالآخرين.

رسم بياني 2-27: حجم المعاملات بين البنوك لليلة الواحدة

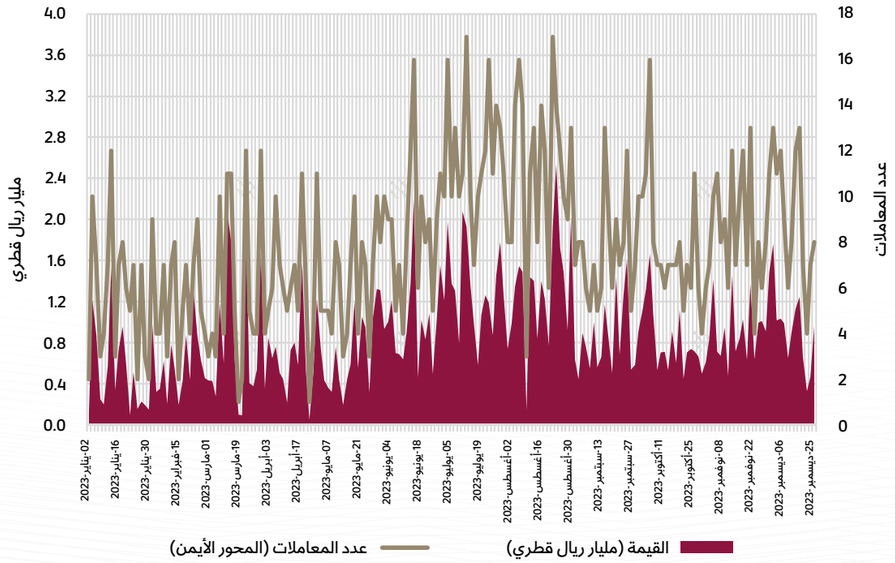

المصدر: مصرف قطر المركزي.

زادت أنشطة السوق خلال العام حيث تضاعف المتوسط اليومي لعدد المعاملات في سوق المعاملات بين البنوك لليلة واحدة مقارنة بالعام الماضي. وتزامناً مع ذلك ارتفع متوسّط القيمة إلى 0.88 مليار ريال قطري من 0.48 مليار ريال قطري في عام 2022. وبالتالي، يُلاحظ أنّ الترابط بين البنوك زاد خلال العام. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ حجم متوسّط المعاملات بين البنوك لليلة واحدة عند أقل من مليار ريال قطري يشير إلى أن مخاطر الترابط محدودة مقارنة بالحجم الإجمالي لمعاملات القطاع المصرفي. وعلى الرغم من أنّ البيانات الإجمالية تُظهر أن هذه المخاطر محدودة، إلا أنّ المخاطر قد تتفاوت بين بنك وآخر. وقد أجرى مصرف قطر المركزي تحليلاً لخريطة الشبكة لفهم الترابط بين البنوك (إطار 2-8). وقد تم استخدام البيانات المتعلقة بمتوسط الاقتراض والإقراض بين البنوك في سوق المعاملات بين البنوك المحلية لرصد الترابط بين البنوك خلال العام. وفي حال سوء إدارة السيولة من قبل عدد أقل من البنوك، فإن زيادة الترابط بين هذه البنوك في سوق المعاملات بين البنوك قد ينجم عنه بعض نقاط الضعف. لذا، فإن تطوّرات الأنشطة بين البنوك وعمقها وتركّزها وحجمها بين كل بنك يمكن أن تسلّط الضوء إلى حدّ ما على حجم المخاطر الناتجة عن الترابط بينها. كما قام المصرف بفحص بعض مخطّطات الشبكات لسوق المعاملات بين البنوك لتحليل هذه المخاطر.

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

إطار 2-8: مخطّط الشبكة لسوق المعاملات فيما بين البنوك المحلية

تعتمد البنوك على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة لتلبية متطلباتها اليومية من السيولة على النحو الأمثل. ومع إصدار أذونات مصرف قطر المركزي الجديدة، قام مصرف قطر المركزي بامتصاص فائض السيولة في النظام المصرفي لتحسين انتقال آثار السياسة النقدية. وعلى الرغم من أنّ حجم وقيمة المعاملات بين البنوك لليلة واحدة قد تضاعف إلى حدّ ما، إلا أنّ حجم وعمق السوق ظلّ منخفضاً. لذلك تعتبر مخاطر الترابط محدودة بالنسبة للنظام ككل. وكان حجم المعاملات في سوق ما بين البنوك خلال العام أقل من مليار ريال قطري في معظم الأيام. ومع ذلك، عندما تزداد نقاط الضعف في جانب التمويل، تعتمد البنوك بشكل كبير على سوق المعاملات بين البنوك.

وفي الظروف العادية يؤدي الترابط العالي في الشبكة إلى تحسين الحصول على السيولة. أمّا في حالات الضغط، يمكن أن يؤدي الترابط إلى زيادة حجم الصدمات وحدوث اضطرابات مفاجئة إذا لم تتم مراقبتها وإدارتها بشكل جيد.

رسم بياني: متوسط التعرّض بين البنوك – 2023

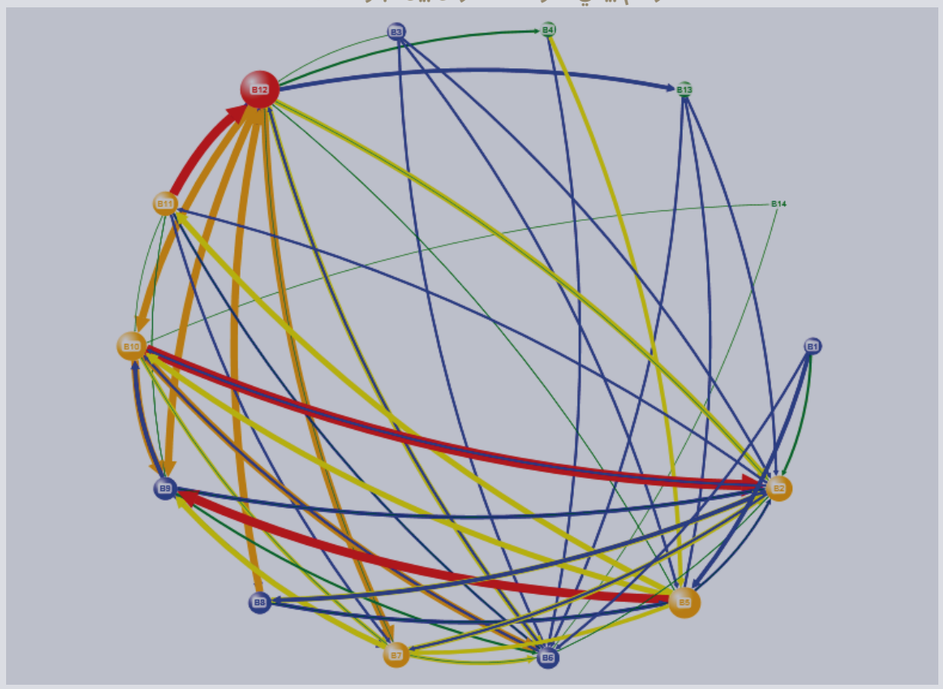

المصدر: مصرف قطر المركزي.

ولدراسة ذلك بشكل جيد، تم رسم خريطة الترابط لسوق المعاملات بين البنوك لليلة واحدة خلال عام 2023. وباتباع مقاييس محددة لهيكل الشبكة، تم فحص مخطّط هيكل السوق المحلية للبنوك القطرية. وبعد تعيين الرسم البياني الموجّه لمخطّط الشبكة[18]، تم فحص خصائص[19] هيكل الشبكة مثل الدرجة الداخلية والدرجة الخارجية للسوق ما بين البنوك المحلية (جدول).

جدول: خصائص مخطّط هيكل الشبكة بين البنوك

	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الوسيط
الدرجة الداخلية	0.000	9.000	5.071	5.071
الدرجة الخارجية	0.000	11.000	5.071	3.500
مركزيّة المتّجه الذاتي	0.024	0.106	0.071	0.085
معامل التجميع	0.300	1.000	0.689	0.738

المصدر: مصرف قطر المركزي.

تشير خريطة الشبكة إلى تنوّع سوق المعاملات بين البنوك في الغالب. بلغ متوسّط الدرجات الداخلية والخارجية حوالي 5 درجات لكل عُقدة في النظام، مما يعني أنّ كل بنك يُجري عمليات الاقتراض والإقراض مع 5 بنوك في المتوسّط. ويوجد في النظام 6 مقرضين رئيسيين (الكُرات الحمراء والبرتقالية)، وكان تعرّض البنوك الأخرى لمخاطر الإقراض هامشياً. بالتالي، كانت مخاطر الشبكة محدودة للغاية في النظام. وكان المقترضون ذوو الحصص العالية (باللون الأحمر مع الأسهم إلى الداخل) أقل عدداً مقارنة بالمقترضين الآخرين. وكان بعض المقرضين الرئيسيين أيضاً مقترضين رئيسيين، ممّا قلّل التأثير الصافي للترابط. ويبدو أنّ المقرضين قاموا بتوزيع تعرّضاتهم على العديد من البنوك، ممّا أدّى إلى تقليل مخاطر الترابط. وقد قامت البنوك المقرضة الأخرى ذات الأهمية (باللون البرتقالي) بتوزيع تعرّضاتها عبر العديد من العُقد، ممّا يعني أنّ المخاطر أقلّ تركيزاً. كما أشارت مقاييس خصائص مخطّط الشبكة إلى الأمر ذاته. ويُعدّ توزيع الدرجات الداخلية والخارجية طبيعياً. وفي المتوسط، فإنّ المطلوبات/ التعرّضات الناشئة عن حوالي 5 بنوك تحدّ من مخاطر العدوى. ويقيس مُعامل التجميع مدى ارتباط كل عُقدة (بنك) بعُقدة أخرى. ويشير ارتفاع مُعامل التجميع إلى تنوّع سوق المعاملات بين البنوك حيث يرتبط كل بنك بالعديد من البنوك الأخرى. ويُعدّ المتّجه الذاتي خاصية أخرى من الخصائص التي تقيس أهمية العُقدة في الشبكة، حيث أنّ انخفاض قيمته يُشير إلى عدم وجود عُقدة ذات تأثير/ تعرّض أعلى في الشبكة.

18 راجع تقرير الاستقرار المالي لعام 2022 لمزيد من التفاصيل عن هذه المنهجية

19 الدرجات الداخلية: عدد التعرّضات للبنك، الدرجات الخارجية: عدد التزامات البنك معامل التجميع: يقيس التجميع في الشبكات مدى الترابط بين كل عُقدة مركزيّة المتّجه الذاتي: يقيس أهمية العُقدة في الشبكة، حيث يقوم بتعيين درجة نسبية لجميع العُقد في الشبكة بناءً على مبدأ أنّ الاتصال بالعُقد ذات الدرجات العالية يساهم بشكل أكبر في درجة العُقدة المعنية من الاتصالات المتساوية بالعُقد ذات الدرجات المنخفضة.

الفصل الثاني: التطوّرات في القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي

3.2 الملاحظات الختامية

أظهر القطاع المصرفي الخاضع لتنظيم مصرف قطر المركزي أداءً مالياً قوياً خلال عام 2023، على الرغم من التحديات الناتجة عن ارتفاع التضخم العالمي وتشديد السياسات النقدية. بلغ نمو الموجودات 3.4% على أساس سنوي، مدفوعاً بزيادة في الائتمان بنسبة 2.5%. ولا يزال القطاع يتمتّع برأس مال جيد وسيولة وربحية، حيث ظلّت نسب كفاية رأس المال أعلى بكثير من الحدّ الأدنى المطلوب من قبل مصرف قطر المركزي. حيث أنّ نسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي الموارد المستقرّة (NSFR) للبنوك الوطنية وفقاً لمقرّرات بازل 3 ظلّت أعلى من السقوف التي حدّدها مصرف قطر المركزي. ويُعدّ تحسّن ربحية البنوك مؤشراً على مرونة القطاع المصرفي في مواجهة الأوضاع المالية العالمية غير المواتية.

على الرغم من التحدّيات العديدة، بما في ذلك التوتّرات الجيوسياسية، تمكّن القطاع المالي من إدارة الصدمات المالية بكفاءة وفعالية والتي أثّرت على القطاع المصرفي في أنحاء أخرى من العالم. انعكست مرونة النظام المالي بشكل عام في النظرة المستقبلية الإيجابية من قبل وكالات التصنيف الائتماني. وقد أدّت تدابير الاحتراز الكلي والتدابير التنظيمية الأخرى التي اتخذها مصرف قطر المركزي خلال العام إلى تحسين مرونة القطاع المصرفي على وجه الخصوص. وقد كان هناك انخفاض ملحوظ في صافي المطلوبات الخارجية، مصحوباً بزيادة ملحوظة في الاعتماد على مصادر الأموال المحلية. وعلى الرغم من العمل في بيئة أسعار فائدة مرتفعة، والذي أدّى إلى تقييد تمديد هياكل آجال الاستحقاق الطويلة، إلا أنه كانت هناك مؤشّرات واعدة بالتحسّن خلال العام.

وتُبيّن نتائج اختبار الضغط للقطاع المصرفي قدرة البنوك على تحمّل الصدمات الناتجة عن زيادة القروض غير المنتظمة أو تدفّق الودائع إلى الخارج، وذلك لتوفّر احتياطي كافٍ من رأس المال واحتفاظها بمخزون كافٍ من الموجودات السائلة.

يُتوقّع في المستقبل أن يظل الطلب على الائتمان في عام 2024 معتدلاً بسبب ارتفاع أسعار الفائدة واستكمال مشروعات البنية التحتية الرئيسية. ويُشير مسح الإقراض المصرفي إلى تخفيف بعض شروط وأحكام القروض خلال هذا العام بالتزامن مع الخفض المتوقّع لأسعار الفائدة. ومن المتوقّع اعتدال وتيرة التشديد على المدى القريب إلى المتوسط. وعلى الرغم من أنّ عودة النمو إلى طبيعته قد تستمر على المدى القريب، إلا أنّه من المتوقّع أن يكون مشروع توسعة حقل غاز الشمال واستقرار ارتفاع أسعار النفط عوامل محفّزة للنمو على المدى المتوسّط. وقد يؤدي تنويع الاقتصاد إلى تسريع الطلب على الائتمان في القطاع الخاص، لاسيّما من قطاعات السياحة والاستهلاك والتجارة والضيافة. سيعزّز استمرار السياسات التنظيمية والإشرافية المناسبة مرونة القطاع المصرفي وسط تزايد حالات عدم اليقين العالمي والتوتّرات الجيوسياسية. ومن المتوقّع أيضاً أن يوفّر التنفيذ المتسارع للإصلاحات الهيكلية المتوافقة مع الاستراتيجية الثالثة للتنمية الوطنية والاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي الدعم اللازم لتحقيق نمو مستدام.

الفصل الثالث:

التطوّرات في المؤسّسات المالية الأخرى

الفصل الثالث: التطوّرات في المؤسّسات المالية الأخرى

مقدّمة

إلى جانب الأعمال المصرفية السائدة، أي الشكل الرئيسي للوساطة، تمثل شركات التأمين (التكافل)، وبنك قطر للتنمية، وشركات التمويل، وشركات الاستثمار، ومحال الصرافة الخاضعة لتنظيم مصرف قطر المركزي[1]، ومؤسسات مركز قطر للمال المؤسسات المالية الأخرى. يعرض هذا الفصل التطورات البارزة في هذا القطاع والمخاطر الناتجة عنها التي تهدّد الاستقرار المالي، ويُعدّ كل من مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال الجهتين المستقلّتين المسؤولتين عن تنظيم تلك المؤسسات. في هذا الصدد، يركّز الجزء الأول من هذا الفصل على المؤسسات المالية الخاضعة لتنظيم مصرف قطر المركزي، أي شركات التأمين (التكافل)، وبنك قطر للتنمية، وشركات التمويل، وشركات الاستثمار، ومحال الصرافة. أما الجزء الثاني فيحلّل التطوّرات التي طرأت على المؤسسات المالية في مركز قطر للمال والتي تقع ضمن اختصاص هيئة تنظيم مركز قطر للمال[2].

شكل (1): هيكل المؤسسات المالية الأخرى

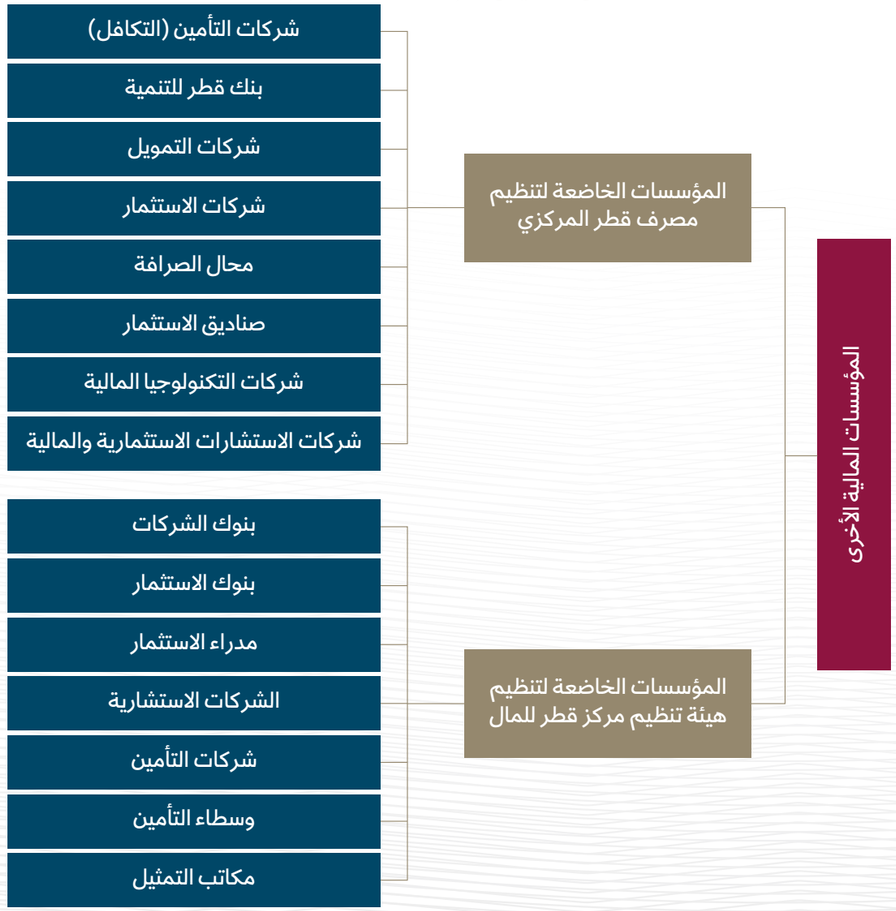

1 يشير مصطلح "مؤسسات مالية أخرى" في هذا الفصل إلى مجموعة المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لتنظيم مصرف قطر المركزي (QCB)، بالإضافة إلى جميع أنواع المؤسسات المالية التي تنظمها هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA) كما هو موضح في الشكل 1.

2 تُعدّ صناديق الاستثمار وشركات التكنولوجيا المالية وشركات الاستشارات الاستثمارية والمالية أيضاً جزءاً من القطاع المالي تحت تنظيم مصرف قطر المركزي. ونظراً لصغر حجمها ومحدودية أهميتها، فلم يتم تحليلها في هذا الفصل.

1.3 المؤسّسات المالية غير المصرفية الخاضعة لتنظيم مصرف قطر المركزي

ضمن المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لتنظيم مصرف قطر المركزي، والتي بلغ حجمها 72.3 مليار ريال قطري في نهاية عام 2023، سجّل بنك قطر للتنمية نمواً سليماً خلال عام 2023 بمقدار (12.5%)، تلته شركات الاستثمار وشركات التمويل. ومع ذلك، شهدت شركات التأمين ومحال الصرافة انخفاضاً طفيفاً في موجوداتها (رسم بياني 3-1)[3].

رسم بياني 3-1: الاتّجاهات في إجمالي موجودات المؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لتنظيم مصرف قطر المركزي

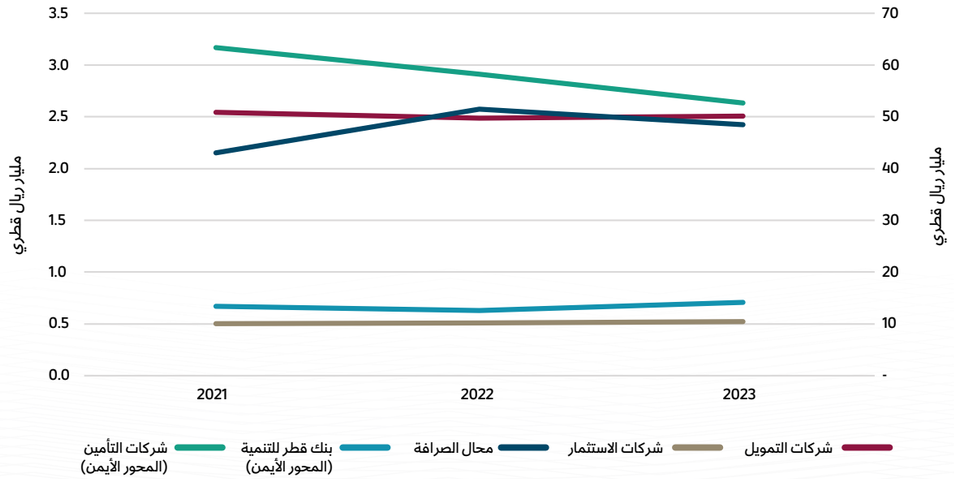

المصدر: مصرف قطر المركزي.

1.1.3 التطوّرات في قطاع التأمين

تدابير السياسة العامة

استناداً إلى المادة رقم (121) من القانون رقم (13) لسنة 2012، أصدر مصرف قطر المركزي بموجب تعميمه رقم (1) لسنة 2023 بتاريخ 2 أغسطس 2023 توجيهات لشركات التأمين بشأن تعديل الاتفاق بين شركات التأمين ومقدّمي الخدمات التأمينية المساندة، وقد تم توجيه جميع شركات التأمين لتعديل جميع الاتفاقات التي أبرمها مقدّمو الخدمات التأمينية المساندة خلال مهلة أقصاها 2024/1/1، بحيث تتضمن التعديلات آلية لتسوية الحسابات والتوفيق بينها مع شركة التأمين ومقدّمي الخدمات التأمينية المساندة بشكل ربع سنوي. يجب على الشركات إدراج المخاطر المتعلّقة بمقدّمي الخدمات المساندة والمستحقّات ضمن قائمة أو سجل المخاطر في الشركة وفقاً لسياسة الائتمان لديها، ومتابعة تلك المخاطر بشكل دوري ورفع تقارير عنها في حال تجاوزها الحدّ الأقصى لنسب المخاطر الخاصّة بالشركة. كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي في شركة التأمين بالتأكّد من قيام الشركة بعملية تسوية الحسابات مع مقدّمي الخدمات التأمينية المساندة والتوفيق بينها بشكل ربع سنوي. يتعيّن كذلك على شركات التأمين تزويد مصرف قطر المركزي بتقرير ربع سنوي عن مدى التزام مقدمي الخدمات التأمينية المساندة بالاتفاقات المبرمة معهم، وخاصة التزامهم بسداد جميع المستحقات المالية. وفي هذا الصدد، سيقوم المصرف بمتابعة شركات التأمين المخالفة لما سبق واتخاذ الإجراءات القانونية بحقّ المخالفين.

3 تستند بيانات بنك قطر للتنمية وشركات التأمين إلى النتائج الرقابية.

الفصل الثالث: التطوّرات في المؤسّسات المالية الأخرى

الأداء[4]

بشكل عام، ظلّ التكوين المؤسسي لقطاع التأمين على حاله في السنوات الثلاثة الماضية، وظلّ إجمالي عدد الشركات الخاضعة لتنظيم مصرف قطر المركزي 14 شركة منها 10 شركات محلية و4 فروع لشركات أجنبية، كما أنّ تسع (9) شركات منها كانت شركات تقليدية والشركات الخمسة الأخرى هي شركات تكافُل. ويتضمّن قطاع التأمين حصرياً الوسطاء وشركات ووسطاء إعادة التأمين.

وللعام الثاني على التوالي، ونظراً لبيئة الاقتصاد الكُلي العالمية الصعبة، شهد قطاع التأمين انخفاضاً في موجودات شركات التأمين وذلك في المقام الأول بسبب انخفاض الموجودات النقدية والسائلة والاستثمارات وأرصدة ذمم إعادة التأمين والأقساط المستحقة، ما قد يُعزى إلى إنجاز المشروعات الكبرى. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه ضمن "إجمالي الاستثمارات" في إجمالي الموجودات، أظهرت استثمارات الأسهم نمواً كبيراً (33%). أما بالنسبة لجانب المطلوبات، وانعكاساً لكفاءة إدارة التكاليف، انخفضت المخصّصات الفنية والأقساط غير المكتسبة تزامناً مع انخفاض أقساط التأمين. كما سجّل إجمالي حقوق الملكية لدى شركات التأمين انخفاضاً طفيفاً (جدول 3-1).

جدول 3-1: بنود مختارة من الميزانية العمومية لشركات التأمين المحلية

(مليون ريال قطري)

	2021	2022	2023	التغيير (%) 2022	التغيير (%) 2023
إجمالي الموجودات	**63,364**	**58,251**	**52,671**	**8.1-**	**9.6-**
النقد والموجودات السائلة	11,902	9,283	8,135	22.0-	12.4-
إجمالي الاستثمارات	28,671	24,909	23,096	13.1-	7.3-
الاستحقاقات الثابتة	15,976	12,226	12,234	23.5-	0.1
استثمارات الأسهم	4,405	4,613	6,133	4.7	33.0
العقارات	6,634	6,361	4,038	4.1-	36.5-
الاستثمارات الأخرى	1,656	1,709	691	3.2	59.6-
ذمم إعادة التأمين	10,840	7,971	7,579	26.5-	4.9-
أقساط مستحقة القبض	10,246	8,892	7,410	13.2-	16.7-
الموجودات الثابتة	505	476	542	5.7-	13.9
الموجودات غير الملموسة	224	149	129	33.5-	13.4-
الموجودات الأخرى	976	6,571	5,779	573.3	12.1-
إجمالي المطلوبات	**42,828**	**40,602**	**35,643**	**5.2-**	**12.2-**
المخصصات الفنية	20,980	18,361	16,974	12.5-	7.6-
الأقساط غير المكتسبة	8,222	6,922	6,310	15.8-	8.8-
إعادة التأمين مستحقة الدفع	5,313	3,251	3,519	38.8-	8.2
المطلوبات الأخرى	8,313	12,068	8,839	45.2	26.8-
إجمالي حقوق الملكية	**20,536**	**17,649**	**17,028**	**14.1-**	**3.5-**

المصدر: مصرف قطر المركزي.

4 تم تعديل الميزانية العمومية لفترة المقارنة (2022)، ويرجع ذلك إلى أنّ بعض شركات التأمين قد أعادت تقييم بياناتها المالية للأعوام 2022 و2021.

حسب ما ورد أعلاه، ساهم إكمال المشروعات الكبرى في انخفاض الأقساط في عام 2022. وعلى الرغم من أنّ إجمالي الأقساط المكتتبة (GWP) قد تراجع بشكل أكبر في عام 2023، إلا أنّ صافي الأقساط المكتتبة (NWP)، أي التدفّق الفعلي إلى شركات التأمين، زاد مقارنة بالعام السابق، غير أنّ النسبة المجمّعة التي انخفضت بشكل حاد في عام 2022 ارتفعت في عام 2023، ولوحظ نفس الاتجاه في المكوّنين؛ أي نسبة الخسارة ونسبة المصروفات. وفي ضوء انخفاض الاستثمارات، انخفضت أيضاً حصّة إيرادات الاستثمار في إجمالي الدخل. كما ساهم ارتفاع النسبة المجمّعة إلى جانب انخفاض دخل الاستثمار في العائد السلبي على حقوق الملكية، ومع ذلك، ظلّت الملاءة المالية لشركات التأمين راسخة، حيث تجاوزت الملاءة المالية بكثير نسبة 200%، سواء على المستوى الفردي أو المجمّع (جدول 3-2).

جدول 3-2: مؤشّرات مختارة

	2021	2022	2023
إجمالي الأقساط المكتتبة (بالمليون ريال قطري)	18,314	16,047	15,004
صافي الأقساط المكتتبة (بالمليون ريال قطري)	11,773	11,327	11,574
نسبة الاحتفاظ (%)	64.3	70.6	77.1
النسبة المجمعة (%)	91.4	79.4	96.5
نسبة الخسارة (%)	66.5	61.2	75.9
نسبة المصروفات (%)	24.9	18.2	20.6
العائد على حقوق الملكية (شركات ذات مسؤولية محدودة) (%)	6.3	3.3-	1.2-
نسبة الرافعة المالية (شركات ذات مسؤولية محدودة) (%)	75.9	90.9	88.1
متوسط نسبة الملاءة المالية– على أساس فردي (%)	240.0	249.1	260.5
متوسط نسبة الملاءة المالية– على أساس مجمّع (%)	254.6	224.0	249.0
المخصصات الفنية/ صافي الأقساط المكتسبة (%)	134.6	114.9	113.1
دخل الاستثمار /إجمالي الدخل (%)	7.2	1.9	0.6
نسبة السيولة (%)	124.6	105.9	116.4
إجمالي الدخل (بالمليون ريال قطري)	19,870	16,484	15,172

المصدر: مصرف قطر المركزي.

الفصل الثالث: التطوّرات في المؤسّسات المالية الأخرى

على الرغم من استمرار انخفاض إجمالي الأقساط المكتتبة (GWP)، ارتفع صافي الأقساط المكتتبة (NWP) في عام 2023. كما ارتفعت نسبة الاحتفاظ بشكل حاد في عامي 2022 و2023، ممّا يعكس تحسّن كفاءة شركات التأمين (رسم بياني 3-2).

رسم بياني 3-2: إجمالي الأقساط المكتتبة وصافي الأقساط المكتتبة ونسبة الاحتفاظ

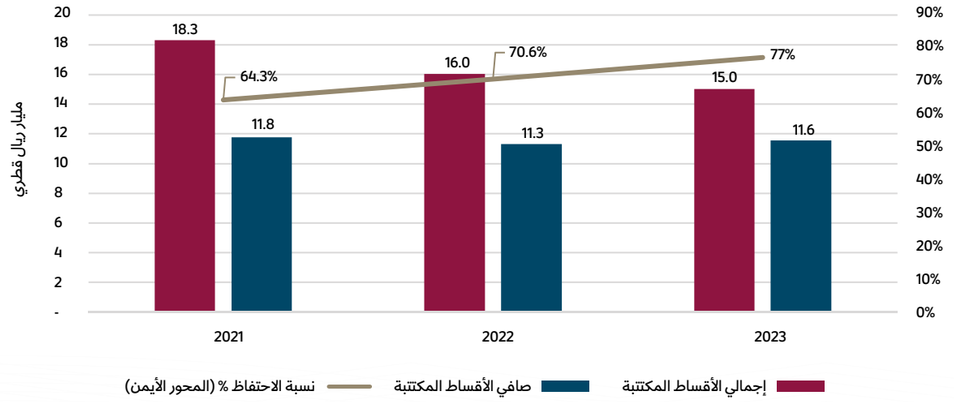

المصدر: مصرف قطر المركزي.

بعد الانخفاض الحادّ في النسبة المجمّعة في عام 2022 بسبب انخفاض نسبة المصروفات ونسبة الخسائر، كان هناك ارتفاع حادّ في نسبة الخسائر وارتفاع طفيف في نسبة المصروفات في عام 2023، ممّا أدى إلى ارتفاع النسبة المجمّعة (رسم بياني 3-3). وساهمت الزيادة في إجمالي المطالبات إلى جانب انخفاض إجمالي الأقساط في ارتفاع النسبة المجمعة.

رسم بياني 3-3: نسبة المصروفات ونسبة الخسائر والنسبة المجمّعة

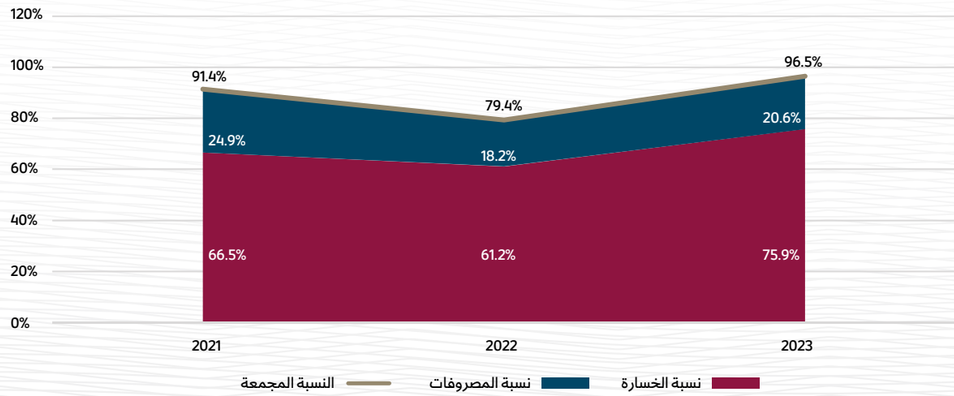

المصدر: مصرف قطر المركزي.

نظراً للتغيّر في التقديرات المتعلّقة بالمخصّصات الفنّية، لوحظ انخفاض هامشي في نسبة المخصّصات الفنّية مقارنة بصافي الأقساط المكتسبة.

رسم بياني 3-4: المخصّصات الفنّية

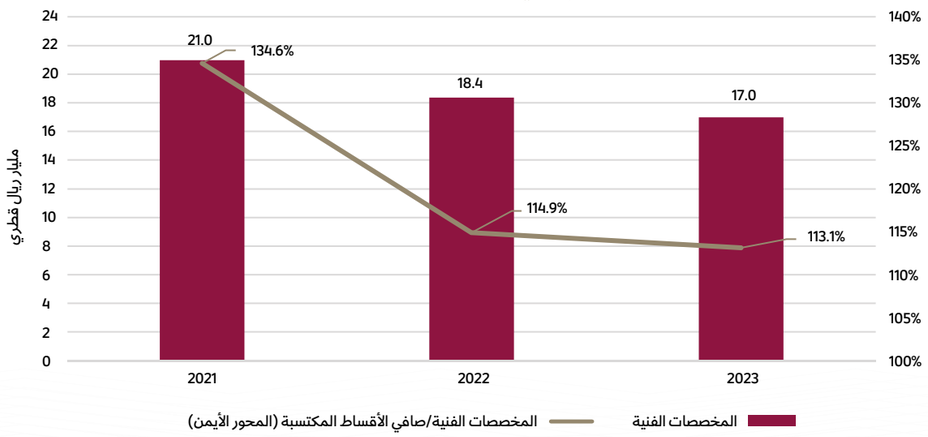

المصدر: مصرف قطر المركزي.

2.1.3 بنك قطر للتنمية

يركز بنك قطر للتنمية كمؤسسة مالية تنموية على تطوير المجالات ذات الأولوية، كما أنّه يعتبر مؤسسة غير ربحية تدعم الشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم من خلال التمويل وتطوير المهارات وتشجيع الصادرات وتوفير الفرص على الصعيد المحلي والعالمي، كما يعمل على التطوير العقاري وتقديم القروض السكنية للمواطنين. إضافة إلى ذلك، قدّم البنك دعماً ائتمانياً أعلى بكثير خلال عامي 2020 و2021 استجابة للجائحة، وكان هناك بعض الانخفاض في منح الائتمان من قبل البنك في عام 2022، تلاه انتعاش طفيف في عام 2023. وبالنسبة للنمو المتواضع في الائتمان، كانت هناك زيادة حادّة في الاستثمارات في الأوراق المالية من قبل بنك قطر للتنمية، وقد ارتفعت حصّة الأوراق المالية في إجمالي الموجودات من 16.0% في عام 2022 إلى 22.3% عام 2023، كذلك سجّلت الأرصدة لدى مصرف قطر المركزي والبنوك نمواً جيداً. ونتيجة لذلك، نمت موجودات بنك قطر للتنمية بنسبة 12.5% في عام 2023 (رسم بياني 3-5).

رسم بياني 3-5: موجودات بنك قطر للتنمية

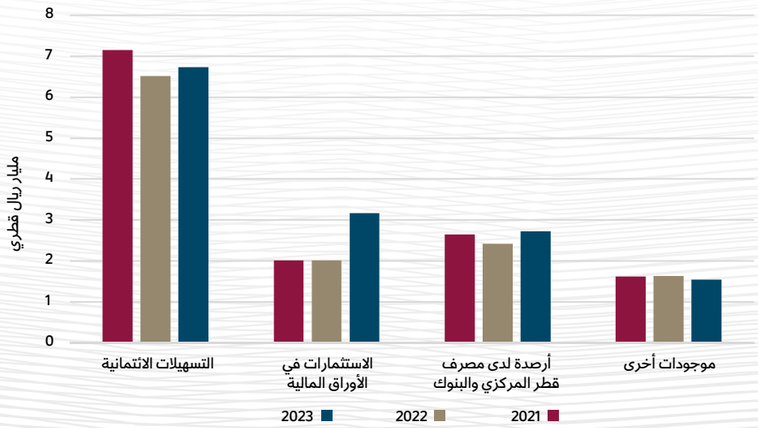

المصدر: مصرف قطر المركزي.

الفصل الثالث: التطوّرات في المؤسّسات المالية الأخرى

ساهم النمو الجيّد في الموجودات إلى جانب انخفاض إجمالي رأس المال والاحتياطيات في انخفاض رسملة بنك قطر للتنمية والتي لا زالت مرتفعة، حيث شكّلت حصة رأس المال أكثر من ثلثي إجمالي الموجودات (رسم بياني 3-6). وتحسّنت الجودة العالية لرأس مال البنك حيث ارتفعت حصة رأس المال المدفوع في إجمالي رأس المال والاحتياطيات إلى 95.7% من 84.0% في العام السابق، وكانت مخصّصات القروض غير المنتظمة مرتفعة بنسبة 95%. وكما في السنوات السابقة، لم يكن هناك اعتماد على البنوك لتمويل أنشطة البنك، وبالتالي، وعلى الرغم من بعض الانخفاض في رأس المال والاحتياطيات، ظل كل من مستوى رأس المال وجودته مرتفعين في بنك قطر للتنمية، ما يشير إلى استمرارية مرونة البنك وقدرته على توسيع نطاق عمله.

رسم بياني 3-6: رأس المال المرتفع وعالي الجودة في بنك قطر للتنمية

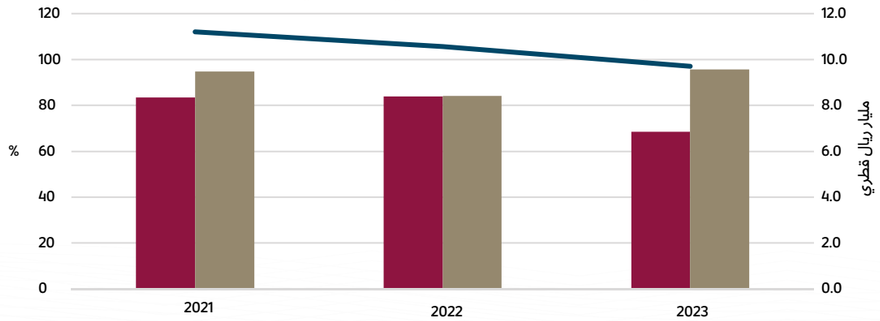

المصدر: مصرف قطر المركزي.

3.1.3 التطوّرات في شركات التمويل

واصلت ثلاث شركات تمويل مرخّصة من مصرف قطر المركزي (الجزيرة للتمويل، والأولى للتمويل، وبيت التمويل القطري) تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لمختلف فئات المقترضين. وضمن تدابير السياسة العامة، تجدر الإشارة إلى أنه تم رفع المدة القصوى لفترة التعاقد مع مدقّق الحسابات القانوني من 3 إلى 5 سنوات.

الأداء

بلغ إجمالي موجودات شركات التمويل في نهاية عام 2023 نحو 2.51 مليار ريال قطري مقارنة بنحو 2.49 مليار ريال قطري في العام السابق، وشهدت أنشطة التمويل الإسلامي من قبل هذه الشركات زيادة متواضعة، بينما انخفضت الاستثمارات المالية خلال عام 2023 (رسم بياني 3-7). ومن بين المطلوبات لشركات التمويل، كان التمويل من المؤسسات المالية أقل، وهو ما يمكن أن يُعزى إلى ارتفاع مستويات أسعار الفائدة في الدولة تماشياً مع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

رسم بياني 3-7: شركات التمويل -الموجودات وحقوق الملكية والمطلوبات

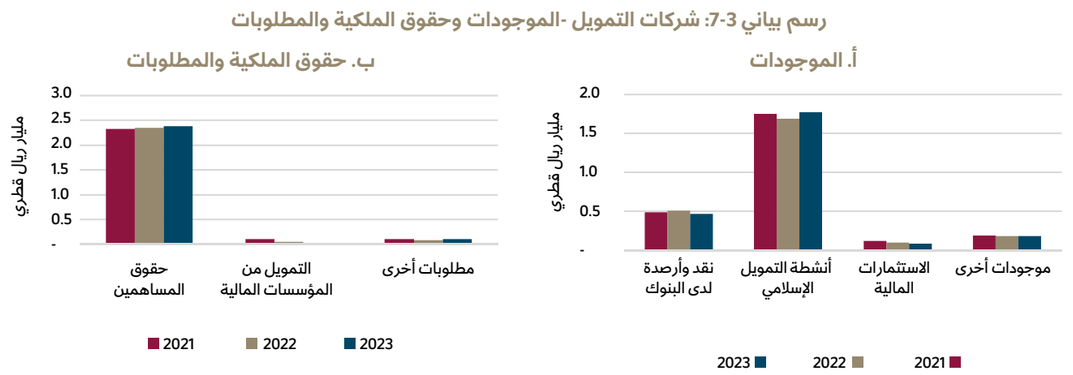

المصدر: مصرف قطر المركزي.

انخفضت حصّة الأرصدة النقدية في إجمالي الموجودات، ما يمكن أن يُعزى إلى ارتفاع التمويل الإسلامي إلى جانب انخفاض القروض من المؤسسات المالية. ومع ذلك، لا تزال الأرصدة النقدية تستحوذ على 18.7% من إجمالي الموجودات ممّا يشير إلى توفّر سيولة جيدة لدى هذه الشركات، كما شهدت نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات والتي تبلغ مستويات عالية مزيداً من الارتفاع. وظلت نسبة هذه الموجودات مستقرّة مقارنة بإجمالي موجودات البنوك، في حين ارتفعت نسبتها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

جدول 3-3: شركات التمويل – نسب مختارة (%)

	2021	2022	2023
النقد والأرصدة لدى البنوك/إجمالي الموجودات	19.2	20.5	18.7
التمويل الإسلامي/إجمالي الموجودات	68.8	68.0	70.7
الاستثمارات المالية/إجمالي الموجودات	4.7	4.1	3.3
القروض من المؤسسات المالية/حقوق المساهمين	4.3	2.0	0.4
حقوق المساهمين/إجمالي الموجودات	91.4	94.6	95.2
إجمالي الموجودات/إجمالي موجودات البنوك	0.14	0.13	0.13
إجمالي الموجودات/الناتج المحلي الإجمالي	0.39	0.29	0.32

المصدر: مصرف قطر المركزي.

4.1.3 التطوّرات في شركات الاستثمار

يتـم تقديـم خدمـات إدارة الموجـودات والخدمـات المصرفيـة الاسـتثمارية وخدمـات الاسـتثمار العقـاري مـن قبـل شـركتين اسـتثماريتين تعمـلان فـي دولـة قطـر ومرخّصتيـن مـن مصـرف قطـر المركـزي، وهمـا: شـركة المسـتثمر الأول وبيـت الاسـتثمار. وضمـن تدابيـر السياسـة العامـة، تجـدر الإشـارة إلـى أنّـه كمـا هـو الحـال فـي شـركات التمويـل، تـم رفـع المـدة القصـوى لفتـرة التعاقـد مـع مدقّـق الحسـابات القانونـي مـن 3 إلـى 5 سـنوات.

الأداء[5]

فـي نهايـة عـام 2023، بلـغ إجمالـي موجـودات شـركات الاسـتثمار 522.3 مليـون ريـال قطـري، مسـجّلاً نمـواً متواضعـاً بنسـبة 2.7% خـلال العـام قيـد المراجعـة، واسـتمر ارتفـاع النقـد وأرصـدة البنـوك لـدى هـذه الشـركات، مـا أدى إلـى الزيـادة فـي إجمالـي الموجـودات، بينمـا بقيـت الاسـتثمارات الماليـة مسـتقرّة بعـد انخفاضهـا خـلال عـام 2022. ويمكـن أن يُعـزى ذلـك إلـى التقلّبـات السـائدة وضعـف أداء سـوق الأسـهم (رسـم بيانـي 3-8).

رسم بياني 3-8: اتجاهات بنود الميزانية العمومية لشركات الاستثمار خلال 2021 - 2023

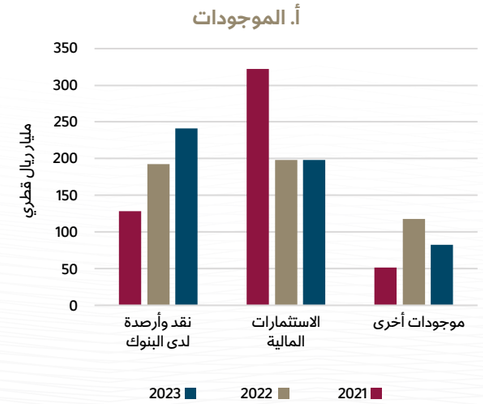

المصدر: مصرف قطر المركزي.

ونظـراً لارتفـاع الأرصـدة النقديـة، ظلّـت السـيولة لـدى شـركات الاسـتثمار جيّـدة (جـدول 3-4). وكمـا ذُكـر فـي التقاريـر السـابقة بالنسـبة إلـى المطلوبـات الضئيلـة غيـر المتعلّقـة بحقـوق الملكيـة، فـإنّ المخاطـر تأتـي علـى عاتـق المسـاهمين إلـى حـد كبيـر، علـى الرغـم مـن أنّ حصّتهـا فـي إجمالـي الموجـودات بـدأت تنخفـض خـلال العامـين الماضييـن؛ حيـث انخفضـت مـن 99.1% فـي عـام 2021 إلـى 94.6% ثـم إلـى 93.2%. كذلـك بقيـت نسـبة إجمالـي موجـودات شـركات الاسـتثمار مسـتقرّة مقارنـة بموجـودات البنـوك مـع ارتفاعهـا إلـى الناتـج المحلـي الإجمالـي.

جدول 3-4: المؤشّرات المختارة لشركات الاستثمار

	2021	2022	2023
النقد وأرصدة البنوك/إجمالي الموجودات	25.6	37.9	46.1
الاستثمارات المالية/إجمالي الموجودات	64.2	39.0	38.0
حقوق المساهمين/إجمالي الموجودات	99.1	94.6	93.2
إجمالي الموجودات/إجمالي موجودات البنوك	0.03	0.03	0.03
إجمالي الموجودات/الناتج المحلي الإجمالي	0.08	0.06	0.07

المصدر: مصرف قطر المركزي.

5.1.3 التطوّرات في محال الصرافة

العمـلات الأجنبيـة مطلوبـة فـي دولـة قطـر لأغـراض التعليـم والسـياحة والتحويـلات الماليـة مـن قبـل العـدد الكبيـر مـن الوافديـن، وتلعـب محـال الصرافـة دوراً رئيسـياً فـي شـراء وبيـع العمـلات الأجنبيـة لهـذه الأغـراض.

تدابير السياسة العامة

تم إلغاء التعميم رقم (33) لسنة 2015 والسماح لمحال الصرافة بتحصيل عمولات على عمليات البيع والشراء للدولار الأمريكي.

علاوة على ذلك، أصدر مصرف قطر المركزي في يناير 2023 توجيهات إلى محال الصرافة كما يلي:

- السـماح لمحـال الصرافـة باسـتلام رسـوم علـى معامـلات بيـع وشـراء الـدولار الأمريكـي، والسـماح لهـا أيضـاً بوضـع هوامـش فوائـد معيّنـة وفقـاً لقيمـة التعامـلات لتغطيـة التكاليـف النقديـة المترتّبـة عليهـا جزئيـاً عنـد الحصـول علـى الـدولار الأمريكـي مـن مصـادر أخـرى غيـر مصـرف قطـر المركـزي لخدمـة شـبكة أكبـر مـن العمـلاء. ومـع ذلـك فقـد تـم توجيـه محـال الصرافـة بضمـان الشـفافية عنـد تحميـل هامـش التكلفـة علـى العمـلاء.
- يجـب أن تتبـع أسـعار شـراء وبيـع الـدولار الأمريكـي مقابـل الريـال القطـري لجميـع أنـواع معامـلات العمـلاء (مثـل التبـادلات النقديـة والتحويـلات الماليـة والمدفوعـات الدوليـة والتجـارة والاسـتثمارات ومـا إلـى ذلـك) أسـعار الصـرف التاليـة: يكـون الحـدّ الأقصـى لسـعر البيـع عنـد 3.65 ريـال قطـري لـكل دولار أمريكـي والحـد الأدنـى لسـعر الشـراء عنـد 3.63 ريـال قطـري لـكل دولار أمريكـي.
- يجـب علـى المؤسسـات الماليـة ضمـان الشـفافية الكاملـة فـي فـرض الرسـوم علـى معامـلات العمـلاء أو أي عمـولات علـى جميـع أنـواع المعاملات ولا ينبغـي إدراج هـذه الرسـوم كجـزء مـن هامـش سـعر الصـرف والـذي يجـب الإفصـاح عنـه للعمـلاء بشـكل منفصـل.
- يجـب أن تكشـف الإيصـالات الصـادرة للعمـلاء مـن قبـل المؤسسـات الماليـة بوضـوح عـن هامـش سـعر الصـرف لشـراء وبيـع الـدولار الأمريكـي مقابـل الريـال القطـري بالإضافـة إلـى رسـوم المعامـلات أو أي عمـولات يتـم فرضهـا علـى العمـلاء لجميـع أنـواع المعامـلات.

5 يعتمد التحليل على البيانات المدقّقة لشركة المستثمر الأول والبيانات غير المدقّقة لبيت الاستثمار.

الفصل الثالث: التطوّرات في المؤسّسات المالية الأخرى

الأداء

خلال عام 2023، خفّضت محال الصرافة أرصدتها لدى البنوك ممّا ساهم في انخفاض طفيف في موجوداتها بعد ارتفاع حادّ في العام السابق (رسم بياني 3-9)، وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام 2023 نحو 2.4 مليار ريال قطري. أمّا في جانب المطلوبات، فقد انخفضت الأرصدة للبنوك ولمحال الصرافة والفروع بشكل حادّ. واستمر رأس المال المدفوع في الارتفاع خلال عام 2023 ممّا أدى إلى استمرار ارتفاع حقوق المساهمين.

رسم بياني 3-9: محال الصرافة - بنود الميزانية العمومية الرئيسية خلال 2021 - 2023

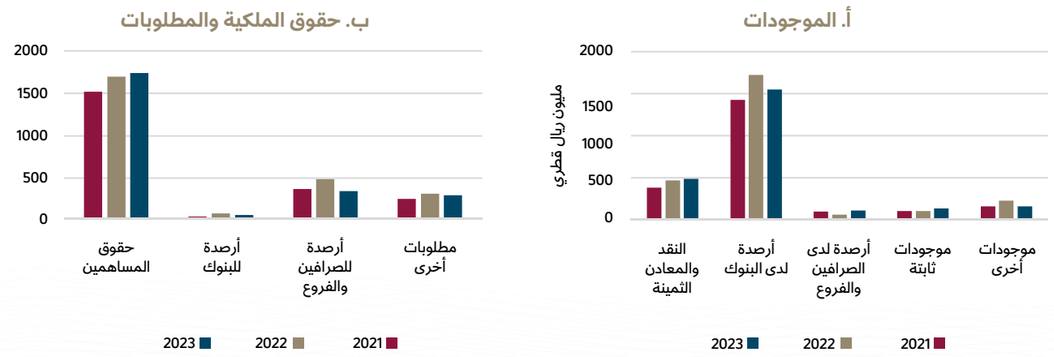

المصدر: مصرف قطر المركزي.

حافظت محال الصرافة على مستوى عالٍ من الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات السائلة[6]. وشهدت حصّة صافي الموجودات السائلة (الموجودات السائلة -المطلوبات السائلة) عام 2022 انخفاضاً طفيفاً لكنّها ارتفعت إلى حدّ كبير في عام 2023، ويُشير هذا المستوى المرتفع من السيولة إلى مرونة محال الصرافة وقدرتها على توسيع نطاق أنشطتها بصورة أكبر.

رسم بياني 3-10: السيولة لدى محال الصرافة

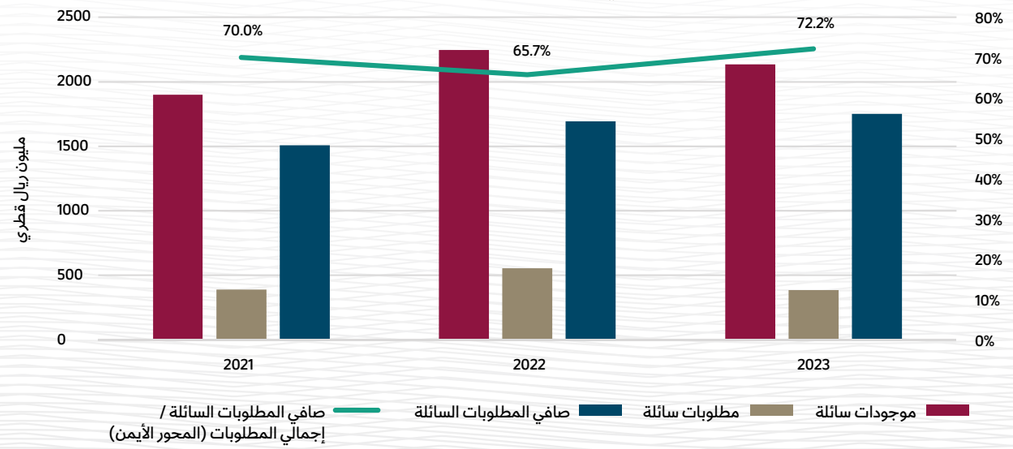

المصدر: مصرف قطر المركزي.

6 تتكوّن الموجودات السائلة لدى محال الصرافة من النقد والأرصدة لدى البنوك والأرصدة لدى محال الصرافة والفروع. وتشمل المطلوبات السائلة الأرصدة للبنوك والأرصدة لمحال الصرافة والفروع.

كما تم الإشارة سابقاً، انخفضت الموجودات لدى محال الصرافة في السنة قيد المراجعة بعد ارتفاعها الحادّ في عام 2022، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض الأرصدة لدى البنوك. كذلك ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 2.5% بالإضافة إلى نمو بنسبة 12.7% في العام السابق، وأدّت هذه الزيادة إلى جانب انخفاض الموجودات في عام 2023 إلى زيادة نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات. وقد تحقّق هذا التحسّن في الرسملة من خلال زيادة حصة رأس المال المدفوع.

جدول 3-5: المؤشّرات المختارة لمحال الصرافة (%)

	2021	2022	2023
نمو الموجودات	10.5	19.6	5.8-
نمو حقوق المساهمين	9.8	12.7	2.5
حقوق المساهمين/إجمالي الموجودات	70.5	66.4	72.3
رأس المال المدفوع/حقوق المساهمين	54.7	52.9	63.0
الأرباح المحتجزة/حقوق المساهمين	27.7	29.5	18.4
إجمالي الموجودات/إجمالي موجودات البنوك	0.12	0.14	0.12
إجمالي الموجودات/الناتج المحلي الإجمالي	0.33	0.30	0.31

المصدر: مصرف قطر المركزي.

زادت عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بشكل مستمر على مدى السنوات الثلاثة الماضية. وفي عامي 2022 و2023، تجاوزت عمليات شراء العملات الأجنبية عمليات البيع ممّا يُشير إلى سداد المستحقّات السابقة وتراكم الاحتياطيات معها.

رسم بياني 3-11: عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية من قبل محال الصرافة

المصدر: مصرف قطر المركزي.

الفصل الثالث: التطوّرات في المؤسّسات المالية الأخرى

التحويلات المالية على المستوى العالمي

وفقاً لتقرير "موجز الهجرة والتنمية" الصادر عن البنك الدولي في ديسمبر 2023، نمت التحويلات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بما يُقدّر بنحو 3.8% في عام 2023، وهو ما يمثّل تراجعاً عن المكاسب المرتفعة التي تحقّقت في العامين السابقين. وذكر الموجز كذلك أنه في عام 2023 بلغت قيمة تدفّقات التحويلات إلى تلك الدول ما يُقدّر بنحو 669 مليار دولار أمريكي تُعزى إلى مرونة أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة ودول مجلس التعاون الخليجي.

وارتفعت التحويلات في المنطقة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 8%، وجنوب آسيا بنسبة 7.2%، وشرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 3%، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 1.9%، أما التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فانخفضت بنسبة 5.3% ويرجع ذلك أساساً إلى الانخفاض الحاد في التدفّقات إلى مصر.

في هذا السياق، يعكس الموجز القلق إزاء خطر انخفاض الدخل الحقيقي للمهاجرين في عام 2024 في مواجهة التضخّم العالمي وانخفاض آفاق النمو. ومن ثمّ، يُتوقّع أن يتراجع نمو التحويلات أكثر إلى 3.1% في عام 2024.

إضافة إلى ذلك، يُشير الموجز إلى أنّ تكلفة إرسال 200 دولار أمريكي إلى البلدان منخفضة ومتوسّطة الدخل ارتفعت إلى 6.2% في المتوسّط في الربع الثاني من عام 2023. ولا تزال البنوك تشكّل القناة الأكثر تكلفة (بمتوسّط تكلفة 12.1%) والأرخص عبر مشغّلي شبكات الهاتف الجوّال (4.1%).

التحويلات المالية من دولة قطر عبر محال الصرافة

تراجعت التحويلات الصادرة من خلال محال الصرافة في دولة قطر في عام 2023 بعد زيادتها لمدة عامين (رسم بياني 3-12)، وتم تسجيل هذا التراجع من قبل جميع الوجهات الإقليمية الرئيسية، باستثناء الدول الغربية المتقدمة، أي أوروبا والولايات المتحدة وكندا. كما ظلّت حصّة الأموال الموجّهة إلى آسيا مهيمنة وشكّلت أكثر من ثلاثة أرباع مجموع التحويلات. وبالمثل، استمرّت حصّة التحويلات إلى الدول الخمسة الأولى في الانخفاض من 72.8% إلى 70.4%، أما حصّة أوروبا والولايات المتحدة وكندا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي) فمثّلت 9% لكل منها.

رسم بياني 3-12: التحويلات المالية من دولة قطر عبر محال الصرافة على مستوى المنطقة

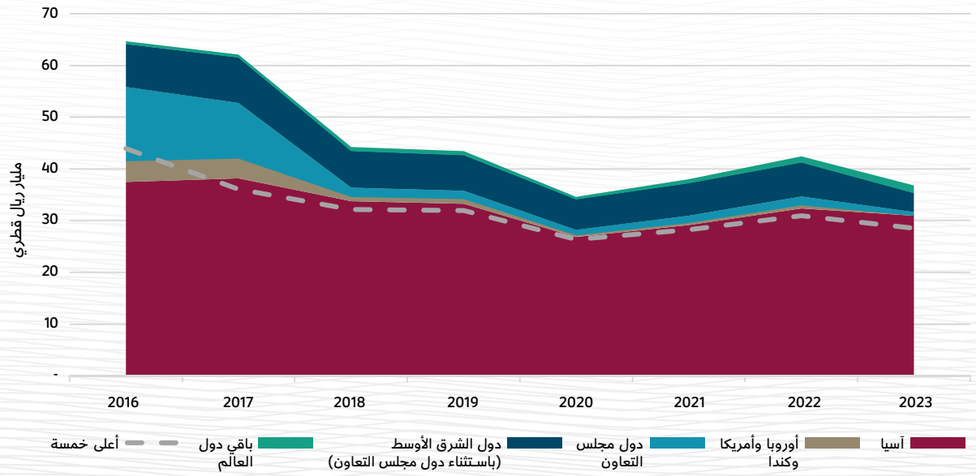

المصدر: مصرف قطر المركزي.

2.3 التطورات في المؤسسات المالية المصرّح لها من هيئة تنظيم مركز قطر للمال

تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتصريح للمؤسسات المالية المرخّصة من مركز قطر للمال وتنظيمها؛ وتتضمّن: بنوك الشركات، وبنوك الاستثمار، وشركات إدارة الاستثمار، والشركات الاستشارية، وشركات التأمين، ووسطاء التأمين. ويُشكّل مركز قطر للمال مركزاً عالمياً للمال والأعمال ومنصّة داخل الحدود تسمح بتقديم الفُرص للشركات بهدف التوسّع من منطقة الشرق الأوسط وإليها.

في عام 2023، صرّحت هيئة تنظيم مركز قطر للمال لشركتين اثنتين بمزاولة الأعمال في مركز قطر للمال، في حين سحبت التصريح الممنوح لشركتين. وبلغ عدد الشركات التي لم تُباشر بعد مزاولة الأعمال في المركز (7) شركات، أما الشركات التي لم تبدأ بتنفيذ الأنشطة المنظّمة/ الخاضعة للرقابة بعد، فبلغ عددها (4) شركات (جدول 3-6).

جدول 3-6: نوع ومنشأ المؤسسات المصرّح لها من هيئة تنظيم مركز قطر للمال التي باشرت العمل (31 ديسمبر 2023)

نوع المؤسسة المالية	مؤسسات محلية	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	بلدان أخرى	المجموع
بنوك الشركات	-	4	5	9
بنوك الاستثمار	2	-	-	2
شركات إدارة الاستثمار	7	-	5	12
الشركات الاستشارية	2	-	10	12
شركات التأمين	3	4	3	10
وسطاء التأمين	4	1	1	6
مكاتب التمثيل	-	2	2	4
المجموع	18	11	26	55

المصدر: هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

1.2.3 التطوّرات في بنوك الشركات

كما في 31 ديسمبر 2023، سجّلت بنوك الشركات العاملة في مركز قطر للمال نسبة 86% من إجمالي القطاع المصرفي في المركز، حيث بلغ مجموع الموجودات 66 مليار ريال قطري، في حين شكّلت بنوك الاستثمار العاملة في المركز نسبة 14% وبلغ مجموع الموجودات 10 مليارات ريال قطري. وسجّلت موجودات القطاع المصرفي في المركز ما يُقارب 3.9% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي المحلي. وارتفعت موجودات بنوك الشركات في المركز بنسبة 29% مقارنة بالسنة الماضية كما في 31 ديسمبر 2023، علماً بأنّ الموجودات تركّزت في أكبر ثلاثة بنوك شركات.

من ناحية أخرى، سجّلت بنوك الشركات العاملة في المركز أرباحاً بقيمة 358 مليون ريال قطري في عام 2023 مقارنة مع 299 مليون ريال قطري في عام 2022. ولم يطرأ أي تغيير على العائد على الموجودات (ROA) في حين ارتفع العائد على حقوق الملكية (ROE) في عام 2023 نظراً للعائد على الربحية المسجّل في إحدى الشركات. كما انخفض صافي هامش الفائدة وصافي العائد على الفائدة لبنوك الشركات في مركز قطر للمال بنسبة 0.7% و0.5% على التوالي. وترجع التغيّرات في نسبة مكاسب/ خسائر القيمة العادلة إلى إجمالي الدخل إلى التعديلات على القيمة السوقية على محافظ أدوات الدين خلال دورة رفع أسعار الفائدة (جدول 3-7).

جدول 3-7: مؤشّرات الأداء – بنوك الشركات

	2021/12/31 مليون ريال قطري	2022/12/31 مليون ريال قطري	2023/12/31 مليون ريال قطري
الأرباح	481	299	358
صافي الدخل من الفائدة	713	465	425
الدخل من غير الفائدة	36	22	167
المصروفات التشغيلية	181	155	192
	%	%	%
العائد على حقوق الملكية – الشركات ذات المسؤولية المحدودة فقط	37.6	1.0	9.3
العائد على الموجودات	1.0	0.6	0.6
صافي هامش الفائدة	1.5	1.0	0.7
صافي العائد على الفائدة	1.5	0.9	0.5
الدخل من الفائدة/ الموجودات المدرة للفوائد	2.5	2.8	4.9
مصروفات الفائدة/ المطلوبات المحمّلة بالفوائد	1.1	2.0	4.5
الخسائر الائتمانية/ صافي الدخل من الفائدة	3.1	0.0	2.7
مكاسب (خسائر) القيمة العادلة/ إجمالي الدخل	0.2-	7.7-	2.7-
الدخل من غير الفائدة/ إجمالي الدخل	4.8	4.5	28.2
صافي الرسوم والعمولات/ إجمالي الدخل	7.5	10.2	12.8
التكلفة/ إجمالي الدخل	24.2	31.9	32.4
تكاليف الموظفين/ إجمالي الدخل	12.5	17.3	21.6
تكاليف الموظفين/ المصروفات التشغيلية	51.4	54.2	66.5
المصروفات التشغيلية/ إجمالي الموجودات	0.4	0.3	0.3

المصدر: هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

كما في نهاية عام 2023، انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى القروض والسُلف من 3.3% إلى 1.6% نظراً لإعادة تصنيف القروض غير المنتظمة (جدول 3-8).

جدول 3-8: معدّلات المخاطر الائتمانية لدى بنوك الشركات (%)

	2021/12/31	2022/12/31	2023/12/31
القروض غير المنتظمة/القروض والسُلف	2.0	3.3	1.6
المخصصات/ القروض والسُلف	1.1	2.5	1.3
نسبة التغطية المحددة	58.3	62.7	76.7
إجمالي نسبة التغطية	80.0	90.5	126.6
إجمالي الانخفاض في القيمة/ إجمالي الموجودات	0.7	0.8	0.6
حجم الانكشافات الكبيرة في الميزانية العمومية/ إجمالي الموجودات	88.1	89.0	83.7
إجمالي الانكشافات الكبيرة/ إجمالي الموجودات والبنود خارج الميزانية العمومية	86.2	87.1	82.2

المصدر: هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

كما في نهاية عام 2022 إلى نهاية عام2023، تم تسجيل تحسّن في معدّلات كفاية رأس المال يعود للنمو في الدخل المحتفظ به لدى كافة الشركات (جدول 3-9). على سبيل المثال: ارتفع "إجمالي نسبة كفاية رأس المال " إلى 56.8% في عام 2023 مقارنة بنسبة 46.5% في عام 2022. وبالمثل ارتفعت "نسبة كفاية رأس المال الأساسي بالشريحة الأولى" إلى 53.7% في عام 2023 مقارنة بنسبة 43% في عام 2022.

جدول 3-9: نسب كفاية رأس المال لدى بنوك الشركات – الشركات ذات المسؤولية المحدودة فقط (%)

	2021/12/31	2022/12/31	2023/12/31
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	43.8	46.5	56.8
نسبة كفاية رأس المال الأساسي بالشريحة الأولى	39.1	43.0	53.7
إجمالي نسبة كفاية رأس المال الأساسي بالشريحة الأولى	39.1	43.0	53.7
نسبة الرافعة المالية	6.2	31.8	25.4
إجمالي رأس المال/ إجمالي الموجودات	7.2	37.3	28.3
متوسط الموجودات المرجّحة بأوزان المخاطر	53.1	46.3	40.4

المصدر: هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

الفصل الثالث: التطوّرات في المؤسّسات المالية الأخرى

استمرّت نسب السيولة للبنوك العاملة في مركز قطر للمال في تسجيل معدّلات قوية في عام 2023 (جدول 3-10). على سبيل المثال: انخفضت نسبة "مصادر الأموال قصيرة الأجل/ إجمالي مصادر الأموال" إلى 11.4% في عام 2023 مقارنةً بنسبة 19% في عام 2022. وبالمثل انخفضت نسبة "التمويل الممنوح للبنوك/ مصادر الأموال من البنوك (باستثناء مؤسسات المجموعة)" إلى 237.2% في عام 2023 مقارنة بنسبة 533.9% في عام 2022. ومع ذلك تظهر بعض مؤشّرات السيولة هبوطاً في عام 2023 مثل "الموجودات السائلة/إجمالي الموجودات" و "الموجودات السائلة/إجمالي التمويل" و"الودائع المستقرّة/ إجمالي الودائع".

جدول 3-10: مخاطر السيولة لدى بنوك الشركات (%)

	2021/12/31	2022/12/31	2023/12/31
الموجودات السائلة/إجمالي الموجودات	21.3	35.7	29.4
الموجودات السائلة/إجمالي التمويل	23.0	39.4	32.0
الموجودات السائلة/ إجمالي التمويل (باستثناء داخل المجموعة)	94.0	94.8	80.8
الودائع المستقرة/ إجمالي الودائع	96.4	98.4	96.7
المطلوبات المتقلّبة/ إجمالي المطلوبات	0.8	0.6	1.2
الائتمان/الودائع	61.9	29.9	43.2
مصادر الأموال من البنوك/ إجمالي مصادر الأموال	96.2	68.0	76.7
مصادر الأموال من البنوك/إجمالي مصادر الأموال (باستثناء مؤسسات المجموعة)	84.4	23.0	41.2
التمويل الممنوح للبنوك/ مصادر الأموال من البنوك (باستثناء مؤسسات المجموعة)	193.9	533.9	237.2
مصادر الأموال قصيرة الأجل/ إجمالي مصادر الأموال	16.8	19.0	11.4
مصادر الأموال متوسطة الأجل/ إجمالي مصادر الأموال	33.8	37.3	41.3
كبار المودعين/ إجمالي الودائع	38.5	23.8	25.3

المصدر: هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

2.2.3 التطوّرات في بنوك الاستثمار وشركات إدارة الاستثمار

سجّلت البنوك الاستثمارية العاملة في مركز قطر للمال وشركات إدارة الاستثمار تحسّناً في صافي الدخل من الفائدة ومكاسب القيمة العادلة من خلال الدخل على الرغم من انخفاض معدل الربحية والعائد على حقوق الملكية إلى 174 مليون ريال قطري و4.4% على التوالي (جدول 3-11).

جدول 3-11: أداء البنوك الاستثمارية وشركات إدارة الاستثمار

	2021/12/31 مليون ريال قطري	2022/12/31 مليون ريال قطري	2023/12/31 مليون ريال قطري
الربح/ (الخسارة)	194	249	174
صافي الدخل من الفائدة	21	11-	64
الدخل من غير الفائدة	611	572	553
المصروفات التشغيلية	381	453	529
	%	%	%
العائد على حقوق الملكية – الشركات ذات المسؤولية المحدودة فقط	6.1	7.0	4.4
العائد على الموجودات	2.6	2.5	1.5
مكاسب (خسائر) القيمة العادلة/ الدخل	20.1	1.7	10.3
خسائر الائتمان/ صافي الدخل من الفائدة	217.3	504.8	115.0
صافي الرسوم والعمولات/إجمالي الدخل	54.2	63.4	49.7
التكلفة/ إجمالي الدخل	60.3	80.8	85.9
تكاليف الموظفين/ إجمالي الدخل	42.9	54.0	57.7
تكاليف الموظفين/ المصروفات التشغيلية	71.1	66.8	67.2
المصروفات التشغيلية/إجمالي الموجودات	5.0	4.5	4.7

المصدر: هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

3.2.3 التطوّرات في الشركات الاستشارية

سـجّلت الشـركات الاستشـارية خسـائر بقيمـة 8 ملايـيـن ريـال قطـري فـي الأشـهر الاثنـي عشـر المنتهيـة فـي 31 ديسـمبر 2023 مقارنـة بالأربـاح البالغـة قيمتها 20 مليـون ريـال قطـري فـي العـام السـابق. يرجـع الانخفـاض فـي عـام 2023 إلـى أنّ شـركة استشـارية رابحـة قـد تحوّلـت إلـى بنـك وشـركة استشـارية أخـرى لـم تحقّـق أي دخـل مـن رسـوم الاستشـارات. وتُعتبـر غالبيـة الشـركات الاستشـارية مراكـز تكلفـة، وهـي فـروع لشـركات يتـم تسـجيل المعامـلات فـي مكاتبهـا فـي أوروبـا ودبـي (جـدول 3-12).

جدول 3-12: ربحية الشركات الاستشارية

	2021/12/31 مليون ريال قطري	2022/12/31 مليون ريال قطري	2023/12/31 مليون ريال قطري
الربح/(الخسارة)	(0.3)	20	8-
تعويض المصروفات	46	38	30
المصروفات التشغيلية	57	54	50
	%	%	%
تكاليف الموظفين/ المصروفات التشغيلية	68.4	61.9	65.4

المصدر: هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

4.2.3 التطوّرات في شركات التأمين ووسطاء التأمين[7]

سـجّل إجمالـي الموجـودات التابعـة لشـركات التأميـن العاملـة فـي مركـز قطـر للمـال ارتفاعـاً بسـيطاً فـي الأشـهر الاثنـي عشـر المنتهيـة فـي 31 ديسـمبر 2023 وصـل إلـى 577 مليـون ريـال قطـري مقارنـةً بمبلـغ 534 مليـون ريـال قطـري فـي عـام 2022(جـدول 3-13). كمـا ارتفـع إجمالـي حقـوق الملكيـة إلـى مبلـغ 268 مليـون ريـال قطـري فـي عـام 2023 مقارنـةً بمبلـغ 252 مليـون ريـال قطـري فـي عـام 2022.

7 تم احتساب البيانات لأربع شركات تأمين (شركات ذات مسؤولية محدودة فقط)؛ لم تُحتسب البيانات الخاصة بالفروع.

جدول 3-13: بنود الميزانية العمومية لشركات التأمين (مليون ريال قطري)

الموجودات	2021/12/31	2022/12/31	2023/12/31
النقد والأرصدة لدى البنوك	183	165	151
الاستثمارات والأوراق المالية المتداولة	138	137	183
ذمم إعادة التأمين	73	76	83
الذمم المدينة	66	68	84
المستحقات الأخرى	31	40	25
الموجودات الأخرى	32	41	44
إجمالي الموجودات	**522**	**527**	**570**
المطلوبات			
الاحتياطيات الفنية - العامة	72	67	76
الاحتياطيات الفنية – طويلة الأجل	0	0	0
احتياطيات الأقساط غير المكتسبة	115	123	134
ديون إعادة التأمين	22	31	12
المطلوبات داخل المجموعة	0.3	0.5	0.2
المطلوبات الأخرى	54	53	81
إجمالي المطلوبات	**263**	**275**	**302**
حقوق الملكية			
إجمالي حقوق الملكية	**259**	**252**	**268**

المصدر: هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

الفصل الثالث: التطوّرات في المؤسّسات المالية الأخرى

ارتفعـت الأعمـال المكتتبـة مـن قبـل شـركات التأميـن المرخّصـة مـن مركـز قطـر للمـال بنسـبة 1.6% فـي الأشـهر الاثنـي عشـر المنتهيـة فـي 31 ديسـمبر 2023. وسـجّلت شـركات التأميـن المرخّصـة مـن مركـز قطـر للمـال ربحـاً صافيـاً بقيمـة 151 مليـون ريـال قطـري خـلال العـام، أي ارتفـاع بنسـبة 144% مقارنـة بالسـنة الماضيـة. وبلغـت نسـبة العائـد علـى حقـوق الملكيـة 26.5% فـي عـام 2023، أي ارتفاعـاً مـن 2.2% فـي عـام 2022 (جـدول 3-14).

جدول 3-14 معدّلات الأداء لشركات التأمين (نهاية السنة)

	2021/12/31 مليون ريال قطري	2022/12/31 مليون ريال قطري	2023/12/31 مليون ريال قطري
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	860	799	812
صافي أقساط التأمين المكتتبة	702	610	561
صافي الأرباح	18	62	151
	%	%	%
الأقساط التجارية / إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	74.6	82.8	85
أقساط التجزئة / إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	25.4	17.2	15.0
النسبة المحتفظ بها	81.7	76.4	69.1
النسبة المجمّعة	85.4	85.2	70.9
نسبة الخسارة	60.6	50.2	36.4
نسبة المصروفات	24.5	33.7	31.7
دخل الاستثمار/ متوسط الموجودات المستثمرة الشركات ذات المسؤولية المحدودة فقط	2.5	2.6	3.8
صافي الأقساط المكتسبة/ حقوق المساهمين – الشركات ذات المسؤولية المحدودة فقط	42.0	49.8	50.8
الاحتياطيات الفنية/ صافي الأقساط المكتسبة – الشركات ذات المسؤولية المحدودة فقط	65.8	53.6	55.6
نسبة السيولة – الشركات ذات المسؤولية المحدودة فقط	449.5	458.5	420.0
نسبة الملاءة المالية	418.6	261.8	264.1
العائد على حقوق الملكية – الشركات ذات المسؤولية المحدودة فقط	(0.9-)	2.2	26.5

المصدر: هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

استمر التأميـن علـى الحـوادث والتأميـن الصحـي بالسـيطرة علـى سـوق شـركات التأميـن العاملـة فـي مركـز قطـر للمـال، وسـجّل نسـبة 43% مـن مجمـوع إجمالـي أقسـاط التأميـن المكتتبـة (GWP) فـي عـام 2023، مقارنـة بنسـبة 44% فـي عـام 2022. وانخفضـت نسـبة التأميـن طويـل الأجـل إلـى 11% (14% فـي عـام 2022)، بينمـا حافـظ قطـاع التأميـن علـى المركبـات (8%) علـى مسـتويات مشـابهة مقارنـة بالعـام السـابق. وارتفعـت نسـبة التأميـن علـى العقـارات إلـى 18% (مقارنـة بنسـبة 15% فـي عـام 2022) (رسـم بيانـي 3-13).

رسم بياني 3-13: إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لشركات التأمين المصرّح لها من هيئة تنظيم مركز قطر للمال بحسب مجال العمل (مليون ريال قطري، 12 شهراً منتهية في 31 ديسمبر 2022)

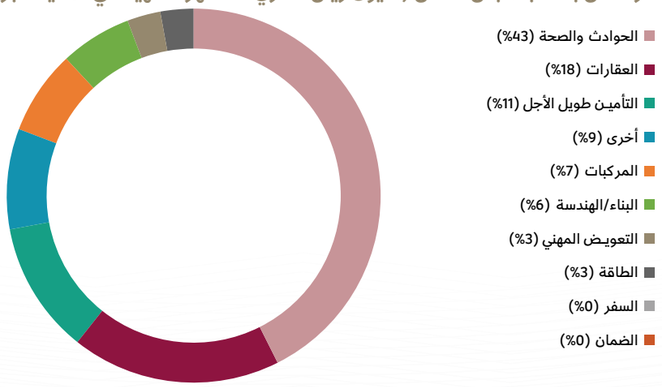

المصدر: هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

حافظـت شـركات التأميـن علـى النسـبة المجمّعـة عنـد معـدّل أقـل مـن 100% خـلال عـام 2023، وعكسـت تحسّـناً فـي الأداء فيمـا تجـاوزت أقسـاط التأميـن عـدد المطالبـات (رسـم بيانـي 3-14).

رسم بياني 3-14: النسبة المجمّعة لشركات التأمين المصرّح لها من هيئة تنظيم مركز قطر للمال

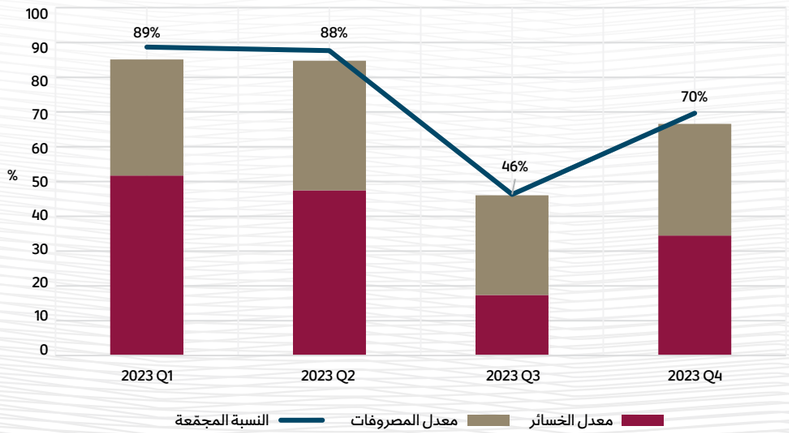

المصدر: هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

5.2.3 تقييم المخاطر وارتباط المؤسسات المصرّح لها من هيئة تنظيم مركز قطر للمال مع النظام المالي

ترتبط البنوك المصرّح لها من هيئة تنظيم مركز قطر للمال مع النظام المالي المحلي والاقتصاد المحلي الأوسع نطاقاً من خلال الانكشافات على البنوك الخاضعة لتنظيم مصرف قطر المركزي، والمؤسسات المحلية والكيانات الحكومية من خلال القروض والودائع وأوراق الدين. وبلغ مجموع الانكشاف على الاقتصاد المحلي 31.4 مليار ريال قطري بنهاية عام 2023 (جدول 3-15).

جدول 3-15: الانكشافات المحلية للبنوك المصرّح لها من هيئة تنظيم مركز قطر للمال (مليون ريال قطري)

* بنوك الشركات فقط

انكشافات البنوك المصرّح لها من مركز قطر للمال*	2021/12/31 مليون ريال قطري	2022/12/31 مليون ريال قطري	2023/12/31 مليون ريال قطري
أدوات الدين	10,214	12,310	10,935
القروض بين البنوك	4,863	4,427	5,346
إجمالي قروض العملاء	3,446	2,855	13,883
الودائع لدى البنوك	1,438	2,065	1,196
المجموع	19,961	21,657	31,360

المصدر: هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

3.3 الملاحظات الختامية

ضمن المؤسسات المالية الخاضعة لتنظيم مصرف قطر المركزي، سجّل بنك قطر للتنمية نمواً سليماً خلال عام 2023، تلته شركات الاستثمار وشركات التمويل. ومع ذلك، شهدت شركات التأمين ومحال الصرافة انخفاضاً طفيفاً في موجوداتها.

بالنسبة لبنك قطر للتنمية، على الرغم من التراجع الضئيل في رأس المال والاحتياطيات، إلا أنّ نسبة رأس المال إلى الموجودات وكذلك نسبته إلى جودة رأس المال ظلّت عالية، وكانت مخصّصات القروض غير المنتظمة مرتفعة جداً بنسبة 95%، ما يشير إلى استمرارية مرونة هذا البنك وقدرته على توسيع نطاق عمله.

ونظراً لارتفاع الأرصدة النقدية، ظلّت السيولة لدى شركات الاستثمار في مستوى جيد. وبما أنّ هذه الشركات لديها مطلوبات ضئيلة غير حقوق الملكية، فإنّ المخاطر يتحمّلها المساهمون إلى حد كبير.

استمرّت ملاءة شركات التمويل في الارتفاع في عام 2023 حيث ارتفعت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات بشكل إيجابي. كذلك أشار ارتفاع حصة الأرصدة النقدية في الموجودات، على الرغم من بعض الانخفاض، إلى توافر سيولة جيدة لدى هذه الشركات.

حافظت محال الصرافة على مستوى عالٍ من الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات السائلة وارتفع هذا المستوى بشكل كبير في عام 2023، ما يشير إلى مرونة محال الصرافة وقدرتها على توسيع نطاق انشطتها. كما ساهمت الزيادة الكبيرة في رأس المال المدفوع في الزيادة الحادة في نسبة رأس المال إلى الموجودات.

وعلى الرغم من انخفاض موجودات شركات التأمين الخاضعة لتنظيم مصرف قطر المركزي، إلا أنّ الملاءة المالية لشركات التأمين بقيت راسخة، حيث تجاوزت الملاءة المالية بكثير نسبة 200%، سواء على المستوى الفردي أو المجمّع. كما ارتفع صافي الأقساط المكتتبة في عام 2023 على الرغم من انخفاض إجمالي الأقساط المكتتبة، وارتفعت نسبة الاحتفاظ بشكل حادّ في عامي 2022 و2023، مما يعكس تحسّن كفاءة شركات التأمين.

وشهدت شركات التأمين المسجّلة في مركز قطر للمال تحسّناً في أدائها لتسجّل أرباحاً صافية بلغت 144 مليون ريال قطري خلال العام، بزيادة قدرها 157% مقارنة بالعام السابق، كما قفز العائد على حقوق الملكية لهذه الشركات من 2.0% في عام 2022 إلى 24.0% في عام 2023. وظلّت النسبة المجمّعة لشركات التأمين أقل من 100% طوال عام 2023، ممّا يعكس تحسّناً في الأداء مع تجاوز الأقساط عدد المطالبات.

وبلغ إجمالي تعرّض المؤسسات المالية المصرّح لها من هيئة تنظيم مركز قطر للمال للاقتصاد المحلي 31.4 مليار ريال قطري في نهاية عام 2023، ولم يطرأ أي تغيير على العائد على الموجودات لبنوك الشركات في مركز قطر للمال، في حين ارتفع العائد على حقوق الملكية في عام 2023 نتيجة العودة إلى الربحية في إحدى الشركات. كما أنّه في نهاية عام 2023، انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى القروض والسُلف من 3.3% إلى 1.6% بسبب إعادة تصنيف القروض غير المنتظمة، وتحسّنت نسب كفاية رأس المال، ما يُعزى إلى نمو الإيرادات المتبقية في جميع الشركات. أما نسبة السيولة لدى البنوك المسجّلة في مركز قطر للمال، فقد بقيت راسخة نتيجة الحفاظ على الإيداعات المصرفية الكبيرة.

وبشكل عام، شهدت المؤسسات المالية الأخرى بعض التباين في الأداء في مختلف الفئات، إلا أنها بقيت مؤسسات مالية قوية ومرنة في العموم.

الفصل الرابع:

التطوّرات في البنية التحتية المالية بدولة قطر

الفصل الرابع: التطوّرات في البنية التحتية المالية بدولة قطر

1.4 البنية التحتية لنظم الدفع والتسويات

1.1.4 التطوّرات في نظم الدفع

تتمثّل إحدى الوظائف الأساسية لمصرف قطر المركزي في إدارة العمليات المعقّدة بين مختلف نظم الدفع المترابطة وعلاقتها الواسعة باستقرار النظام المالي في الدولة، مع الحفاظ على نظام دفع آمن وكُفؤ يعمل على تقليل تكلفة المعاملات المالية. تمثّل نظم الدفع والتسويات دوراً حاسماً في تسهيل عمليات النظام المالي والنقدي في الاقتصاد. ولذلك، يُولي مصرف قطر المركزي أهمية قصوى لضمان وجود نظام دفع وتسويات موثوق وفعّال وآمن.

يشكّل نظام التسوية الإجمالية الفوري (RTGS) العمود الفقري لنظم الدفع ويعمل كأساس تقوم عليه نظم الدفع بالتجزئة وترتبط به داخل الدولة. بالإضافة لذلك، ومع التركيز المتزايد على التكنولوجيا في قطاع نظم الدفع، أصبحت مدفوعات التجزئة مجالاً رئيسياً للتركيز على التقدّم التكنولوجي. واستمراراً لمهمة تعزيز الابتكار، فقد بدأ مصرف قطر المركزي في عام 2023 بتنفيذ نظام الدفع الفوري "فوراً"، والذي يسمح بإرسال واستلام الأموال بين الحسابات المصرفية في الدولة بشكل فوري. بالإضافة الى ذلك تشمل نظم الدفع بالتجزئة التي يتم تشغيلها وإدارتها من قبل مصرف قطر المركزي:

- نظام المقاصّة الإلكترونية للشيكات (ECC)
- نظام الشبكة الوطنية لأجهزة الصرّاف الآلي ونقاط البيع (NAPS)
- نظام بوّابة التجارة الإلكترونية الوطنية (QPay)
- نظام الدفع من خلال الهاتف الجوّال (QMP)
- نظام الإيداع والخصم المباشر (QATCH)

تغطي هذه النظم جميع أدوات الدفع بالتجزئة المتوفّرة في الدولة، بما في ذلك البطاقات والشيكات، بالإضافة إلى الدفع المباشر من الحسابات من خلال القنوات الإلكترونية التي توفّرها البنوك عبر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوّال.

ولتحقيق هدف توفير خدمات دفع تتّسم بالكفاءة وسهولة الوصول إليها، مع مواكبة الاحتياجات والتوقّعات للعصر الرقمي، قام مصرف قطر المركزي بتنفيذ العديد من التدابير خلال العام:

- إطلاق بطاقة "هميان" الوطنية في مارس 2023 مع ميّزات إضافية تتعلق بالأمان وتكلفة أقل للعمليات حيث تتم تسوية كافة المعاملات من خلال الشبكة الوطنية (NAPS)، ليتمكن البنك من مراقبة كافة العمليات والتحكّم بها والحفاظ على سرية المعلومات.
- أطلق مصرف قطر المركزي النسخة المطوّرة من نظام بوّابة التجارة الإلكترونية الوطنية (QPAY)، لتمكين تنفيذ عمليات الشراء عبر الإنترنت بشكل أسرع محلياً، فضلاً عن تقليل التكاليف على التجّار، مع مراعاة زيادة الأمان لعمليات الشراء عبر الإنترنت، من خلال اعتماد وتفعيل أحدث الطرق لمنع الاحتيال.
- تم تحديث نظام الشبكة الوطنية لأجهزة الصرّاف الآلي ونقاط البيع (NAPS) وإطلاقه في البيئة الحيّة لإتاحة إمكانية الربط مع البنوك المشاركة وبوّابات التجارة الإلكترونية والبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر.
- إتاحة نظام حماية الأجور (WPS) لإمكانية دفع الرواتب للمستفيدين المشتركين في نظام الدفع من خلال الهاتف الجوّال (QMP).

2.1.4 أنشطة نظم الدفع والتسويات

لقد زاد استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في قطر بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. حيث بلغ عدد المعاملات التي تمّت في مختلف نظم الدفع والتسويات التي يُديرها مصرف قطر المركزي ما يصل إلى 241.7 مليون معاملة في عام 2023 مقارنة بنحو 205.6 مليون معاملة تمّت في عام 2022، مسجّلاً نمواً سنوياً قدره 17.6% (جدول 4-1).

على الرغم من أن مصرف قطر المركزي يُدير عدداً من نظم الدفع، إلا أنّ نظام التسوية الإجمالية الفوري (RTGS) ونظام الشبكة الوطنية لأجهزة الصرّاف الآلي ونقاط البيع (NAPS) لا يزالان من أكثر النظم أهمية، حيث يُشكّل نظام التسوية (RTGS) ما نسبته 77.6% من إجمالي مدفوعات العملاء والمدفوعات بين البنوك من حيث القيمة بينما يتعامل نظام الشبكة الوطنية (NAPS) مع أكثر من 90.9% من المدفوعات من حيث الحجم.

وكجزء من عمليات السوق التي يقوم بها المصرف المركزي، بقيت قيمة وحجم ودائع سوق النقد القطري أعلى بكثير من قروض سوق النقد القطري ممّا يشير إلى أنّ النظام المصرفي كان لديه سيولة كافية ومناسبة خلال العام.

جدول 4-1: إحصائيات نظم الدفع والتسويات في قطر

		2022		2023			2022		2023		
		عدد المعاملات (مليون)	%من الإجمالي	عدد المعاملات (مليون)	% من الإجمالي	التغير السنوي	قيمة المعاملات (مليار قطري)	%من الإجمالي	قيمة المعاملات (مليار قطري)	% من الإجمالي	التغير السنوي
العملاء وما بين البنوك المشاركة	نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECC)	4.10	%2.0	4.0	%1.7	%2.4-	236.8	%10.0	211.2	%8.7	%10.8-
	نظام الشبكة الوطنية لأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع (NAPS)	188.0	%91.5	220	%90.9	%17.0	105.1	%4.4	106.6	%4.4	%1.4
	نظام الإيداع والخصم المباشر (QATCH)	12.3	%6.0	15.6	%6.4	%26.8	197.6	%8.4	223.6	%9.2	%13.2
	نظام الدفع من خلال الهاتف الجوّال (QMP)	0.55	%0.3	1.7	%0.7	%209.1	0.6	%0.03	2.0	%0.1	%233.3
	نظام التسوية الإجمالية الفوري (RTGS)	0.60	%0.3	0.65	%0.3	%8.3	1,826.1	%77.2	1,881.5	%77.6	%3.0
	الإجمالي	205.6		241.95		%17.7	2,366.2		2,424.9		%2.5
عمليات البنك المركزي	بورصة قطر (QE)	1,339.0	%35.0	1,232.0	%31.6	%8.0-	30.5	%1.9	17.5	%1.0	%42.6-
	ودائع سوق النقد القطري (QMRD)	2,454.0	%64.1	2,648.0	%67.9	%7.9	1,537.5	%97.7	1,675.9	%98.8	%9.0
	قروض سوق النقد القطري (QMRL)	38.0	%1.0	21.0	%0.5	%44.7-	6.5	%0.4	3.7	%0.2	%43.1-
	الإجمالي	3,831.0		3,901.0		%1.8	1,574.5		1,697.1	%70.0	%8

المصدر: مصرف قطر المركزي.

الفصل الرابع: التطوّرات في البنية التحتية المالية بدولة قطر

نظام التسوية الإجمالية الفوري (RTGS)

خلال العام، قام نظام التسوية الإجمالية الفوري (RTGS) بتسوية 0.65 مليون معاملة إلكترونية ذات قيمة عالية وبقيمة بلغت 1.88 تريليون ريال قطري على أساس إجمالي. بالإضافة إلى ذلك، قام النظام بتسوية دفعات من صافي الالتزامات بين البنوك عن نظم الدفع الأخرى والشيكات ذات القيم العالية على أساس إجمالي.

نظام المقاصّة الإلكترونية للشيكات (ECC)

على الرغم من توافر العديد من طرق الدفع الإلكترونية، ظلّت الشيكات إحدى طرق الدفع التقليدية المفضّلة في قطر لشريحة كبيرة من السُّكان ويرجع ذلك أساساً إلى أنّ الشيكات تُعتبر بمثابة نوع من الضمان على المدفوعات المستقبلية. ومع ذلك، فقد سجّلت الشيكات المعالجة في نظام المقاصّة الإلكترونية للشيكات (ECC) انخفاضاً سنوياً بنسبة 10.8% من حيث القيمة، بينما انخفضت بنسبة 2.4% من حيث العدد. ويعكس الانخفاض في حجم الشيكات الى التحوّل الرقمي الناجم عن انتشار نظم الدفع بالتجزئة مقابل نظام مقاصّة الشيكات التقليدي ممّا يدعم النهج الاستراتيجي لمصرف قطر المركزي لتقليل الاعتماد على الشيكات كوسيلة للدفع.

وكما لوحظ أنّ 49% من إجمالي قيم الشيكات التي تمّت معالجتها خلال العام تجاوزت قيمتها (1 مليون ريال قطري) (رسم بياني 4-1)، هذا بالإضافة إلى أنّ 59% من إجمالي عدد الشيكات التي تم معالجتها خلال العام كانت أقل من (10,000 ريال قطري) (رسم بياني 4-2).

رسم بياني 4-1: قيمه حركات الشيكات لسنة 2023 (مليار ريال قطري)

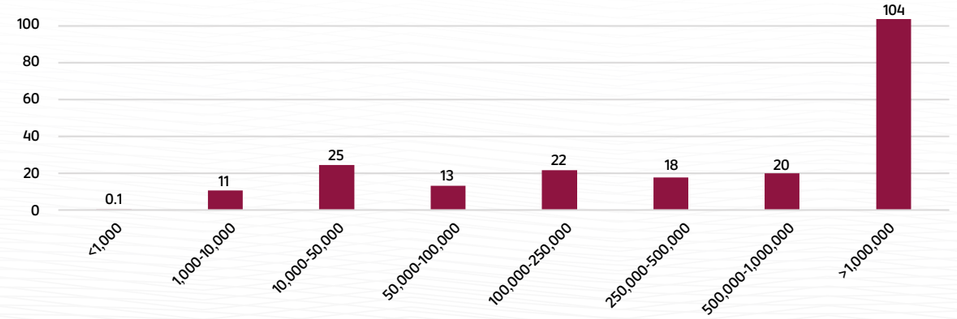

المصدر: مصرف قطر المركزي.

رسم بياني 4-2: قيمه حركات الشيكات لسنة 2023 (مليار ريال قطري)

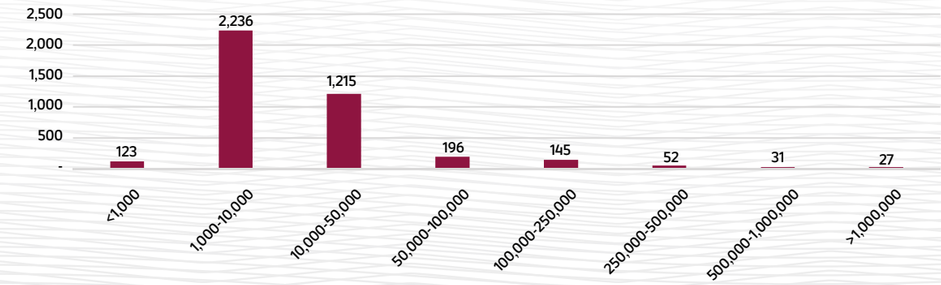

المصدر: مصرف قطر المركزي.

نظام الشبكة الوطنية لأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع (NAPS)

يعمل النظام على ربط جميع أجهزة الصراف الآلي (ATMs) وأجهزة نقاط البيع (POS) وبوّابة التجارة الإلكترونية الوطنية التي تقدّمها البنوك المحلية ضمن نظام مركزي والذي يقوم بدوره بإعادة توجيه معاملات بطاقة الخصم المحلية وبطاقة "همیان" الوطنية بين مُصدري البطاقة والمحصّلين وتسوية المعاملات على حسابات البنوك المشاركة لدى مصرف قطر المركزي. بالإضافة إلى ذلك، يدعم النظام توجيه وتسوية معاملات بطاقات الخصم بين البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر. في عام 2023، سجّلت المعاملات التي تمّت معالجتها من خلال النظام نمواً سنوياً بنسبة 17% في العدد و1.4% في القيمة الإجمالية مقارنة بعام 2022.

كما انخفضت معاملات أجهزة الصرّاف الآلي من حيث القيمة بنسبة 3.1%، ممّا يعكس تفضيل المعاملات الإلكترونية على المعاملات النقدية كما هو مبين في (رسم بياني 4-3، 4-4). كما تُشير الزيادة السنوية في معاملات نقاط البيع ومعاملات بوّابة التجارة الإلكترونية الوطنية بنسبة 8.4% و4.4% على التوالي إلى تزايد اعتماد الدفع غير النقدي والمدفوعات عبر الإنترنت.

رسم بياني 4-3: عدد الحركات على جميع أجهزة الصرّاف الآلي ومحطّات نقاط البيع وبوّابة التجارة الإلكترونية الوطنية

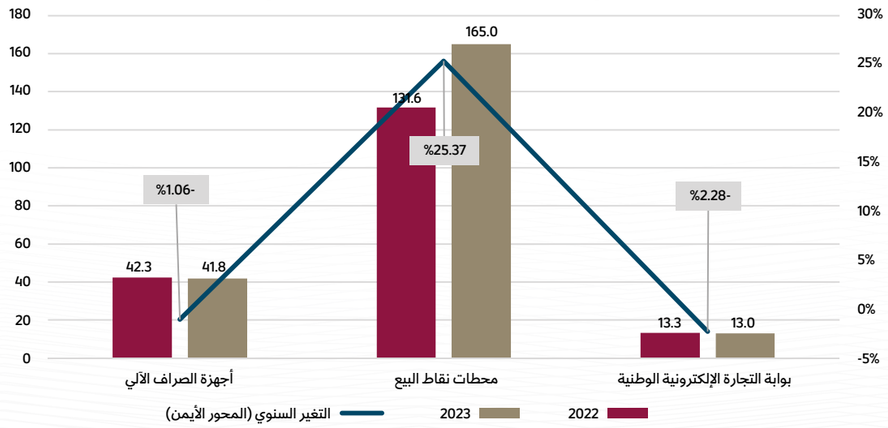

المصدر: مصرف قطر المركزي.

رسم بياني 4-4: قيمة المعاملات على جميع أجهزة الصرّاف الآلي ومحطّات نقاط البيع وبوّابة التجارة الإلكترونية الوطنية

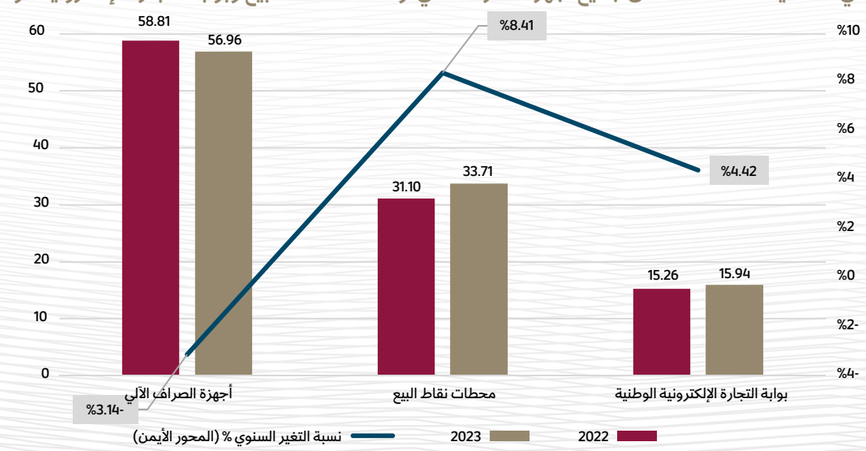

المصدر: مصرف قطر المركزي.

الفصل الرابع: التطوّرات في البنية التحتية المالية بدولة قطر

نظام الإيداع والخصم المباشر (QATCH)

يسهّل النظام إجراء عمليات الإيداع والخصم المباشر بالجملة. ومقارنةً بالعام السابق، حققت معاملات الإيداع والخصم المباشر نمواً بنسبة 13.1% من حيث القيمة، و26.8% من حيث حجم المعاملات.

3.1.4 تقييم المخاطر في نظم الدفع والتسويات

تُعتبر إدارة المخاطر التي تواجهها نظم الدفع (المقاصّة والتسوية) من الأنشطة الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي. وبما أنّ نظم الدفع هي العمود الفقري للاقتصاد والنظام المالي، فإنّ أي قصور أو تحديات تتعرض لها يمكن أن تنتقل بسهولة عبر المؤسسات والأسواق. وبالتالي فإنّ تقييم ومراقبة ورصد مختلف المخاطر المرتبطة بعمليات نظم الدفع والتسويات يكتسب أهمية قصوى. كجزء من أنشطته الرقابية على نظم الدفع، يقوم مصرف قطر المركزي باستمرار بتقييم أنواع مختلفة من المخاطر التي تواجهها نظم المقاصة والتسوية مثل مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التركّز، والمخاطر القانونية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر أمن المعلومات بشكل منتظم، كما يقوم بتنفيذ التدابير الخاصة بالسياسات لتخفيف تلك المخاطر وفق أفضل الممارسات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم مصرف قطر المركزي بتنفيذ خطة استمرارية الأعمال لمعالجة جميع المخاطر المتبقية بشكل عام وأي اضطرابات على وجه الخصوص. واستمرّت الجهود هذا العام لإدارة المخاطر، لاسيّما إدارة التهديدات السيبرانية، واختبار استمرارية الأعمال، وتقييم السيولة. ومع كل هذه المبادرات الاستباقية، حرص مصرف قطر المركزي على ضمان بقاء جميع نظم الدفع والتسويات مرنة على مدار العام.

مخاطر التسويات: مخاطر السيولة والائتمان

تم تصميم نظم المقاصّة والتسويات لتحويل الأموال بين المشاركين في النظام لحساباتهم أو لحسابات عملائهم بشكل تلقائي. يتضمن إرسال واستقبال رسائل الدفع إلكترونياً بين المشاركين من خلال نظم الدفع وتحويل (تسوية) الأموال المقابلة من الرصيد الموجود في حساب البنك المرسل إلى حساب البنك المتلقّي لدى المصرف المركزي.

تظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون لدى واحد أو أكثر من المشاركين داخل النظام أرصدة كافية في حسابات التسوية الخاصة بهم لتغطية التزامات الدفع بشكل كامل عند استحقاقها، على الرغم من أنّ المشاركين قد يكونوا قادرين على القيام بذلك في وقت لاحق. إذا لم يكن المشارك قادراً على الوفاء بالتزاماته، فإنّ ذلك يشكّل أحد المخاطر الائتمانية، والتي تنشأ عادةً نتيجة تعثّر أحد المشاركين عن السداد وبما أنّ التسوية من أحد المشاركين هي مصدر تمويل للمشاركين الآخرين، فإنّ فشل أحد المشاركين في النظام قد يؤدي إلى احتمال فشل المشاركين الآخرين في الوفاء بالتزاماتهم عند الدفع. ونظراً لهذا الترابط بين المشاركين في النظام، فإنّ مخاطر التسوية الناشئة عن واحد أو أكثر من المشاركين قد تصبح مصدراً للمخاطر في النظام المالي وقد يؤثّر على تسوية المدفوعات بشكل آمن في وقتها المحدّد. يعالج مصرف قطر المركزي مخاطر التسوية في نظم الدفع من خلال عدّة إجراءات، والتي يضمن من خلالها الإدارة السلسة لمنظومة المدفوعات.

أولاً، تتم تسوية المعاملات ذات القيمة العالية في نظام التسوية الإجمالية الفوري (RTGS) بشكل فردي على أساس إجمالي القيم، وتتم العمليات لمدفوعات التجزئة ذات القيمة المنخفضة مثل معاملات الشيكات والمعاملات من خلال أجهزة الصرّاف الآلي (ATMs) ونقاط البيع (POS) ونظام بوّابة التجارة الإلكترونية الوطنية (QPAY) ونظام الإيداع والخصم المباشر (QATCH) على أساس صافي القيم لتحسين متطلبات السيولة وتقليل مخاطر التسوية. لكل من هذين الأسلوبين مزاياه وعيوبه، فعلى الرغم من أنّ إجمالي التسوية يقلّل من مخاطر التسوية إلى حدّ كبير، إلا أنّه يتطلّب من البنوك المشاركة الاحتفاظ بأرصدة كبيرة لأغراض التسوية، وفي الوقت نفسه؛ يؤدي صافي التسوية إلى تقليل متطلّبات الرصيد بشكل كبير حيث يتم تصفية الدفعات الواردة والصادرة أثناء المطابقة الإجمالية.

ثانياً، يوفّر مصرف قطر المركزي تسهيلات السيولة خلال اليوم (ILF) للبنوك إذا تحوّل وضع السيولة لديها إلى سلبي أثناء عملية التسوية لتجنّب أي حالة من الجمود قد تؤثّر على الأداء السلس لنظم الدفع والتسويات.

ثالثاً، في نهاية اليوم، يُطلب من البنوك تغطية أي نقص في حسابات التسوية الخاصة بها لتجنّب تحويل تسهيلات السيولة خلال اليوم (ILF) إلى ائتمان لليلة واحدة (OLF) تلقائياً من قبل مصرف قطر المركزي، لتفادي مخاطر الائتمان.

4.1.4 أمن المعلومات

نظراً للدور الهام لمصرف قطر المركزي والقطاع المالي في تقديم الخدمات المالية والحفاظ على البنية التحتية الخاصة بنظم المدفوعات الوطنية وتعزيز الاستقرار المالي في الدولة، يُقرّ مصرف قطر المركزي بأهمية إدراج أمن المعلومات ضمن جميع أنشطته وأعماله، وفي ضوء الجهود والمبادرات المتعلقة بالتحوّل الرقمي على المستوى الوطني والقطاع المالي، بما في ذلك استراتيجية التكنولوجيا المالية والاستراتيجية الثالثة للقطاع المالي، يواصل مصرف قطر المركزي توسيع جهوده ومبادراته في مجال أمن المعلومات والذي يهدف إلى تسهيل تنفيذ هذه الاستراتيجيات بشكل آمن وفعال.

بالإضافة إلى ذلك تعتمد أعمال أمن المعلومات في مصرف قطر المركزي وإشرافه على القطاع المالي على فهم شامل لأهم مخاطر أمن المعلومات وجمع المعلومات المتعلّقة بالتهديدات والاستجابة للحوادث بشكل فعّال ونظام نشط للحوكمة الأمنية في القطاع المالي في قطر.

مخاطر أمن المعلومات

يشرف مصرف قطر المركزي إشرافاً شاملاً على مخاطر أمن المعلومات التي تؤثّر على المصرف والقطاع المالي من أجل معالجة التهديدات السيبرانية وإدارة المخاطر وتخفيفها بشكل فعّال، وعلى هذا النحو يتم تحديد أهم مخاطر أمن المعلومات من خلال عدّة قنوات، مثل: تقارير القطاع المالي والتقنيات الآلية للكشف عن المخاطر وغيرها من أنشطة الإشراف والرقابة.

تتيح مؤشّرات المخاطر الرئيسية للمصرف فرص التحقّق من مستوى المخاطر الإجمالي ومدى امتثال المؤسسات المالية للمتطلّبات علماً بأنّ هذه المؤشّرات عناصر قابلة للقياس والتي يتم الإبلاغ عنها من قبل القطاع المالي، كما أنّ مؤشّرات المخاطر الرئيسية توضّح سلسلة من التغيّرات التدريجية في الأحداث الأمنية، ولذلك تعمل هذا المؤشرات كتحذيرات مبكّرة للتهديدات الأمنية قبل حدوثها.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ مخاطر أمن المعلومات تسلّط الضوء على أهم التهديدات السيبرانية التي تؤثّر على القطاع المالي وتوزيعها النسبي، وعلى هذا النحو فإنّ هذه العمليات تسترشد بها الأنشطة الرقابية التي يقوم بها المصرف ومنها عمليات التفتيش والتي تقدم دعماً أفضل للقطاع المالي من خلال الاجتماعات والإرشادات الأمنية الموجّهة.

التهديدات الأمنية والاستجابة للحوادث

مع تزايد الهجمات السيبرانية واستهدافها المحدد تتطلّب المؤسسات مواكبة التهديدات الأمنية والكشف عنها في وقت مبكر ولذلك يُعتبر المصرف تطوير تدابير استباقية للكشف عن هذه التهديدات المتطوّرة والتخفيف من حدّتها أمراً بالغ الأهمية وتنفيذ نهج استباقي للتصدّي للتهديدات بشكل فعّال.

وعليه يتولى مركز العمليات الأمنية بالمصرف مسؤولية المراقبة الدقيقة للبنية التحتية الحسّاسة وحمايتها، بما في ذلك بنية نظام المدفوعات الوطني، بالإضافة إلى تكليف فريق الدعم السيبراني لاكتشاف أي تهديدات داخل المصرف والاستجابة لها بطريقة منهجية ودعم القطاع المالي في إدارة تهديداته حسب الحاجة.

يسعى المصرف نحو تأمين القطاع المالي بشكل استباقي وذلك من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالتهديدات لمشاركة الإرشادات والتحذيرات بناءً على أهم حملات التهديد التي قد تؤثّر على القطاع المالي بمكوّناته مع الجهات التابعة للمصرف.

الفصل الرابع: التطوّرات في البنية التحتية المالية بدولة قطر

حوكمة أمن المعلومات على مستوى القطاع المالي

تتمركز أعمال وأنشطة أمن المعلومات في مصرف قطر المركزي حول نظام حوكمة متكامل لتحقيق المتطلّبات الأمنية اللازمة في القطاع المالي، ويتضمّن ذلك التزام المؤسسات المالية بمتطلّباتها الرقابية والقانونية فيما يتعلّق بأمن المعلومات، وأن تظل المؤسسات المالية استباقية في الامتثال لتعليمات المصرف الخاصة بأمن المعلومات وأفضل الممارسات الأمنية.

وفي حين أنّ تعليمات المصرف عنصر أساسي في هذا النظام، فإنها تتطلّب عناصر داعمة لضمان تحقيق الأهداف وتشمل العناصر الداعمة لهذا النظام: عمليات التفتيش على أمن المعلومات للتحقّق من الالتزام بالتعليمات، بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية لمنتدى أمن المعلومات التي يُديرها المصرف مع أصحاب المصلحة في القطاع والتعاون مع الوكالات الأمنية الوطنية والإقليمية.

يعتمد المصرف على نهج شامل لأمن المعلومات بهدف تعزيز التحوّل الرقمي ودعم الخدمات المالية وتعزيز الاستقرار المالي في دولة قطر، ورغم أنّ التهديدات السيبرانية أصبحت موجّهة بشكل متزايد ممّا يؤثّر على القطاع المالي العالمي ككُلّ، فإنّ مصرف قطر المركزي والمؤسسات المالية تعمل على تعزيز الجهود الأمنية بشكل فعال للتصدي لهذه التهديدات والاستجابة لها.

2.4 اللوائح التنظيمية وإدارة المخاطر في مجال التكنولوجيا المالية

ضمن إطار دعم نمو الابتكارات في مجال الخدمات المالية، وانشاء ضوابط إدارة المخاطر ذات الصلة، أطلق مصرف قطر المركزي استراتيجية قطاع التكنولوجيا المالية لمدة خمس سنوات والتي ارتكزت على أربعة محاور وأكثر من 20 مبادرة في إطار أهداف استراتيجية فعلية واضحة؛ وتشمل هذه المحاور الآتي:

- بنية تحتية رائدة للتكنولوجيا المالية: إنشاء بنية تحتية رائدة للترويج لدولة قطر كمنصّة انطلاق للتكنولوجيا المالية التي تسعى إلى الاستفادة من بنيتها التحتية الحالية.
- أولويات مجال الابتكار والنمو في قطاع التكنولوجيا المالية: الاستفادة من الكفاءات الأساسية وريادة دولة قطر لتأسيس دور محوري متميز ومتخصّص ستشتهر به الدولة.
- القدرات البشرية المتعلّقة بالتكنولوجيا المالية (FinTalent): بناء مركز تميّز لقدرات وكفاءات التكنولوجيا المالية ليصبح رائداً في المجال المعرفي للتكنولوجيا المالية والتدريب وخبرات التعلّم المتعمقة.
- أثر تقنية التكنولوجيا المالية على المجتمع (FinTouch): تمكين التكنولوجيا المالية من إحداث التأثير في حياة المواطنين ونشاط الشركات وتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع.

إضافةً إلى ذلك، سلّطت استراتيجية التكنولوجيا المالية الضوء على المواضيع الاستراتيجية التي تتمحور حول السياسات واللوائح التنظيمية والطلب والكفاءات ورأس المال والتكنولوجيا والابتكار. وقد بدأ مصرف قطر المركزي بعد إطلاق الاستراتيجية بتنفيذها من خلال تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية:

- المرحلة الأولى – "ربط منظومة التكنولوجيا المالية": تركّز على قيادة منظومة التكنولوجيا المالية وتمكين الدور الرقابي.
- المرحلة الثانية – "ترقية منظومة التكنولوجيا المالية": إنشاء بنية تحتية للسوق وتعزيز الابتكار في منظومة التكنولوجيا المالية بدولة قطر.
- المرحلة الثالثة: "التقدّم والريادة الفكرية في مجال التكنولوجيا المالية": جعل دولة قطر مركزاً رائداً ومتميّزاً في مجالات التكنولوجيا المالية.

وعلى الرغم من أنّ منظومة التكنولوجيا المالية في دولة قطر لا تزال حالياً في طور انطلاقتها، اتّخذ مصرف قطر المركزي عدّة مبادرات لتقييم المخاطر المرتبطة بأعمال التكنولوجيا المالية والنماذج التشغيلية وإعداد المنهجيات اللازمة ووضع الضوابط الرقابية ذات الصلة.

ومن أهم الاعتبارات التي تم مراعاتها وضع التوجيهات الإرشادية للمفاهيم التكنولوجية مثل عمليات اعرف عميلك الإلكترونية (eKYC)، والذكاء الاصطناعي (AI)، وتقنية السجلّات الموزعة (DLT)، وحماية البيانات والخصوصية، والحوسبة السحابية؛ وتقدّم هذه التوجيهات التعليمات الضرورية واستراتيجية المخاطر والضوابط الرقابية التي يجب صياغتها أثناء التعامل مع المخاطر التكنولوجية أو الحالات المرتبطة بالتقنيات الناشئة. وقد ركّزت جميع اللوائح التنظيمية الجديدة التي تم نشرها في عام 2023 بشكل واضح على الحاجة إلى قيام المؤسسات المالية بوضع أُطر لإدارة المخاطر والتخفيف من مخاطر الإسناد الخارجي والتدقيق على المتطلبات وتعزيز تدابير الأمن السيبراني وإنشاء نماذج حوكمة قوية لتلبية المخاطر المرتبطة بها. إضافةً إلى ذلك، تم إنشاء إطار محدّد لترخيص شركات التكنولوجيا المالية والإشراف عليها لضمان اتباع جميع التعليمات المنصوص عليها في مختلف الجهات.

الامتثال للمعايير التنظيمية هو عنصر أساسي في إدارة المخاطر، ويشجّع مصرف قطر المركزي من خلال مختلف المنتديات شركات التكنولوجيا المالية على تطبيق أنظمة إدارة الامتثال الشاملة التي تحمي خصوصية البيانات، وتدعم تدابير الأمن السيبراني، وتحافظ على الشفافية، تتضمن بعض أنشطة المشاركة ما يلي:

- **اللوائح التنظيمية:** توفير إرشادات لإدارة المخاطر التكنولوجية والتشغيلية والسيبرانية والمخاطر القانونية والامتثال.
- **برامج مسرّعات الأعمال:** تعزيز البرامج التجريبية ومسرّعات الابتكار بهدف إدارة البرامج بفعالية.
- **البيئة التجريبية التنظيمية:** تسمح باختبار المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال الجديدة في بيئة آمنة وخاضعة للإشراف.
- **النهج التعاوني:** التواصل المنتظم مع المشاركين في منظومة التكنولوجيا المالية
- **التفتيش الميداني والمكتبي:** عمليات التفتيش الدورية لتقييم ممارسات إدارة المخاطر وتقديم التوجيه.

الفصل الرابع: التطوّرات في البنية التحتية المالية بدولة قطر

تؤكّد خطة التحول الرقمي الخمسيّة على الحاجة إلى إدارة المخاطر الرقمية من قبل المؤسسات المالية عند التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية.

إطار 4-1: استراتيجية التكنولوجيا المالية ومبادراتها

حقّق مصرف قطر المركزي إنجازات مهمة واستراتيجية خلال العام في إطار تنفيذ مبادرات التكنولوجيا المالية والابتكار؛ أبرزها:

- **إصدار اللوائح التنظيمية –** في إطار استراتيجية التكنولوجيا المالية، أصدر مصرف قطر المركزي عدّة لوائح تنظيمية مثل تعليمات مواقع مقارنة أسعار وثائق التأمين (PCW)، وتعليمات "اشتر الآن وادفع لاحقاً" (BNPL)، وتعليمات التمويل الجماعي القائم على القروض لدعم نماذج الأعمال الناشئة وتوفير أُطر الترخيص اللازمة. بالإضافة الى ذلك تم إصدار التوجيهات الإرشادية الخاصة بعمليات اعرف عميلك الإلكترونية (eKYC) للمؤسسات المالية بهدف دعم خطة الابتكار والتحوّل الرقمي لمنظومة خدمات التكنولوجيا المالية؛ حيث تُعتبر التوجيهات الخاصة بهذه العمليات إحدى أهم الإرشادات اللازمة لتحقيق تطلّعات التقدّم الرقمي لمنظومة الخدمات المالية.

- **إصدار تراخيص جديدة –** تم إصدار 6 تراخيص جديدة في عام 2023 ليصل إجمالي عدد التراخيص المصدرة لمقدّمي خدمات الدفع (PSP) إلى 10 تراخيص، وذلك تماشياً مع استراتيجية التكنولوجيا المالية وحفاظاً على عدد التراخيص المقرّر إصدارها لمقدّمي خدمات الدفع، جميع هذه المؤسسات متوافقة مع اللوائح التنظيمية لمقدّمي خدمات الدفع مع الاستمرار في تطبيق ضوابط إدارة المخاطر، على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر أمن المعلومات ومخاطر التسوية ومخاطر الإسناد الخارجي وحماية المستهلك.

- **استراتيجية التحوّل الرقمي للبنوك وشركات التأمين –** تضمّنت الاستراتيجية إطار عمل وسياسات تتطلّب من البنوك وشركات التأمين المرخّصة من مصرف قطر المركزي إعداد وتقديم استراتيجيتها الخاصة بالتحوّل الرقمي ونماذج للمشاركة في التكنولوجيا المالية وخطط إثبات المفاهيم مع مراعاة إدارة المخاطر الرقمية كبُعد أساسي. كما تم تنظيم عدد من ورش العمل بين المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين) لإطلاعها على أجندة مصرف قطر المركزي لاستراتيجية التكنولوجيا المالية وتقديم الإرشادات لها لتقديم خططها الخاصة باستراتيجية التحوّل الرقمي على مدى خمس سنوات.

- **إطلاق منصة البيئة التجريبية التنظيمية (Sandbox) –** نجح المصرف المركزي في إطلاق منصّة البيئة التجريبية التنظيمية للتكنولوجيا المالية (FinTech Sandbox) واستخدامها لقبول ابتكارات التكنولوجيا المالية وفهم المخاطر المرتبطة بها. يتمثّل الهدف من البيئة التجريبية التنظيمية في فهم حالات الاستخدام، وتحديد ضوابط إدارة المخاطر الصحيحة وإعداد الأُطر والإرشادات التنظيمية اللازمة إذا تطلّب ذلك. هذا وقد تم تحديد خدمة اشتر الآن وادفع لاحقاً (BNPL) كأول حالة استخدام لقبول الطلبات من خلال البيئة التجريبية التنظيمية.

- **برنامج مسرّعات وحاضنات الأعمال –** تعاون مصرف قطر المركزي مع مركز قطر للتكنولوجيا المالية (QFTH) ونجح في إكمال الفوج الخامس من برنامج حاضنات ومسرّعات الأعمال في إطار ثلاث مواضيع رئيسية، إضافة إلى قيام المصرف بتنظيم برنامج هاكاثون لبطاقة "هميان" لتلقّي أية حلول ممكنة لزيادة قبول البطاقة في الأسواق المحلية. يكمن هدف برامج التسريع والاحتضان في دعم شركات التكنولوجيا المالية في تحسين حلول أعمالها واعتماد جميع ضوابط إدارة المخاطر مقدماً خلال التطبيق.

- **البنية التحتية للسوق المالي –** تولّى مصرف قطر المركزي زمام قيادة عدّة مشروعات استراتيجية وأجرى دراسة الجدوى والمخاطر المرتبطة بتطبيق عمليات اعرف عميلك الإلكترونية (eKYC) والخدمات المصرفية المفتوحة للتسهيلات الوطنية وغيرها.

- **التعاون مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين –** أجرى مصرف قطر المركزي عدة مناقشات مشتركة مع الجهات التنظيمية والرقابية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ومناطق أخرى. إضافةً إلى تنفيذ العديد من ممارسات التعاون المشترك/ ورش عمل مشتركة مع الجهات الرقابية الأخرى في قطر وأصحاب المصلحة في منظومة القطاع المالي لتوضيح نهج مصرف قطر المركزي في تحقيق التوازن بين أبعاد الابتكار وإدارة المخاطر بالإضافة إلى فهم وجهات نظر أصحاب المصلحة.

- **برامج التوعية –** نظّم مصرف قطر المركزي كذلك برامج تدريبية داخلية في مجال التكنولوجيا المالية من قبل أصحاب المصلحة/ المتحدّثين الدوليين بالتعاون مع مركز إدارة المواهب للتوعية بالمخاطر المرتبطة بنماذج الأعمال والتقنيات الناشئة بحضور إدارات مصرف قطر المركزي والجهات الخارجية الأخرى.

3.4 الأُطر التنظيمية والبنية التحتية ذات الصلة

1.3.4 التطوّرات في التعليمات الإشرافية لمصرف قطر المركزي

أصدر مصرف قطر المركزي العديد من التعليمات الإشرافية خلال العام بهدف تعزيز مبادرات التكنولوجيا المالية بالإضافة الى الحفاظ على استقرار القطاع المالي ككُل. ولهذا الغرض، أصدر مصرف قطر المركزي العديد من التعاميم للمؤسسات المالية العاملة في دولة قطر.

- كجزء من الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين الابتكار وإدارة المخاطر وحماية العملاء والاستقرار المالي، قام مصرف قطر المركزي بصياغة اللوائح الإشرافية لشركات التكنولوجيا المالية (وفقاً للقسم 2.4) الخاصّة بخدمة اشتر الآن وادفع لاحقاً (BNPL)، مواقع مقارنة أسعار وثائق التأمين، والتمويل الجماعي القائم على القروض، وتُعدّ هذه اللوائح جزءاً من الإطار التنظيمي الذي يحكم الخدمات التي تقدّمها شركات التكنولوجيا المالية.
- في إطار جهود مصرف قطر المركزي لخلق بيئة تنافسية صحية وعادلة وتشجيع التعاون فيما بين المؤسسات المالية، تم إصدار تعميم يحُث البنوك العاملة في الدولة على التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية.

2.3.4 التطوّرات في التعليمات الإشرافية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال

واصلت هيئة تنظيم مركز قطر للمال، خلال عام 2023، تعزيز البنية التحتية للأسواق وزيادة حماية العملاء، وكانت المبادرات الرئيسية:

- **إطار العمل الرقابي لأسواق المشتقات:** في أبريل 2023، أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال قواعد أسواق وبورصات المشتقات (DMEX) لعام 2023؛ وتهدف هذه القواعد إلى إرساء إطار العمل الرقابي لإنشاء سوق المشتقات والطرف المقابل للمقاصّة المركزية (CCP) بهدف ضمان التسوية الفعالة للتداولات وإدارة مخاطر التسوية. وتم إعداد هذه القواعد بناء على أفضل الممارسات المتّبعة في أهم دوائر الاختصاص الرقابية وبالاتفاق مع المعايير الرقابية الأساسية لاسيّما تلك المتّبعة لدى لجنة المدفوعات والبنى التحتية للسوق (CPMI)، ومبادئ البنى التحتية للأسواق المالية (PFMIs) الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، ومعايير الطرف المقابل المركزي (QCCP) في متطلبات رأس المال الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن انكشافات البنوك للأطراف المقابلة المركزية، وإطار عمل الاتحاد الأوروبي لأنظمة الأطراف المقابلة المركزية خارج الاتحاد الأوروبي، على النحو المعترف به من قبل هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA).
- **قواعد أعمال التأمين:** أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال في أغسطس 2023 تعديلات على قواعد أعمال التأمين لتتوافق بشكل وثيق مع مبادئ التأمين الأساسية الصادرة عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) والأخذ في الاعتبار إدخال المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) لإعداد التقارير المالية الصادر عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية الدولية (IASB).
- **إطار العمل الاحترازي للأعمال المصرفية:** واصلت هيئة تنظيم مركز قطر للمال عملها المستمر بشأن السياسات الهادفة إلى تطبيق إطار عمل مقرّرات لجنة بازل (BCBS) على النحو المبيّن في المعايير التي نشرتها لجنة بازل للإشراف المصرفي. وفي ديسمبر 2023، تم إنجاز التعديلات على القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية، والتي تشمل تغييرات على إطار عمل إدارة المخاطر الائتمانية، وإطار عمل أعباء رأس المال للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل، والإرشادات الخاصة بتصنيف الأصول المتعثّرة وإعداد المخصصات، واستثمارات الأسهم في الصناديق الاستثمارية، وإطار عمل الانكشافات الكبيرة، وتخصيص الأدوات للدفتر المصرفي ودفتر التداول.
- **القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية الإسلامية:** في ديسمبر 2023، أطلقت هيئة تنظيم مركز قطر للمال الاستشارات العامة حول مقترحات تحديث القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية الإسلامية (IBANK). وتعالج هذه المقترحات المنهج المتّبع من مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالنسبة للمخاطر الائتمانية، ومن لجنة بازل للإشراف المصرفي والمخاطر الائتمانية بالنسبة للطرف المقابل، بالإضافة إلى المتطلّبات الجديدة المتعلقة بإطار عمل إدارة المخاطر الائتمانية، والمعالجة الاحترازية لاستثمارات الأسهم في الصناديق، وتصنيف الموجودات المتعثّرة وإعداد المخصّصات، وتصنيف المنتجات في الدفاتر المصرفية ودفاتر التداول، وإطار عمل الانكشافات الكبيرة. وتحرص هيئة تنظيم مركز قطر للمال على إنجاز القواعد المعدّلة وتقديمها في عام 2024.
- **إطار عمل القواعد الرقابية للموجودات الرقمية:** في سبتمبر 2023، أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال استشارات عامة بشأن القواعد الرقابية للموجودات الرقمية. وتهدف هذه القواعد إلى تحديد إطار عمل قانوني ورقابي للموجودات الرقمية من خلال إنشاء إطار عمل الترميز في مركز قطر للمال.

الفصل الرابع: التطوّرات في البنية التحتية المالية بدولة قطر

3.3.4 التطوّرات في التعليمات الإشرافية لهيئة قطر للأسواق المالية

تماشياً مع رؤية هيئة قطر للأسواق المالية بالمحافظة على استقرار ونزاهة وشفافية سوق رأس المال القطري وحماية المشاركين فيه، عملت الهيئة على مبادرات تنظيمية رئيسية خلال عام 2023 ومنها:

- إطلاق الخطّة الاستراتيجية الثالثة (2023 - 2027)
- إطلاق البوّابة الإلكترونية للنافذة الواحدة لسوق رأس المال
- إصدار قواعد جديدة لتوزيع الأرباح في الأسواق المالية
- تطبيق آلية البناء السعري لأول مرة في دولة قطر

كما قامت هيئة قطر للأسواق المالية بإصدار وتعديل بعض التشريعات خاصة بأحكام:

- قواعد التداول بالهامش
- قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- ضوابط البناء السعري
- نظام تسوية قضايا المنازعات الخاصة بتعاملات الأوراق المالية بطريقة التحكيم
- ضوابط توزيع أرباح الشركات المدرجة في السوق المالي القطري
- قامت هيئة قطر للأسواق المالية بتنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية متخصصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- إجراءات عمل لجنة المحاسبة

4.4 الملاحظات الختامية

حقّق نظام المدفوعات في قطر قفزة نحو تحقيق هدف تقديم خدمات دفع تتّسم بالكفاءة وسهولة الوصول إليها، مع مواكبة الاحتياجات والتوقّعات المتطوّرة للعصر الرقمي، حيث تم إطلاق بطاقة "هميان" الوطنية في مارس 2023 مع ميّزات إضافية تتعلّق بالأمان وتكلفة أقل للعمليات. وزاد استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في قطر بشكل ملحوظ بين المستخدمين، حيث سجّل حجم المعاملات نمواً سنوياً جيداً. وخلال عام 2023، وسّع مصرف قطر المركزي جهوده في مجال أمن المعلومات الهادفة إلى تسهيل تنفيذ الأنشطة المخطّط لها بالتزامن مع التحوّل الرقمي المستمر في القطاع المالي. وقد أطلق المصرف المركزي استراتيجية قطاع التكنولوجيا المالية لمدة خمس سنوات والتي ارتكزت على أربعة محاور رئيسية وأكثر من 20 مبادرة في إطار عدة اعتبارات أساسية تم مراعاتها عند وضع التوجيهات الإرشادية للمفاهيم التكنولوجية مثل عمليات اعرف عميلك الإلكترونية (eKYC) والذكاء الاصطناعي وتقنية السجلّات الموزّعة (DLT) وحماية البيانات والحوسبة السحابية وغيرها. تم تعزيز البُنية التحتية التنظيمية من خلال تدابير السياسة الملائمة في الوقت المناسب، بالتعاون مع هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية خلال العام، بهدف ضمان سلامة القطاع المالي والمحافظة على الاستقرار العام للقطاع.

بالتعاون مع هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية، استمر تعزيز البنية التحتية التنظيمية من خلال تدابير السياسة الملائمة في الوقت المناسب خلال العام بهدف ضمان سلامة القطاع المالي والمحافظة على استقرار القطاع المالي ككل.

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويتضمّن أي لوائح تنفيذية تصدر بموجبه.
متوسّط سعر الفائدة ما بين البنوك لليلة واحدة (AOIR)	المتوسّط المرجّح لسعر الفائدة الذي تقترض به البنوك وتُقرض فيما بينها لليلة واحدة.
التقرير الائتماني	التقرير الائتماني هو بيان تفصيلي يصدر عن مركز قطر للمعلومات الائتمانية ويحتوي على معلومات حول النشاط الائتماني السابق للعملاء (الأفراد والشركات) والوضع الائتماني الحالي مثل تاريخ سداد القروض وحالة حسابات الائتمان.
إدارة النقد	إدارة النقد هي مهمة إصدار العملة وتنظيم تداولها من قبل مصرف قطر المركزي في دولة قطر.
إدارة البيانات	إدارة البيانات هي ممارسة جمع البيانات وتنظيمها والوصول إليها لدعم الإنتاجية والكفاءة واتّخاذ القرار.
نظام الدفع الفوري "فوراً- FAWRAN"	خدمة "فوراً" هي نظام مدفوعات فوري يعمل على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع يوفّر خدمات كالتحويل الائتماني وطلبات الدفع وتحديد المستفيد من خلال معرّفات بديلة مثل رقم الهاتف الجوّال والاسم البديل ورقم الحساب الدولي (IBAN).
التكنولوجيا المالية (FinTech)	تُشير التكنولوجيا المالية (FinTech) إلى الابتكار التكنولوجي في تصميم وتقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة بالاستفادة من التقنيات، على سبيل المثال لا الحصر، الروبوتات والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وتقنية السجلّات الموزّعة.
البيئة التجريبية للتكنولوجيا المالية (Fintech Sandbox)	إطار يشجّع ابتكارات التكنولوجيا المالية الناشئة، من خلال التجريب والاختبار المباشر لحالات الاستخدام والتقنيات المختلفة ضمن "المرحلة المبكّرة" و"البيئة التجريبية التنظيمية"، ويتم تنفيذه بطريقة محدّدة زمنياً تحت إشراف مصرف قطر المركزي.
بطاقة همیان الوطنية (Himyan)	هي بطاقة مسبقة الدفع/ خصم مباشر محلية تم إطلاقها في مارس 2023 مع ميّزات إضافية تشمل الأمان وتكلفة أقل للعمليات.
تكنولوجيا التأمين (InsurTech)	يمكن وصفها بأنها الاستخدام المبتكر للتكنولوجيا في قطاع التأمين وهي مجموعة فرعية من التكنولوجيا المالية.
تسهيلات السيولة خلال اليوم (ILF)	يوفّر مصرف قطر المركزي تسهيلات السيولة خلال اليوم (ILF) للبنوك في حال أصبح مركز السيولة لديها سالباً أثناء عملية التسوية لتجنّب حدوث أي توقّف قد يؤثّر على سلاسة أداء نظم الدفع والتسويات.

نسبة تغطية السيولة (LCR)	تعزّز نسبة تغطية السيولة، والتي يجب ألاّ تقل عن 100%، مرونة مخاطر السيولة لدى البنوك على المدى القصير من خلال ضمان احتفاظها بقدر كافٍ من الموجودات السائلة عالية الجودة بما يساعدها على الصمود في إطار سيناريوهات اختبارات الضغط من صافي التدفّقات النقدية الخارجة لمدة 30 يوماً.
نظام الشبكة الوطنية لأجهزة الصرّاف الآلي ونقاط البيع (NAPS)	نظام دفع مركزي يهدف لمعالجة عمليات بطاقات الخصم وبطاقات مسبقة الدفع وذلك للعمليات على أجهزة الصرّاف الآلي وأجهزة نقاط البيع والتجارة الإلكترونية داخل قطر وفي دول الخليج ومصر.
نسبة صافي الموار د المستقرة (NSFR)	تتطلّب نسبة صافي الموارد المستقرّة احتفاظ البنوك بمصادر أموال مستقرّة مقابل موجوداتها متوسّطة وطويلة الأجل داخل وخارج ميزانيتها العمومية.
نظام الدفع من خلال الهاتف الجوّال (QMP)	نظام دفع مركزي تم إطلاقه في عام 2020، يهدف لتمكين الأفراد والشركات من تحويل الأموال بشكل فوري بين المحافظ الإلكترونية لدى البنوك ومزوّدي خدمات الدفع العاملين في الدولة باستخدام رقم الهاتف الجوّال كمعرّف أساسي.
آلية سوق النقد القطري (QMR)	تُعرّف آلية سوق النقد القطري بأنها نظام أو آلية يُسمح من خلالها للبنوك بالانتفاع من أسعار الفائدة التي يقدّمها مصرف قطر المركزي.
نظام الإيداع والخصم المباشر (QATCH)	نظام دفع مركزي تم إطلاقه في عام 2010، يهدف لتمكين الأفراد والشركات من تحويل الأموال بين الحسابات البنكية لدى البنوك العاملة في قطر.
سعر المصرف للإيداع (QCBDR)	هو سعر الفائدة الرسمي قصير الأجل (لليلة واحدة) على ودائع البنوك لدى مصرف قطر المركزي.
سعر المصرف للإقراض (QCBLR)	هو سعر الفائدة الرسمي قصير الأجل (لليلة واحدة) على اقتراض البنوك من مصرف قطر المركزي.
سعر المصرف لإعادة الشراء (QCBRR)	هو سعر الفائدة الذي يُقرض به مصرف قطر المركزي البنوك التجارية مقابل الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية الأخرى المعتمدة من قبل المصرف المركزي.
نظام التسوية الإجمالية الفوري (RTGS)	هو نظام متكامل للتسوية الإجمالية الفورية يسمح لجميع البنوك العاملة في قطر بإجراء تحويلات مالية فورية بين البنوك من خلال حساباتهم لدى مصرف قطر المركزي.
الاحتياطي الإلزامي	تحتفظ البنوك لدى مصرف قطر المركزي بمبالغ من الاحتياطيات الإلزامية تعادل نسبة معيّنة من متوسّط إجمالي الودائع التي تحتفظ بها، بالإضافة إلى متطلّبات الاحتياطي للفجوة بين الموجودات والمطلوبات الخارجية.
النقود الاحتياطية (م0)	مجموع النقد المُصدر بالإضافة إلى الاحتياطي الإلزامي، والاحتياطيات الفائضة، وودائع البنوك التجارية من خلال آلية سوق النقد القطري. والأرصدة الأخرى المستحقّة للبنوك التجارية باستثناء شهادات الإيداع.

قائمة المصطلحات

عمليات إعادة الشراء (Repo)	عمليات يقوم بها مصرف قطر المركزي من خلال إعادة شراء أوراق الدين العام أو الأوراق المالية الأخرى المقبولة لدى المصرف مع التزام البنك البائع بإعادة شراء تلك الأوراق المالية بعد فترة زمنية محدّدة بسعر فائدة ثابت يحدّده مصرف قطر المركزي (سعر إعادة الشراء).
الإشراف على أساس المخاطر (RBS)	الإشراف على أساس المخاطر هو نهج تطلّعي يقيّم المخاطر داخل القطاع المالي ويحدّد أولويات معالجتها، مما يُتيح الرقابة عليها بشكل مستمر لتحقيق الامتثال للقواعد التنظيمية وكذلك كيفيّة تطبيق البنوك لمنهجية إدارة المخاطر.
تقرير الاستعلام الذاتي	التقارير الائتمانية الصادرة للعملاء من خلال مركز خدمة العملاء بمركز قطر للمعلومات الائتمانية.
نظام حماية الأجور (WPS)	نظام مركزي تم إطلاقه في عام 2010، بمبادرة من مصرف قطر المركزي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لإدارة وتوثيق سير دفع رواتب العمال بالمؤسسات الخاضعة لقانون العمل رقم (14) لسنة 2004.